الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/١/١

٤ ـ الاهـرام ـ ١٩٥٤/١/١

شهود الاثبات فى قضية المهندس مصطفى فهمى يقولون :

المواد كانت تؤخذ من مخازن البلدية بدعوى رصف الشوارع وتستخدم فى طرق المعمورة

العمل كان يجرى فى رصف هذه الطرق منذ سنة ١٩٤٣ إلى أن طرد الملك

القصر استولى على رياسة المجلس البلدى وطلب صنع كشك لها وتحمل نفقات صيانتها !!..

شاهد الاثبات ابراهيم عمر مفتش الطرق يطلع المحكمة على الرسم الكروكى لمنطقة المنتزة

واصلت محكمة الغدر أمس النظر فى قضية المهندس مصطفى فهمى ، فسمعت اثنين من شهود الاثبات هما الاستاذان خيرت الغندور وكيل بلدية الاسكندرية السابق ووكيل وزارة الشئون البلدية ، وابراهيم عمر مفتش الطرق بالبلدية .

وكان من اهم ما ذكره الاستاذ الغندور انه كان يسمع أن المدعى عليه يلعب القمار مع الملك السابق ، وانه كان يطلب اعفاء السراى من نفقات الاعمال التى تقوم بها البلدية

وقال الاستاذ ابراهيم عمر أن العمل كان يجرى فى المعمورة ، ولكن الادوات كانت تخرج من مخازن البلدية باسم قصر المنتزة. وانه كان يستأذن رئيسه فى نقل المواد من المخازن الى المعمورة

وناقشت المحكمة الشاهدين . ثم أعادت مناقشة المهندس الطوبجى فى شهادته التى ادلى بها فى جلسة أمس الاول ، وقد استغرق حتى قرب الساعة الثانية بعد الظهر، فرفعت الجلسة على أن تعقد صباح يوم السبت لسماع بقية الشهود .

وفيما يلى تفصيل ما دار فى الجلسة

الاستاذ الغندور

عقدت الجلسة بعد الساعة التاسعة بقليل، ودعى الاستاذ خيرت الغندور وكيل بلدية الاسكندرية السابق ووكيل الشئون البلدية قبل وحلف اليمين . وطلب اليه الرئيس أن يفضى بمعلوماته فقال :

— أنا عينت فى يناير ١٩٤٤ وكيلا لبلدية الاسكندرية ، وكان مديرها السيد أحمد كامل وبعد نحو اربعة اشهر حصل مادعا الى أن أتولى ادارة البلدية ، وظللت أقوم بعمل المدير والوكيل نحو سنتين ونصف، ثم عين المهندس مصطفى فهمى مديرا للبلدية ، وظل هو فى هذا المنصب الى أن عين وزيرا للاشغال سنة ١٩٤٩ على ما اظن ، وظللت فى مركزى وكيلا حتى سنة ١٩٥٠، حيث نقلت وكيلا لوزارة الشئون البلدية المساعد. وانقطعت صلتى بالاسكندرية

يعلم من « الاهرام »

اما معلوماتى عن هذه القضية فتنحصر فى نقطتين: الاولى انى اطلعت فى جريدة «الاهرام» فى مارس او أبريل على مقال يؤخذ منه أن النيابة تحقق فى موضوع تعذيب المساجين وتسخيرهم فى رصف شوارع المعمورة ، وانه كان يشترك معهم عمال البلدية وموظفوها وكانوا يستخدمون ادوات البلدية ومهماتها ، فوجهت نظر الوزير الى هذا المقال ، واقترحت سؤال البلدية عما يخصها. فاجابت بأنها قامت بتحقيق فى هذا الموضوع، وتبين صحة المعلومات التى نشرتها «الاهرام» وثبت لها أن ادوات البلدية وموظفيها وعمالها كانوا يعملون فى تفتيش المعمورة

كشك الدبابة

اما النقطة الثانية فاذكر انى اثرت سنة ١٩٤٥ او اوائل سنة ١٩٤٦ موضوعا خاصا «بدبابة» كانت تملكها البلدية او فى حوزتها ، وكان هذا بمناسبة مذكرة عرضتها على الادارة الهندسية التى يرأسها المهندس محمد الطوبجى وتلخص المذكرة فى ان الخاصة الملكية او ادارة القصور الملكية طلبت اقامة كشك لدبابة البلدية فعلقت على هذه المذكرة الى المدير المهندس مصطفى فهمى بانه يجب قبل أن نبت فى هذا الطلب ان نعرف الطريقة التى وصلت بها الدبابة الى الخاصة ، لانها ان كانت على سبيل الايجاره يجب ان نتبع مايقضى به العقد اذا كانت على سبيل الاعارة فتتحمل الخاصه المصاريف ، وانا لا اذكر اذا كان الموضوع عرض على المجلس البلدى لتاجيرها او اعارتها ، ثم جاء طلب اخر خاص باجراء بعض الاصلاحات

فى الدبابة فاذكر انى رفضت الطلب

الرئيس ـ هل اطلاعك على الاهرام كان اول علم لك بهذه الواقعة ؟

ـ كان اول مذكر لى بهذا الموضوع بعد ان اتصلت صلتى بالاسكندرية

الرئيس ـ هل كان لديك معلومات سابقة

ـ كانت معلومات غير دقيقة وغير موثوق بها اذ كنت اسمع ان البلدية تقوم باعمال رصف فى القصور الملكية فى تفتيش المعمورة

الرئيس ـ ممن سمعت هذا ؟

ـ اذكر من المهندس محمد عبد الهادى

الاوراق تختفى

الرئيس ـ ماذا قال لك المهندس عبدالهادى

ـ اذكر انه كان بمناسبة موضوع الدبابة لان الاوراق الخاصة بها اختفت من امامى ولم تعد الى ، وتساءلت عن مصير تاشيراتى التى ارسلتها الى المدير ولم يكن امامى الا ان اسال المهندسين فقالت ابو العلا كبير المهندسين فقال اننا تعمدنا الا تمر بك الاوراق مرة ثانية حتى لا تحرجك ولا تحرج البلدية بتاشيراتك وانا مضطرون ان نؤدى الاعمال التى تطلب منا للسراى ، وربما كان هناك شىء اخر على سبيل السماح وهو الانقاض التى رفعت من رصيف الكورنيش فقال انها كانت تنقل من الرصيف الى القصور لتكون اساسا للطرق التى ترصف ، ولم اكن افرق بين القصور وبين املاك الخاصة الملكية ، وكنت ارى البلدية وحدة قائمة بذاتها مستقلة ، ويجب ان تطالب باجر كل عمل يطلب منها تاديته سواء من الحكومة او من القصور او الافراد

الرئيس ـ ما الذى تصرفت به لما علمت هذه المعلومات

لم اعمل شيئا لان كل السلطة مركزة من المدير العام ، وكان للبلدية قانون عام ولائحة داخلية حددت اختصاصات جميع الاقسام دون ان يكون للوكيل اى اختصاص الا كل عمله ان يأخذ اختصاص المدير العام عند غيابه وفيما عدا ذلك لا وجود لها

الرئيس ـ هل تحريت عن صحة ما سمعته من ان هذه الانقاض نقلت من الكورنيش الى المعمورة ؟

ـ تحريت بصفة غير رسمية فقيل ان هذه الانقاض ترفع لالقائها فى المقالب وبدلا من نقلها الى المقالب نقلت الى المعمورة

واجاب على سؤال بان هذه الانقاض كان يجب استخدامها فى شوارع كثيرة بالمدينة كانت فى حاجة الى الصيانة والرصف

بينهما فتور

الرئيس ـ الم تلفت نظر المدير الى مايقال عن نزع البلاط الكسر وارساله الى المعمورة ؟

ـ ربما كان بينى وبين السيد مصطفى فهمى شىء من الفتور . وانا طبيعتى الا اتردد على الرؤساء واكتفى باثبات رايى على الورق ، وكان الكثير يفصل فيه دون ومباطنى باعتبارى غير فنى

الرئيس ـ وما سبب هذا الفتور

ـ انا اعتقد ان المهندس مصطفى فهمى حينما تولى الادارة العامة فهم او اوهم انه خيب لى املا فى الحصول على الوظيفة فكان كل تصرفاتى تثير ريبته . حتى انه وضع مرة اشارة قاسية بالنسبة الى

ثم اننا اختلفنا واراد احد زملائنا التوسط بيننا فزاد سوء التفاهم وارسل لى مذكرة يؤاخذنى فيها على رفض مذكرة له

وانتهى الشاهد من ذلك الى ان المدير العام كان يعمل على معارضة رايه وعدم تنفيذ مقترحاته

لا يعلم شيئا عن المعمورة

الرئيس ـ طيب سبنا من النقطة دى . حضرتك ما سمعتش وانت وكيل البلدية سنة ١٩٤٤

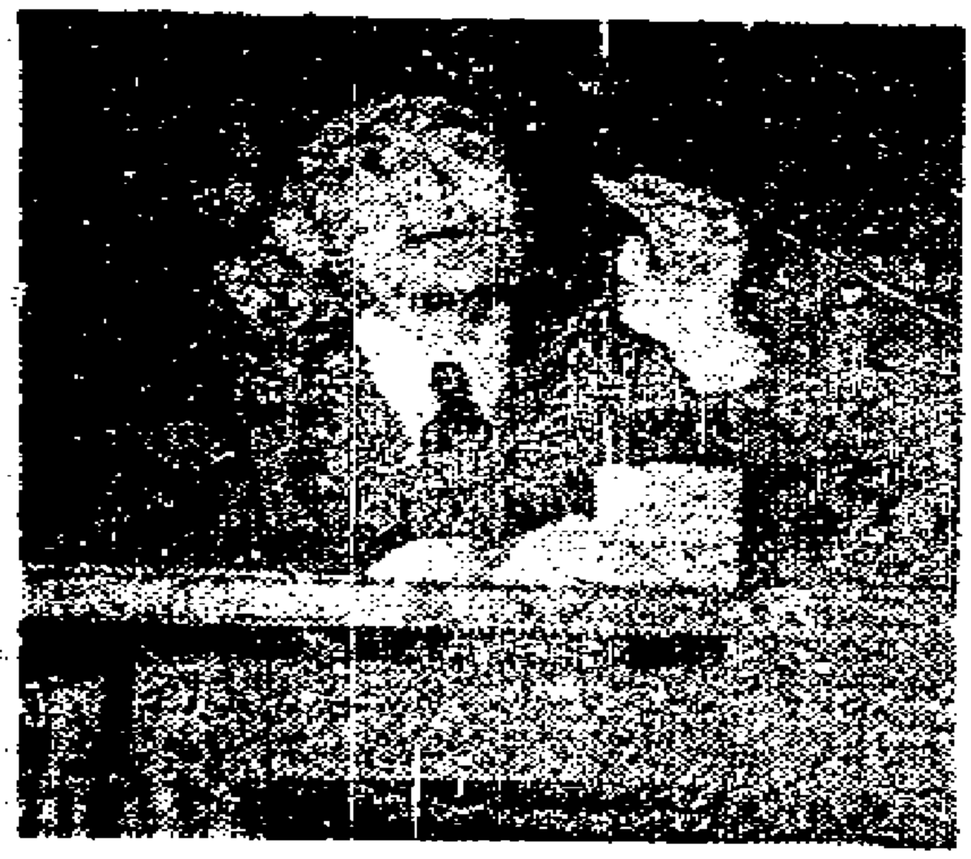

الشاهد المهندس محمد الطوبى يجيب عن اسئلة المحكمة

شيئا عما يجرى من منشئات فى منطقة المعمورة؟

ـ لا . لم اسمع

الرئيس ـ النيابة تقول ان هذه الاعمال بدأت سنة ١٩٤٣ سنة ١٩٤٤ فكيف يمكن ان تتم هذه الاعمال دون علمك مع انك الرئيس الاعلى

لا أذكر انه عرض على اى طلب خاص باداء اعمال المعمورة

يعملون من خلف الرؤساء

الرئيس ـ ايفهم من ذلك ان الموظفين اللى بيباشروا العمل ده كانوا بيعملوه من خلف الرؤساء ؟

ـ ايوه

الرئيس ازاى مع انها اعمال ضخمة وتوجد الادوات والعمال من البلدية دون علم الرؤساء

ـ اللى يكون حصل انهم يقولوا عايزين تصلح شارع معين ثم تنقل ادوات الرصف الى المنتزه

الرئيس ـ الم تعلم من عبد الهادى شيئا من هذا الموضوع ؟

ـ لا لم يخبرنى بشىء وانا قلت للمحقق انى لا اعرف اين المعمورة

الرئيس ـ اتضح ان عبد الهادى وابراهيم عمر كانوا بيعملوا اعمالا ضخمة فى البلدية وتتم هذه الاعمال دون علم البلدية . هذا غريب يجوز مرفتم وهش قادرين تتكلموا ؟

البلدية فيها خمسة موظفين كبار وكلهم تابعين للحكومة تمسئوليتهم واحدة فيصح انهم كانوا يلجأون فى هذه الاعمال الى كبير المهندسين وباعتبارى اداري فلا يعرض على شىء

الرئيس ـ لما جاء مصطفى فهمى هل كان يعلم بهذه الاعمال

ـ لا اعرف

الرئيس ـ تقديرك ايه

ـ تقديرى انه كان يعلم ذلك لانه كان كبير مهندسى شرف القصور

الرئيس ـ هل استنتاج ام يقين

ـ لا استنتاج .

الرئيس ـ هل طلب الفئوس والمقاطف كتابة

ـ ايوه

كانت البلدية فوضى

الرئيس ـ هل نفذت اشارتك

ـ المسألة كانت فوضى والاوراق لم تكن توضع فى ملفات

حكاية الدبابة

الرئيس ـ هل علمت شيئا عن حكاية الدبابة

ـ قيل انها كانت ملكا للاشغال ، ونقلت للبلدية على سبيل الاعارة وفى اعتقادى ان مسألة ارسالها للسراى كان بغير مبرر لانه لو كان صحيحا انها ليست ملكا لنا فلماذا اقمنا لها كشك . وهى كانت تستخدم فى جرف الانقاض اثناء الغارات . وكنت اعتقد انها ملك البلدية ولكنى سمعت انها استخدمت للمعمورة لتجريف الجزء العالى الى الجزء المنخفض ولا اعرف كيف اعطيت للسراى . وفى الغالب السراى كانت بتنهب كل شىء

الرئيس ـ الم تسمع ان الملك السابق شاهد الدبابة واعجبته وانه ركبها بنفسه وهدم بها جزء فى القصر ؟

ـ لا لم اسمع

ناظر السراى يتوسط له

الرئيس ـ هل تعلم شيئا عن اتصال عبد الهادى بالسراى .

ـ ما امرنش عن عبد الهادى شيئا ولكن انا اصدرت امرا بنقل ابراهيم عمر الى جهة اخرى فاتصل بى ناظر المنتزه الاستاذ الغرياوى وقال لى ان الملك السابق كلما حضر يسال من ابراهيم عمر ، فازاى تنقله وطلب اعادته فاستغربت الطلب وصدوره من السراى ورايت فيه مساس بى كمدير بالنيابة ، فقلت انا استبعد ان الملك يطلب ذلك وانما له ان يطلب اعمالا . فقال لى هل انت مصمم فقلت نعم ، فقال هل ابلغ فقلت بلغ . ثم اتصلت بالمرحوم احمد حسنين فقال لى لاتنفذ شيئا حتى نستوثق من كل شىء وانتهت المسألة ثم اعيد بعد ذلك ويظهر انه كان بامر من المهندسة نفسها !

الرئيس ـ من الذى اقترح نقله

ـ الادارة الهندسية من تلقاء نفسها

الرئيس ـ من كان رئيس الادارة الهندسية

ـ الطوبى ووكيله ابو العلا . وانا لست واثقا من اننى انا الذى اصدرت الامر

كتاب من مجهول

وهنا قال الاستاذ حسين ابو رية المحامى انه تلقى كتابا من مجهول تضمن وقائع خاصة بالقضية وقدمه للمحكمة

مولانا يسأل عن عمر

واستطرد الشاهد فقال الفرياوى اتصل بى وقال لى ان « مولانا » كل مايحضر يسأل من ابراهيم عمر

الرئيس ـ هل نقد النقل

ـ ايوه والنى بعد شهر او شهرين

الرئيس ـ هل تعرف ان ابراهيم منح نوط او نشان ؟

ـ ايوه ، ولا اعرف بناء على طلب من ، ولكن حدث ذلك فى عهد المهندس مصطفى فهمى

كتاب للدفاع عن الشاهد

وسأل الرئيس الاستاذ ابو زيد عن مضمون الكتاب فقال انه يخص الشاهد ، وانا مضطر ج من ذكر محتوياته لئلا يعتقد اننى اريد اثارته

وبعد ان قرأ الرئيس هذا الكتاب قال : اذا كان يهم الدفاع الكلام فى هذا الخطاب لمصلحة او فائدة فلا مانع لدى المحكمة

الاستاذ ابو زيد (للشاهد) ـ اين يقع مكان الكورنيش الذى قلت انه كان صالحا وماكانش يصح كسر الارض

ـ مسألة الصلاحية لا شأن لى بها

الرئيس ـ هوه قال كمان على ماذكر انه كان يجب عقد لجنة تقوم بفحص الارض

هل اقتصد ١٠ الاف جنيه

وقال الاستاذ ابو زيد ان كل التهم المقدم بها موكله كلها سماعية فدحضا لذلك يريد ان يسأل الشاهد عن محضر القومسيون البلدى وهل ماورد به من ان مصطفى فهمى اقتصد عشرة الاف جنيه من المال المخصص لتكسية الافريز ام لا ؟ وانه وجد جزءا من الافريز سليم واطلع الشاهد على المحضر المذكور وقال هذه الورقة تحمل فى ظاهرها انها من اوراق البلدية ولكنى لا اعرف شيئا عن هذه الواقعة

الاستاذ ابو زيد ـ هل الموضوع عرض على المجلس ام لا

ـ ايوه عرض

الاستاذ ابو زيد ـ قلت ان مصطفى فهمى كان يظهر نفسه بانه يعرف كل شىء ويناقشك فى مسائل دقيقة بينما كان مشاغله كثيرة لجعله لايحضر للبلدية ؟

ـ انا قلت ان وقته لم يكن يسمح له بالحضور الى مكتبه كثيرا ، وانا قلت انه لما جاء البلدية لم يكن له علم بشئون البلدية لانه كان مديرا للتنظيم ثم تعجل واصدر اوامر دون دراستها ثم انه كان مشغولا باعمال السرايات فكان يتنقل كثيرا الى مصر ، اذا كان الملك فى مصر ويبقى فى الاسكندرية اذا كان الملك فى الاسكندرية ، وقيل ان له مكتبا خاصا فى مصر لاعماله الخاصة وكان عضوا فى مجلس ادارة المدينة الجامعية وكان استاذا فى الجامعة

الاستاذ ابو زيد ـ هل هو فتى فى وصف الطرق .

ـ لا هو معمارى

الاستاذ ابو زيد ـ الطريق بيقول انه كان لك صلة بالطرق

ـ لا ليس لى بها صلة

تنفيذ رغبات الملك

الرئيس ـ اذا كنت تعرف مافيش مانع لانه قيل انه كان لايوجد احد يستطيع الا ينفذ رغبات الملك

ـ لا انا ما اعرفش وارجح انهم كانوا يخفون عنى هذه المسألة

طلبات السراى تجاب بيسر

الاستاذ ابو زيد ـ هل طلبات السراى كانت تناقش او تجاب بسهولة ويسر ؟

ـ لا.. كانت تجاب بيسر وسهولة . وكان المجلس البلدى يوافق على اعفاء السراى من المصارف وانا عارضت فى الاعفاء اكثر من مرة

الرئيس ـ ألم يعرض هذا الاعفاء على القومسيون وانت مدير بالنيابة ؟

ـ لا اذكر

الرئيس ـ من كان يطلب الاعفاء فى عصر مصطفى فهمى ؟

ـ كان هوه يطلبه بوصفه مديرا للبلدية وكبير مهندسى السراى

كان يتقرب للسراى

الرئيس ـ هل كان يقترح الاعفاء من تلقاء نفسه ام كان يطلب منه

ـ ما اعرفش وانما كان متقربا للسراى على كل حالم

الرئيس ـ هل حصل هذا الاعفاء قبل مصطفى فهمى

ـ ايوه حصل

الرئيس ـ ماوجه اعتراضك على الاعفاء

ـ البلدية لها ميزانيتها . وليست الخاصة افقر من البلدية

الرئيس ـ هل كان المهندس مصطفى فهمى يعلم بالاعمال التى تجرى فى المعمورة ؟

ـ ما اعرفش

الرئيس ـ ماسبب الغاء نقل عمر

ـ الضغط وناس كتير كانت بتتكلم

كانت المسألة تغطية

الرئيس ـ هل كانت الدبابة ارسلت للمعمورة او المنتزه ، لان الثابت فى الاوراق انها اعيدت للمنتزه

ـ اعتقد ان ده تغطية واعتقد انها كانت للمعمورة لانى ماافهمش يعملوا بها ايه فى المنتزه

الشاهد محمد خيرت القندور وكيل وزارة الشئون البلدية يقول امام محكمة القدر ان المدعى عليه المهندس مصطفى فهمى كان يلبى الرغبات الملكية بسرعة ووقف الى يساره الاستاذ حسين ابو زيد محامى المدعى عليه فالمدعى عليه المهندس مصطفى فهمى

الرئيس ـ قبل ان مصطفى فهمى قال ماحدش يناقش مسائل السراى ولا يقف لها

ـ كتابيا مانيش حاجة

الاستاذ ابو زيد ـ تبين ان المستندات الخاصة بالمخزن فقدت فهل تعلم كيف فقدت

ـ لم اسمع انها فقدت الا الان

مسئولية مدير البلدية

الاستاذ ابو زيد ـ هل لمدير البلدية الاشراف فقط ام يتغلغل فى المسائل التفصيلية والتنفيذية

ـ له الاشراف والتوجيه ، وبحكم القانون هو مسئول عن اعمال البلدية ولكن لايقوم بالاعمال التنفيذية

ابو زيد ـ هل الادارة الهندسية كانت تقوم بالعمل فى الشوارع فى عهد احمد كامل بدون علمك

ـ كانت مدتى قصيرة جدا وكنت لسه لا اعرف فى البلدية شيئا

علاقة المدعى عليه بالملك

الاستاذ المرصفاوى ممثل النيابة ـ ماالذى تعلمه من مدى علاقة المهندس مصطفى فهمى بالملك السابق ؟

ـ المسموع انه كان على صلة وثيقة بالملك السابق ولم يكن هذا خافيا على الناس

كان يلعب القمار

مع الملك السابق

الرئيس وثيقة ازاى

ـ لم يكن مجرد كبير مهندسى السراى بل له صلة خاصة وكان يقضى معه بعض الاوقات ويلعب معه الورق ويقوم ببعض الرحلات معه فى اليخت المحروسة

ـ ماذا كان مسلك المدعى عليه فى جلسات المجلس البلدى حينما تنعقد

ـ كان المدعى عليه يقول أنه يجب أن تنفل المسائل الخاصة بالسراى لانها رغبات سامية

المرصفاوى ـ هل تعلم من هو مدير البلدية الذى وزع السيارات والتليفونات على الموظفين؟

الدفاع يعترض

وقد اعترض الاستاذ حسين ابوزيد المحامى على هذا السؤال وقال اذا كان فيه اوراق فلتقدمها النيابة

وعندهذا الحدانتهت شهادةالاستاذ القندور ورات المحكمة اعادة مناقشة المهندس الطوبى ندعى وناقشه الرئيس فى بعض الوقائع التى اثيرت فى أثناء مناقشة الاستاذ القندور . فقال

ان اعمال الصيانة يقوم بها قسم الطرق . وتعمل مقايسة عن الشوارع المراد اصلاحها او رصفها وتعتمد ، ويطلب ملاحظ الطرق من المخازن ارسال المواد التى تلزمه فى العمل فتصرف المهمات والمواد الاولية

لم تكن هناك رقابة

الرئيس ـ ماهى الرقابة على المواد التى تخرج لمعرفة انها لم ترسل الى بيته مثلا

ـ فى الواقع ما كانش فيه رقابة لان الزلط ده ما ينفعش فى حاجة ابدا غير الطرق . وكان صرف كميات كبيرة فاذا كان أخد منها شىء ما حدش يحس بها ، والتنفيذ تحت اشراف المراقب ومهندسين القسم ويمر عليهم مدير قسم الطرق

توسط رجال السراى

وذكر الشاهد ان الاستاذ القرياوى ناظر المنتزه طلب منه عدة مرات اعادة ابراهيم عمر لعمله فرفض ثم حضر اليه النقيب وطلب منه اعادته فرفض ، واخيرا اضطر الى اعادته

الرئيس ـ المهندس مصطفى فهمى لم يتدخل فى طلب الغاء النقل ؟

ـ لا ابدا لم يتدخل

استراحة

واكتفت المحكمة بهذا القدر من مناقشة الشاهد ورفعت الجلسة للاستراحة ، وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والنصف

شهادة مفتش الطرق

واعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ، وبنودى السيد ابراهيم عمر مفتش الطرق بالبلدية سابقا ، فلبى وحلف اليمين

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/١/٣

في قضية المهندس مصطفى فهمي :

الملك المخلوع رأى حجارة البلدية فأمر بالاستيلاء عليها

مصطفى فهمي يقول : رفضت منصب مدير البلدية "ورطني" فاروق في قبوله

شاهد يؤكد أن المدعى عليه كان يعلم ان هناك أعمالاً تجرى في المعمورة

واصلت محكمة القدر امس النظر في قضية المهندس مصطفى فهمي ، فسمعت شهادة المهندس احمد عبد الهادى الرئيس السابق لقسم الطرق في بلدية الاسكندرية

وكان مما قاله ان المهندس مصطفى فهمى كان يعلم ان هناك اعمالا تجرى لرصف الطرق بالمعمورة وانه كان يهتم بتنفيذ مطالب السراى ، وان الملك السابق اغتصب مقادير كبيرة من احجار « الانترى » وهو نوع من الحجارة اخذه الشاهد من لجنة الغطن للبلدية بدون ثمن ، وان المدعى عليه حين علم ذلك سارع بابلاغ الملك نبأ هذه الحجارة

ثم اعادت المحكمة مناقشة المدعى عليه ، فيما يتعلق بواقعة تسليم الدبابة للسراى ، كما اعادت مناقشة الشاهد ابراهيم عمر فيما شهد به

ورفعت الجلسة في الساعة الثانية الا ربعا على ان تعقد صباح اليوم لاستكمال مناقشة الشاهد ابراهيم عبد الهادى ، وفيما يلى مادار في الجلسة

عقدت جلسة محكمة القدر في الساعة الثامنة والربع برياسة الاستاذ ابراهيم خليل ، وعلى اثر عقدها قال الاستاذ حسين ابو زيد محامى المدعى عليه ان مرسوم نزع الملكية الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩٥٠ لم يضم بعد . فطلب الرئيس الى ممثل النيابة ضمه من وزارة الاشغال

ثم اخذ رئيس المحكمة في مناقشة المدعى عليه كالاتى :

عندما طلبت السراى الدبابة ووافقتم على تسليمها لهندسة القصور . هل علمت من الذى استلمها ؟

ـ لا اعرف . اما المهندس المقيم في السراى او ابراهيم عمر

ـ اذا كان ابراهيم عمر هو الذى طلبها باية صفة يطلبها مع انه موظف تابع للبلدية

ـ لانه هو الذى يقوم باعمال الرصف للقصور

الرئيس ـ اذا كانت الدبابة سلمت لاعمال خاصة بقصر المنتزه ، فلم امنه ـ ـ ـ ـ

ـ انا لم اطلع على هذا المستند الا في النيابة

نوط الجدارة الفضى

الرئيس ـ من اقترح منح ابراهيم عمر نوط الجدارة وهل هناك من منح نيشانات

ـ ليس لدى اى علم من هذا الوسام ، وهو قد منحه سنة ٩٥١ ، وانا لم اكن في البلدية ولا اذكر انني اقترحت منح احد مثل هذا الوسام . ويغلب على ظني انه منح من السراى رأسا

الرئيس ـ جرت العادة في مثل هذه الاحوال ان الرؤساء هم الذين يطلبون النياشين

كيف عين مديرا للبلدية

الرئيس ـ من الذى اقترح تعينك في البلدية ؟

ـ في اواخر سنة ٩٤٩ طلب مني المهندس اقبل تعييني مديرا عاما لبلدية القاهرة قائلا

المهندس مصطفى فهمى يجيب عن اسئلة المحكمة ، وقد استعان بحركة من يديه للتعبير عن افكاره

الهندسه من تسلمها فتسلمها ابراهيم عمر مشتغلا صفة مندوب قصر المنتزه ؟

ـ لا اذكر هذه الواقعة بتاتا . ويسأل فى ذلك المخزنجي وابراهيم عمر

الرئيس ـ قرر ابراهيم عمر ان الدبابة حين سلمت اليه ذهبت رأسا الى المعمورة .

ـ لا ادرى ذلك والذى اذكره ان ابراهيم عمر قال يوم الخميس انها ترددت بعض الوقت على المنتزه

الرئيس ـ الم يستلفت نظرك ان ابراهيم عمر استلم الدبابة منتحلا صفة مندوب القصور ؟

عثمان محرم بصفته وزيرا للاشغال وقتئذ ان الحكومة لاتجد امامها سوى مصطفى فهمى لشغل هذا المنصب بما لديه من تجارب وقال لى على شرط ان يحل محلي مهندس معمارى فلما توجهت الى مكتبى بالاسكندرية اخذت اعد برقية للمهندس عثمان محرم اطلب فيها ان يحل محلى المهندس محمد رافت . وفى هذه الاثناء دخل على المهندس محمد رافت وابلغنى ان هناك اشاعة بانى سوف اعين مديرا عاما لبلدية القاهرة وطلب منى اما ان ارشحه مديرا لبلدية الاسكندرية او آخذه معى وكيلا لبلدية القاهرة . لانه لم يكن يتفق مع كبار موظفى البلدية . وفى هذه الاثناء طلبنى الرئيس السابق حسين سرى بالتليفون وقال لى ماسبق ذكرته فى الجلسة السابقة امام الهيئة الموقرة وهو هل لديك مانع يامصطفى ان تتعاون معى فى الوزارة ، حيث كلفت بتاليفها وكانت اجابتى ليس لدي مانع ، فطلب منى ان اكون فى مكتبى فى القاهرة فى نفس اليوم وفعلا عينت وزيرا

ولما استقالت وزارة حسين سرى وجاءت وزارة الوفد فى سنة ١٩٥٠ مر على المهندس عثمان محرم وكان وزيرا للاشغال وطلب منى ان اقبل منصب مدير بلدية القاهرة التى لم تكن قد انشئت بعد

يرفض منصب مدير البلدية

تناقشنا سويا وكانت النتيجة اني لم اقبل هذا العرض فسافر بدون نتيجة لاني كنت اتوق الى الاشتغال بالاعمال الحرة ، وكانت تناسبني اكثر من اى مركز حكومى آخر نظرا لخبرتي الملحة فى اشتغالى بمهنتى الفنية ، ولكن يظهر انه ابلغ الامر الى الرئيس السابق حسين سرى بصفته رئيسا للديوان الملكى ، فدعانى الى مكتبه بالسراى وتكلم معى فى شان هذا الرفض ولما صممت على موقفى قال لى انك ستحصل على مرتب وزير زائد المعاش زائد مضويتك فى المجالس العليا ، كالكهرباء والغاز والمياه والترام ومصر الجديدة وبرغم كل ذلك لم اقبل

وفى ذات اليوم مساء دعانى السيد فؤاد سراج الدين لمقابلته ، ودار الحديث فى هذا الشأن ، وانتهت المحادثة برفضى هذا العرض

وثانى يوم كلمنى عثمان محرم فى التليفون وطلب منى مقابلته بشأن قبول هذا المنصب

املك المخلوع ورطة ..

والظاهر ان الملك السابق احيط علما بهذه الاجراءات ، وفى مساء ذات يوم قابلت الملك السابق بناء على طلبه فقدمنى للموجودين على انى مدير عام بلدية القاهرة فوجدت انى مجند واضطررت الى قبول المنصب ويعلم الله كم من المشاق قد تكبدت فى هذا العمل

الرئيس ـ يمنى كانت توريطة !

ـ ايوه

الرئيس ـ المحكمة تريد ان تعرف من الذى اقترح تعيينك مديرا لبلدية اسكندرية ؟

ـ انا كنت مديرا عاما لمصلحة التنظيم ، بعد ان نقلت اليها من مصلحة المبانى فطلبنى المرحوم النقراشى وعرض على ان اقبل مدير عام بلدية اسكندرية ، وذلك سنة ١٩٤٥ فرفضت لاعتقادى ان مدة خدمتى القانونية ستنتهى حوالى سنة ١٩٤٦ ، فقال لماذا ترفض وليس عندنا مهندس غيرك يليق لهذا المنصب والحكومة تريد تعيين مهندس معمارى فيه ، فقلت له ان الحكومة سبق ان عرضت هذا المنصب على طراف على وكنت اعلم انه كان دائما يشترط ان يكون رئيس القومسيون وله الافضلية فى البروتوكول على المحافظ . ولما لم يتيسر ذلك رفض المنصب نهائيا فاخبرنى الرئيس النقراشى ان هذا المنصب لا اريده لانه لايفيدنى ، فانى القاضى ١٥٠٠ جنيه فى السنة من سنة ١٩٣١ . فقال لى انا لم اكن اعلم ان مرتبك ١٥٠٠ جنيه ، ولكن فى البلدية مرتب يعطى للمدير كبدل تمثيل فرفضت ، فقال لى ارجو ان تقبل هذا المنصب للصالح العام . فقلت له طيب لامانع اقبله حتى تنتهى مدتى فى الحكومة وتم التعيين بنفس المرتب ١٥٠٠ جنيه هذا بدل ٤٠٠ جنيه ..

وكان فيه مرتب اضافى بصفتى عضوا فى المجلس المشترك قدره خمسمائة جنيه

الرئيس ـ والمياه والنور والترام ؟

ـ لا ماكانش فيه ، وكانت وظيفتى تكلفنى قدر مرتبين مرتين .

ـ ماكنتش بتقوم بعمل خاص ؟

ـ المدينة الجامعية واستشارات

ـ تكسب قد ايه ؟

ـ والله مايمكنش حصر الربح ولكنه على كل حال اكبر من مرتبى

الرئيس ـ ماسبب ترشيح الرئيس السابق النقراشى لك ؟

ـ والله لانه كان يعلم انى مهندس معمارى كويس وكان فيه قرابة

الاعمال تنسحب منه

وقال الشاهد انه ظل ٤٠ عاما لم يحصل خلالها على اجازة الا اربعة اشهر ونصف .

ثم قال وكانت لدى اعمال معمارية تخص الاوقاف الملكية فطلب منى ان اسلم جميع المستندات الخاصة بهذه الاعمال لوزارة الاوقاف

ـ هل ده بيمنع من اشتغالك بالاعمال الحرة ؟

ـ لا ابدا . وكان فى ايدى عملية نقابة المهندسين وعملية اخرى . ولغاية اليوم لم يات احد يطلب منى عملا

الرئيس ـ ما هى الفكرة فى اسناد هذا المنصب لمهندس معمارى ؟

ـ لان المدينة كانت فى اشد الحاجة الى مهندس معمارى

الرئيس ـ هل هناك اعمال تتعلق بالمجارى ؟

ـ ايوه عملنا مشروع مجارى ظل خمسين سنة لم ينفذ ، ولم يبدأ العمل فيه الا بواسطتى

الرئيس ـ ومنطقة قايدباى

ـ برضه هذه المنطقة نفذت بواسطتى

الرئيس ـ ما دخل عثمان محرم فى هذا الموضوع ؟

ـ بلدية القاهرة تابعة له

شروط قبول المنصب

الرئيس ـ ماهى الشروط التى اشترطتها لقبول هذا المنصب ؟

ـ ان يكون مرتبى يساوى مرتب وزير زائد معاشى وعضوية الشركات بمكافات وكنى لم اكن عضوا فى هذه الشركات ، لان مجالس

ادارة الماء والتراع ومصر الجديدة لم تكن قد تكونت بالشكل الرسمى ده

الملك المخلوع لم يكلمه

فى شان المنصب

الرئيس ـ هل اتصل بك الملك السابق لهذا الخصوص ؟

ـ ابدا .. وكنت الاحظ انى لما اصبالله فى شىء اجده بعلمه

هل كان الامر استبدادا

الرئيس ـ هل تقديم الملك السابق لك بهذه الصفة كان استبدادا منه او للعلاقة الخاصة بينكما ؟

ـ لا العلاقة الخاصة مالهاش دعوى

الرئيس ـ متى قابلت الملك واين ؟

ـ لا اذكر . واظن كان فى السراى

الرئيس ـ قرانا فى ثنايا التحقيق انك بتروح معه الرحلات وتركب « المحروسة » والسيد الصدور قال انك كنت بتلعب الميسر معه

سيفنده فى المواجهة

وقال الاستاذ حسين ابوزيد كل هذا سيفنده فى دفاعه

صاحبه فى رحلة قبرص

وقال المدعى عليه يمكن حصل مرة او مرتين وقد رحت معه رحلة قبرص فى ظروف معينة

الرئيس ـ قيل انك قلت من سمرات الملك انها ممتعة وتفوق ليالى الف ليلة وليلة

ـ هذا غير صحيح بالمرة

علاقة غير آثمة

وقال الاستاذ ابو زيد ان هذه العلاقة هى سبب الاتهام وانا اقررها ولكنى اقول انها علاقة غير آثمة

رتبة الباشوية

الرئيس ـ متى اخذت رتبة الباشوية

ـ كان ذلك فى مناسبة عيد الميلاد ، وكان كل مديرى البلدية حائزين على رتبة الباشوية وعند هذا الحد انتهت مناقشة المدعى عليه

الشاهد ابراهيم عمر

ثم نودى السيد ابراهيم عمر مفتش الطرق السابق فى البلدية

الرئيس ـ هل المهندس مصطفى فهمى على علم انك استلمت الدبابة ؟

ـ وانا اعرف منين انه علم . يسأل هو

الرئيس ـ ما السبب ان مهندس القصور امتنع من استلامها

ـ لانها ح تشتغل فى المصورة

الرئيس ـ كيف علمت ان هندسة القصور طلبت هذه الدبابة ؟

ـ رئيس القسم طلبها وبعدين سمعت انها مطلوبة لهندسة القصور علشان تشغيلها معى فى المصورة

المنتزه بدلا من المصورة

الرئيس ـ هل الاعمال التى تقوم بها فى المصورة تكتبها فى تقاريرك ؟

ـ ايوه يافندم بس كنا بنقول عليها المنتزه وعمرنا ما كتبنا المصورة الا فى وصلين فقط

الرئيس ـ حاجة غريبة ، ده زى ما تقول الابيض اسود ، ويفهم من هذا انهم بيعملوا كده لتغطية الامر لانهم عارفين ان العمل ده مش قانونى

الاستاذ ابو زيد ـ من الذى رفع الجبل فى المصورة

ـ المساجين

الرئيس ـ هل كان عمال البلدية بيشتغلوا معاهم ؟

ـ ايوه

الشاهد احمد عبد الهادى

وانتهت مناقشة هذا الشاهد عند هذا الحد ، ثم نودى المهندس احمد عبد الهادى مدير الطرق سابقا فلبى وحلف اليمين

الرئيس ـ ما معلوماتك فى هذه القضية ؟

ـ احب اصحح بعض الوقائع التى ذكرها السيد مصطفى فهمى

معلومات من الاوراق

الرئيس ـ قل لنا اول معلوماتك ثم علق كما تشاء ويجوز التصحيح يبجى فى ثنايا المعلومات العامة

واخرج الشاهد ورقة من جيبه فقاله الرئيس هل ستتلو شهادتك والا ايه ، ده ممنوع قانونا ـ قل شهادتك من الذاكرة

ينقل لقسم وهمى

وقال الشاهد ـ انى استلمت قسم الطرق من سنة ١٩٣٣ الى ١٩٤٣ ثم نقلت الى قسم التنظيم وبقيت فيه الى نهاية سنة ١٩٤٥ تقريبا فى اغسطس ، ثم عدت الى قسم الطرق وبقيت الى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ بعد كده وكنت من غير شغل لغاية سنة ١٩٥٠

الرئيس ـ ازاى شالوك من الطرق

ـ شالونى وعين بدلى السيد محمد ابو الملا وليل كبير المهندسين

الرئيس ـ ماسبب ركنتك دى ؟

ـ فى سنة ١٩٥٠ رجعت مدير التنظيم وبقيت الى اكتوبر سنة ١٩٥٢ ثم خرجت فى التطهير .

وانا متخرج من الهندسخانة ورحت بعثة فى اوربا لدراسة الطرق وابتدات العمل فى المنتزه التى يقال عنها المصورة خطا ، وذلك فى سنة ١٩٤٥ ، وكان يطلب منى بعض اعمال بسيطة فى جهة المنتزه خاصة بالسراى فكنا نؤديها

يسمع اشاعات عن اخلاقه

ولما عين السيد مصطفى فهمى مدير البلدية

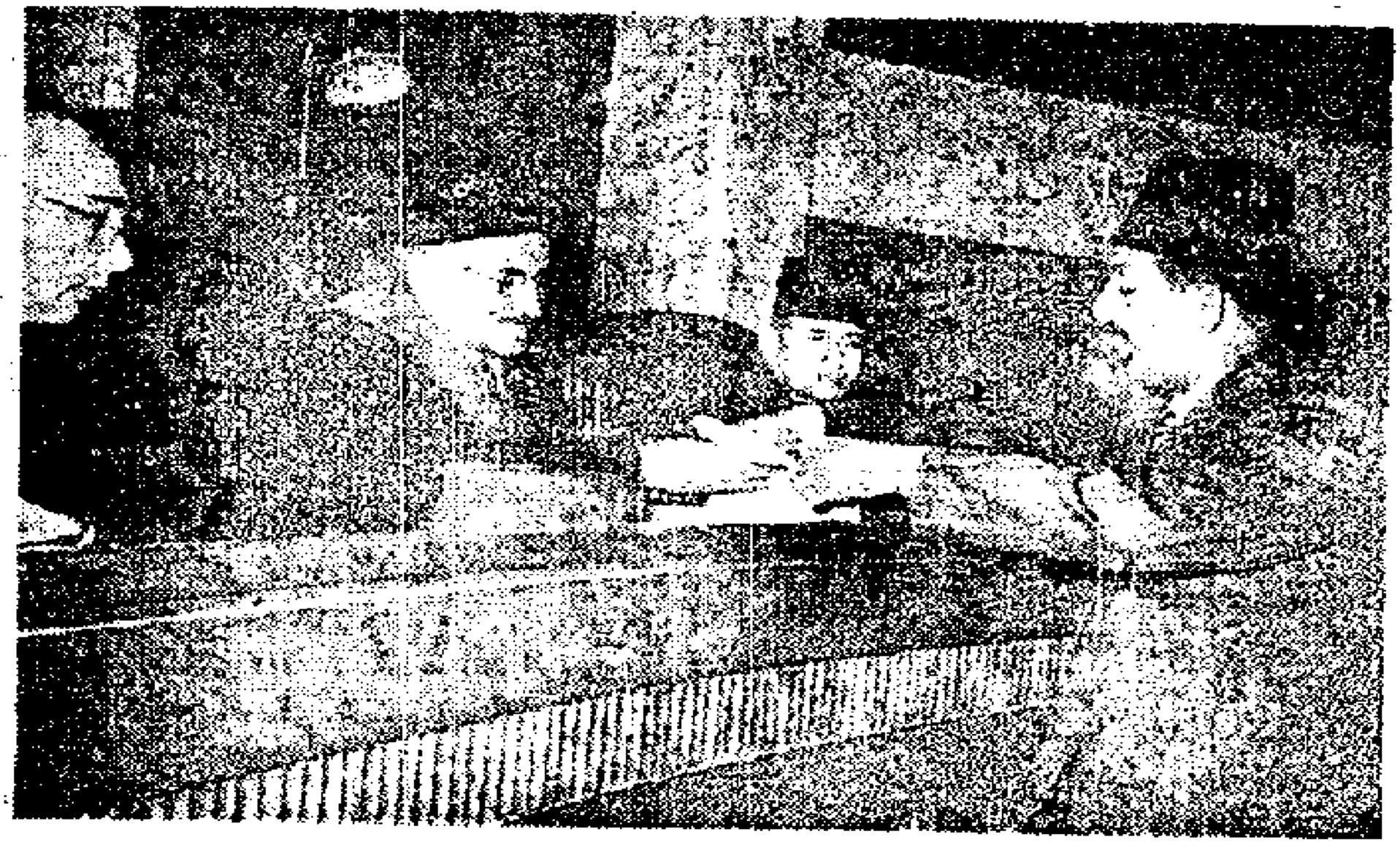

الشاهد ابراهيم عمر معتش الطرق ببلدية الاسكندرية يقدم الى الاستاذ ابراهيم خليل رئيس محكمة الغدر بعض الاوراق فى اثناء تاديته الشهادة

وفى سنة ١٩٤٥ .. وهنا تالى الواقعة التى اريد تصحيحها ، وهى انه استدعانى الى مكتبه وقال لى انا سمعت ان سمعتك مش ولابد ، فاحب انك تحسنها . فقلت له وانا سمعت منك اشاعات قبل حضورك ومن ضمنها انك ودنى تسمع للوشايات وتصدقها بدون تمحيص او تحرى . . . وقلت له ان هذه الاشاعة صدقت بما تقوله الان

وقلت له اشاعة اخرى سمعتها وهى انك لاتطيق ان يناقشك احد فى امر تصدره ، ولربدان تامر فتطاع . فقال لى على كل حال نمسح الماضى وسارانب عملك واحكم عليك . فقلت له انى مكثت فى الطرق مدة طويلة ، وانى مستعد لتحمل اى مسئولية اذا وجدت اى شارع عمل على خلاف المواصفات فقال سنرى وارجو ان يكون مفهوما ان جميع طلبات السراى يجب ان تجاب فورا وبدون مناقشة . فقلت ان السراى لم تطلب للان عملا يستدعى اخذ رايك او اطلاعك عليه . وبعد هذا اخذت طلبات السراى ترى على البلدية . وكنت اخطر كبير المهندسين السيد الطوبى

يرسل الزلط للسراى

فقال لى ان التيار جارف وارضى فسيرك بقدر الامكان فكنت ارسل للسراى الزلط القديم الناعم من الشوارع . وبعدين طلبت السراى زلط جديد والمهندس مصطفى فهمى طلب منى ان ارسل زلط جديد للمنتزه شرقى السراى وخلفه السور فانا رفضت ارسال الزلط الجديد . وقلت يكفى اننا نرسل زلط قديم ، والظاهر انه اسرها فى نفسه .

واستمر الحال على هذا المنوال الى حوالى سنة ١٩٤٨ ثم حدث بعد هذا انى نقلت اسميا الى قسم المشروعات والواقع ليس هناك قسم اسمه المشروعات

لايستطيع التعاون معه

وسبب النقل انه فى شتاء سنة ١٩٤٨ كنا نقوم بترميم افريز الكورنيش فحصل ان ازال المطر جزء من الاسفلت المكسى به الرصيف فنادانى المهندس مصطفى فهمى وطلب منى اقوم باصلاح هذا الجزء وكان الوقت ممطرا والهواء عاصفا فقلت له يحسن ان ننتظر حتى تهدأ العاصفة ويصفو الجو فقال لى انت لاترغب فى ان يشتغل المقاول . فقلت له ان المقاول ضامن هذا الرصيف فاذا لم يصلحه الان فسيصلحه فيما بعد ولكن العمل الفنى يقتضى

الشاهد احمد عبد الهادى يؤدى شهادته امام محكمة القدر

ان يكون العمل فى جو هادىء ولا يمكن تسخين الاسفلت والمطر نازل والجو بارد فقال انك لاتطيع الاوامر ورأسك ناشفة ولا يمكن التعاون معك ، وارسل خطابا للمقاول بان يقوم بالترميم فوراً وعلمت ان المقاول رد عليه بانه لايمكن العمل فى هذه الايام المطيرة لان معنى ذلك التضحية بالمواد . فظن حضرته انني متفق مع المقاول على هذا الكلام ونقلني الى قسم المشروعات الوهمى

واريد ان اصحح ماذكر على لسانه فى انه خصم منى ثلاثة ايام وهذا غير صحيح فلم يخصم منى شىء .

كان يعلم كل شىء

وقال الشاهد واود ان اثبت للمحكمة انه كان على علم بما يجرى هناك فقد كتب بعقول مطالب السراى كثيرة

الملك يسرق الحجر الاثرى

وحكاية اخرى . فى سنة ١٩٤٦ كنت امر ف منطقة «سموحة» فوجدت حجارة « اثرى » وعليها بالات من القطن كانت لجنة مشتريات القطن تضعها على هذه الاحجار فذهبت الى اللجنة وسألتهم ان يستفتوا من هذه الحجارة للبلدية ووافقت اللجنة على ذلك وشالوا القطن فكتبت مذكرة بذلك لكبير المهندسين وقلت له انني استطعت الحصول على حوالى ٦٠ الف قطعة من هذه الحجارة مجانا ، فكتبت للمدير بذلك فارسل الى المدير خطاب شكر على مجهودى وبدلا من ان يكتب للقومسيون ليوافق على هذه الهبة ، ابلغ السراى ذلك وصار الامر بسرقة هذه الحجارة

هل صدر امر بالسرقة

الرئيس — صدر الامر بسرقة الاحجار ايه الكلام ده تهكم والا ايه ؟

— لا ، اصدر الملك الامر بسرقة هذه الاحجار

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/١/٤

فى قضية المهندس مصطفى نرامى:

مطالب قصر الملك المخلوع كانت تلبى دون قيد أو شرط!

الشهود يقولون: السراى رشحت المدعى عليه مديرًا لبلدية الاسكندرية

المرافعة تبدأ غدًا - تأجيل قضية شارع المعسكر الرومانى الى يوم الأحد

هيئة محكمة القدر تستمع لأقوال شهود الاثبات - وظهر فى حرم المحكمة مندوبو الصحف يؤدون عملهم

واصلت محكمة الغدر امس النظر فى قضيه المهندس مصطفى فهمى ، فسمعتبقية شهود الاثبات وهم المهندس احمد محمد مصطفى والاستاذ محمود صدقى مراد ورئيس جراج البلدية سابقا

وقد شهد الاول بان مطالب السراى كانت

الاستاذ حسن مهران ممثل الاتهام وهو يناقش احد الشهود

تنفذ بلا قيد ولا شرط ، وان السراى هى التى رشحت المدعى عليه مديرا عاما لبلدية الاسكندرية وتدخلت فى اطالة مدة خدمته مرتين .

ومما ذكره الاستاذ محمود صدقى مراد مدير ادارة بلدية القاهرة . ان البلدية دفعت لشركة المياه نفقات اقامة طلمبات الحريق فى قصر المنتزه على حين انها اقيمت فى منطقة تخرج عن حدودها

وقال الاخير وهو رئيس جراج البلدية سابقا ان السراى هي التى طلبت الدبابة . وانها استخدمت فى منطقة المعمورة .

المرافعة فى القضية غدا

وبعد ان ادلى الشهود باقوالهم قررت المحكمة ان ترافع النيابة والدفاع غدا (الثلاثاء) وقضية شارع المعسكر الرومانى

- اما فيما يختص بالقضية رقم « ١٢ » الخاصة بشارع المعسكر الرومانى والمحدد لنظرها يوم الثلاثاء بعد غد ، ونظرا لان الدفاع طلب من المحكمة تاجيلها فقد قررت المحكمة تاجيل هذه القضية اداريا الى يوم الاحد ١٠ يناير . وبنبه على المدعى عليه والنيابة باخطار الشهود

وقد بدأت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا .

وقضى بقلم مادار بالجلسة

مدير البلدية الاسبق ينفى واقعة

عقدت محكمة الغدر جلستها فى الساعة الثامنة والربع صباحا برياسة الاستاذ ابراهيم

شاهد الاثبات الاخير « الترجمان » الرئيس السابق « لجراج » بلدية الاسكندرية ... قال ان المدعى عليه عاقبه لانه رفض تنفيذ تعليماته

خليل وعضوية المستشارين محمد على جمال الدين وحسن جلال ، والقائمقام محمد فريد عبد الله والبكباشى محمد عادل لطفى . والقائمقام ابراهيم سيد وقائد الجناح سعد الدين الشريف . ومثل النيابة الاستاذ جمال الدين صادق المرصفاوى

وعلى اثر عقد الجلسة قال الرئيس ان المحكمة تلقت كتابا من الاستاذ احمد كامل ينفى فيه ماجاء على لسان المدعى عليه من انه قال فى التحقيق ان اعمال المعمورة بدات فى سنة ١٩٤٢ اى وقتما كان مديرا للبلدية

.. واعتماد شارع سوتر

وذكر الرئيس ان المحكمة تلقت كتابا اخر من المهندس محمد عبد الخالق الطوبى ينفى فيه ماذكره المدعى عليه من ان مرسل الخطاب رفع مذكرة بطلب رفع الاعتماد الخاص بانشاء شارع سوتر من ثمانية الافجنيه الى ٢١ الف جنيه وان النفقات كانت ستة الاف جنيه

وسالت المحكمة المدعى عليه عن رايه فى هذين الخطابين فقال فيما يتعلق بخطاب الاستاذ احمد كامل فان اقواله فى التحقيق

ورد الاستاذ ابو زيد فيما يختص بالخطاب الثانى قائلا انه من الجائز ان عملية انشاء الشارع كان مقدرا لها ٢١ الف جنيه وتكلفت ستة الاف وهذا يمكن تحقيقه

طلبات السراى تنفذ بلا قيد

وبعد ذلك تودى شاهد الاثبات الخامس المهندس احمد محمد مصطفى قلبى وحلف اليمين

الرئيس ـ مامعلوماتك ؟

ـ لى غرض لتوخى العدالة وهو ان لى زميل مهندس هو محمد ابو العلا له صلة كبيرة بالموضوع

الرئيس ـ اذا كان فى اقوالك شىء يختص بابو العلا قوله واحنا نقدره

الشاهد ـ تعينت مديرا بقسم الطرق بعد خروج المهندس مصطفى فهمى من البلدية فى سنة ١٩٥٠ وكنت اشتغل ، قبل ذلك مديرا للتنظيم ، ولما تسلمت عملى فى الطرق دارت احاديث مع وكيل قسم الطرق فؤاد ابادير فقال لى انا ارجوك انك تكون شديد فى الطلبات التى تطلب للسراى . فانا اندهشت لانه ازاى يطلب منى هذا الطلب مع انه كان يشتغل وكيل القسم مع محمد ابو العلا لانه قال لى ان القسم كان منساق الى اجابة طلبات السراى بدون قيد ولاشرط . ولم يزد الموضوع عن هذا الحد ، وانا قدرت ان ذلك يرجع الى المهندس مصطفى فهمى

ويظهر ان الاعمال فى السراى كانت قد انتهت لما جيت مدير الطرق لانى لم اجد طلبات تلفت النظر

يرغب وصمي امام المدفع !

الرئيس ـ هل سالت فؤاد ابادير عن السبب الذى جعله يبدى لك هذا التوجيه ؟

ـ لا لم اساله ولكنى لم يعجبنى منه هذه الملحوظة ، لانه اذا كان يعمل هذه الملحوظة لرئيسه السابق يبقى عايز يحطنى امام المدفع

الرئيس ـ الم تتبين فيما بعد السر فى توجيه هذه الملحوظة وهل كان يريد الايقاع بك ام بهدف للصالح العام

ـ باين من كلامه انه لم يكن بهدف للصالح العام والا لماذا لم يبد هذه الملحوظة لرئيسه السابق .

الرئيس ـ هل كان بينك وبينه شىء ؟

ـ لا ابدا

الرئيس ـ يمكن كان عايز يعمل فيك مذنب ويضايقك ؟

ـ جايز

الرئيس ـ مش جايز انه قال لك هذا الكلام لمناسبة خروج المهندس مصطفى فهمى

ـ يجوز وهذا معقول

الرئيس ـ هل ذكر لك شىء عن تفصيلات الاعمال الخاصة بالسراى

ـ لا لم يذكر

الرئيس ـ فى وقت وجود المهندس مصطفى فهمى كنت فين ؟

ـ كنت مديرا للتنظيم

ـ هل كان لك صلة باعمال السراى الملكية

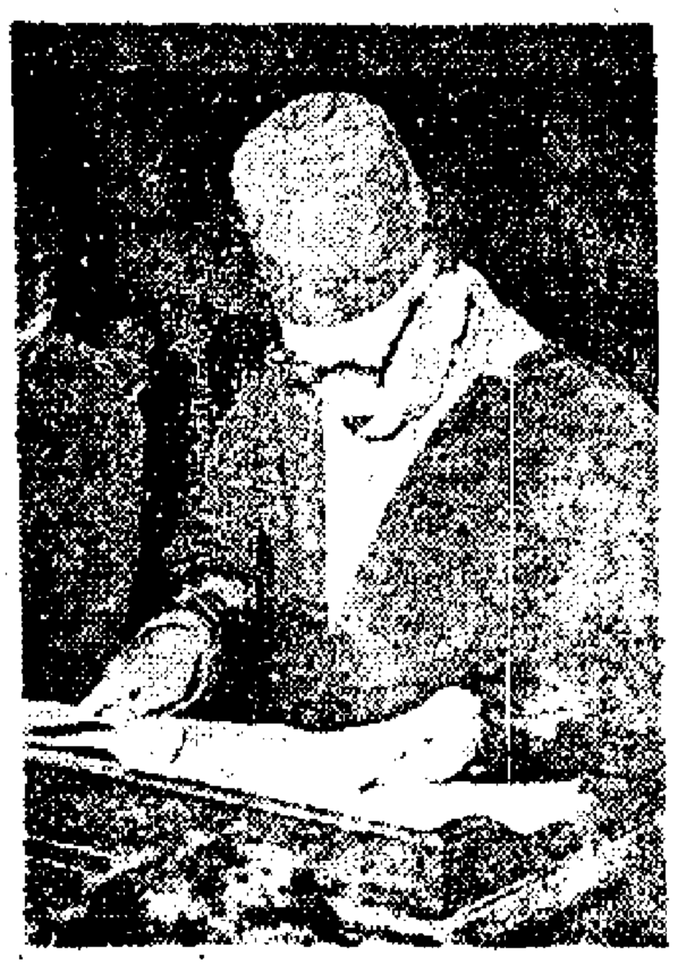

الاستاذ حسين ابو زيد محامى المدعى عليه يراجع اوراقه تمهيدا لمناقشة شهود الاثبات

ـ لا

ـ وقبل التنظيم كنت فين ؟

ـ كنت مديرا لقسم الطرق

الرئيس ـ ما سبب نقلك من قسم الطرق الى التنظيم

ـ عدة اشياء منها حصل هجوم من اعضاء القومسيون والجرائد عن سوء حالة الطرق فى الاسكندرية ، فرجوت من المدير ان ينقلنى الى قسم آخر فنقل هذا الرجاء وعينت مديرا للتنظيم

واجاب على ـ قال ابدا يستطيع الجزم بان اعمالا تجرى فى المعمورة . وان مفتش الطرق ابراهيم عمر كان يقضى معظم اوقاته فى اعمال السراى لذلك اقترح على الاستاذ الطوبى نقله الى منطقة اخرى فى المدينة . وكان من سلطتى ان انقله ولكنى رايت اخذ راى الاستاذ الطوبى

السراى تطلب اعادته

وقد نقل فعلا الى الغبارى والمكس . وبعد عدة ايام من النقل اتصلت السراى بى فى منزلى وكلمنى شخص يظهر انه كان مفتش ميانى الغرب عطا الله بك وقائم باعمال القصور وطلب الى اعادة ابراهيم عمر فورا الى مركزه . فقلت حاضر ، وثانى يوم ذهبت الى مكتبى وقابلت كبير المهندسين الاستاذ الطوبى واخبرته بما حصل فضحك وقال لى انا كمان اتصلوا بى فى بيتى فقلت له احسن بقى ترجعه ويلاش وجع دماغ ، وفعلا اعدته لعمله وهذا من ضمن الاسباب التى جعلتنى افضل ترك هذا القسم لان حالتى الصحية ماتسمحش بمثل هذه المؤثرات

الرئيس ـ ماكانش مصطفى فهمى تعين مدير للبلدية ؟

ـ لا ماكانش جه

ـ الم يبلغك ابراهيم عمر شيئا عن الاعمال التى تجرى هناك

ـ لا ابدا يافندم

الرئيس ـ هل كان مسلك ابراهيم عمر يؤثر على اعمال البلدية ؟

ـ طبعا كان يؤثر

بسبب كرامة الوظيفة !

الرئيس ـ ايه اللى دعاك الى طلب نقله ؟

ـ طلب نقله كان علشان كرامة الوظيفة ، لانى شفت ان ده شخص اصبح بتاع السراى ماحدش يقدر يكلمه

الرئيس ـ لما كنت فى التنظيم ماسمعتش شىء عن الاعمال التى بتجرى فى المعمورة

ـ لا لم اسمع

الرئيس ـ المهندس مصطفى فهمى كان يعرف

ـ ما اقدرش اعرف

الرئيس ـ لما عدت للطرق سنة ١٩٥٠ ما عرفتش اذا كان هناك اعمال تجرى فى المعمورة

ـ ايوه اعمال عرفت

الرئيس ـ هل عرفت الدور الذى لعبه احمد عبد الهادى وابراهيم عمر فى انشاء هذه الطرق

ـ لا بالتفصيل ما عرفتش

الرئيس ـ سنة ١٩٥٠ ما كنش تم شىء من الاعمال فى المعمورة

ـ لا ويسال ابراهيم عمر

ـ ابراهيم عمر بيقول ان العمل ظل مستمرا حتى خلع الملك

ـ جايز

الرئيس ـ وكيف لاتعلم انت وانت رئيس القسم

ـ ده شغله وعنده عمال بتوعه وحتى اذا علمت مش ح اهتم

وقال الشاهد ان مديرى الاقسام لازم يكون عندهم سيارات ، وعمل مدير قسم الطرق كان يحتاج لتليفون فاحضر له تليفون

الرئيس ـ هل كان ابراهيم عمر عنده سيارة وبامر من

ـ ايوه كان عنده واظن بامر المدير العام

الرئيس ـ حد من امثال ابراهيم عمر كان عنده سيارة

ـ لا لا مافيش

ـ اتمنى هو اعطى سيارة وتليفون

ـ علشان يشتغل فى السراى

الرئيس ـ متى بدىء فى صرف سيارة لابراهيم عمر

وطلب الاستاذ ابو زيد ضم الاوراق الخاصة

بهذه السيارة

الرئيس للشاهد ـ هل تقدر تقول لنا ان هذا الامتياز لابراهيم عمر كان بسبب وجود المهندس مصطفى فهمى مديرا للبلدية ؟

ـ وقت اعطاء السيارة ماكنتش موجودكان ده فى وقت وجود مصطفى فهمى

أوراق السيارات

وكلفت المحكمة النيابة ضم الاوراق الخاصة بهذه السيارات وكل مايتعلق بها

تشغيل العمال يوم الجمعة

الرئيس للشاهد ـ محمد ابو العلا ماطلبش منك طلبات غير قانونية

ـ مافيش حاجة فى ذاكرتى غير قانونية

الرئيس ـ هل طلب منك مثلا تشغيل العمال يوم الجمعة

ـ ايوه ـ كان ابراهيم عمر يطلب تشغيل العمال يوم الجمعة فكنت ارفض فكلم ابوالعلا علشان يكلمنى ، وذلك ليقوموا باعمال فى السراى

الرئيس ـ كانوا بياخدوا اجر

ـ ايوه جمعتين ياخدوا اجر وجمعة لا

اعمال المعمورة

الرئيس ـ هل كان مصطفى فهمى يهتم بالاعمال الجارية فى المعمورة

ـ اعتقد انه كان يعلم بصفته مدير البلدية

مرسوم نزع ملكية بغدادى

وقدم ممثل النيابة للمحكمة خريطة للمعمورة ومرسوما بنزع ملكية ارض اودلف بغدادى واخذت المحكمة فى الاطلاع على الخريطة

الشاهد الاستاذ محمود صدقى مراد مديرادارة لمدية القاهرة بوزارة الشئون البلدية والقروية قال ان السراى رشحت المدعى عليه مديرا لبلدية الاسكندرية

واشترك معها المدعى عليه ومحاميه والشاهد ابراهيم عمر

وناقش الاستاذ ابو زيد الشاهد فيما يختص بالكشوف التى كان يرسلها ابراهيم عمر عن اعمال الطرق

فاجاب الشاهد بانها موجودة فى الملفات

الاستاذ ابو زيد ـ النيابة تقول انها فقدت

ـ لا بالعكس لم تفقد

لماذا خرج فى التطهير

الرئيس للشاهد ـ لماذا خرجت فى التطهير

ـ لا اعرف

وانتهت شهادته عند هذا الحد

مدير ادارة بلدية القاهرة

ثم تودى الشاهد الاستاذ محمود صدقى مراد مدير الادارة فى بلدية القاهرة فلبى وحلف اليمين

الرئيس ـ ما معلوماتك ؟

ـ بالنسبة للمعمورة لا اعرف عنها شيئا والنيابة سألتنى اسئلة عامة

الرئيس ـ ايه هيه الاسئلة العامة

ـ انا كنت مقتش بالادارة المالية ببلدية الاسكندرية من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٥٠ وكنت بطلع على الاعمال الخاصة بقصر المنتزه بحكم عملتا بالادارة المالية ، انما كانت البلدية بتحصل نفقاتها من السراى ، ثم سألتنى النيابة هما اذا كنا نحمل تكليف الاعمال الاخرى ، فقلت كنا نسمع ذلك

الرئيس ـ ما هى هذه الاعمال ؟

ـ كان فيه رصف شوارع داخل القصور ، وبعض الاصناف اللى مش موجودة فى السوق تصرفها البلدية من مخازنها ويدفع حسابها ، وكان للبلدية ١٥ ٪ فى هذه الاصناف

كانت الادوات تصرف للسراى

الرئيس ـ هل كان يصرف مقاطف ونؤوس للسراى ؟

ـ يصح ، وكان اى شىء يصرف للقصر كان بقلوس ما دام للقصر لانه حكومى

الرئيس ـ هل كان يحدث صرف شىء دون محاسبة ؟

ـ على الورق مش ممكن

الرئيس ـ لا بالفعل

ـ كان فيه اشاعات واحنا كنا بصفة عامة بنصرف ادوات وسيارات وعمال برضه

طلمبات حريق على حساب البلدية

الرئيس ـ هل فيه شىء على وجه التقريب

ـ حصلت حاجات بس بعد سنة ١٩٥٠ ، مرة ارادوا يعملوا طلمبة حريق برة سراى المنتزة نشركة الاسكندرية للمياه مختصة بذلك فى حدود المدينة وكانت تقوم بعمل حنفيات الحريق على حسابها وكانت هذه الطلمبات خارج حدود المدينة نطلبت الشركة دفع نفقاتها ، فالبلدية تحملت هذه التكاليف وماكانش المفروض انها تتحملها

الرئيس ـ المصاريف مقدارها ايه ؟

ـ تزيد على ٢٠ جنيه

عمليات بلا ثمن

الرئيس ـ هل سمعت شيئا من اعمال

المهندس احمد محمد مصطفى شاهد الاثبات قال ان رغبات السراى كانت تنفذ بلا قيد ولا شرط

المعمورة ؟

ـ برضه سمعنا شىء عن كده

السراى رشحت المدعى عليه

الرئيس ـ هل تعرف من الذى رشح مصطفى فهمى مديرا للبلدية

ـ كنا نسمع ان السراى هى اللى عيشته

البقية صفحة ١١

قضية مصطفى فهمى

بقية المنشور فى الصفحة التاسعة

وهى التى جددت له المقدمرتين ،مرة سنتين ومرة سنة .

بين المدعى عليه والقندور

الرئيس ـ هل كان فيه خلاف بين مصطفى فهمى والقندور بسبب طلبات السراى

ـ ايوه كنا نستشف هذا من احتكاكنا او من المراسلات وكلنا نعرف ان الاستاذ القندور مغضوب عليه دايما من السراى

قصة الدبابة

الرئيس ـ هل تعرف شىء عن موضوع الدبابة ؟

ـ انا شفت مرة انها كانت عايزة تصليح وكان فيه بحث عما اذا كانت سلك البلدية ام لا .

علاقة المدعى عليه بالسراى

النيابة ـ ما الذى تعلمه عن علاقة المدعى عليه بالسراى . وهل كان يتردد عليه احدمن السراى ؟

ـ ايوه ، كنا بنشوف عدد كبير من رجال السراى منهم ادريس اللى بيلبس الملك ، وعباس حليم والغرباوى

النيابة ـ هل تعرف مسالة الاحجار (الانتريه) التى اعطيت للبلدية ؟

الشاهد ـ ايوه . انا سمعت ان لجنة القطن تنازلت لها عنها

الرئيس ـ واحت لين الاحجار دى ؟

ـ ما اعرفش

النيابة ـ هل تعرف شيئا عن توريع السيارات على بعض موظفى البلدية ؟

ـ كان فيه لجنة لتنظيم هذه العملية ولكن قراراتها لم تنفذ .

الرئيس ـ هل حدث ان مدير الطرق حرم من السيارة بينما ابقيت لابراهيم عمر

ـ سمعنا كده

وعند هذا القدر انتهت شهادته

رئيس الجراج

ثم بودى الشاهد الاخير السيد على الترجمان رئيس طلمبات سيدى جابر قلبى وحلف اليمين

الرئيس ـ ما معلوماتك

ـ انا كنت رئيس جراج البلدية مدة المهندس مصطفى فهمى وكان بيطلب منى ارسال سيارات لنقل اشياء من المنتزه ، وهى كلمة تطلق على اعمال الملك السابق فكنت اعطيهم السيارات

وموضوع الدبابة طلب منى ان اسلمها للقصر ، وذلك عن طريق رؤسائى فاضطررت رسميا ان اسلمها للمخازن العامة فى البلدية لتسليمها للقصور الملكية . وفعلا المخازن سلمتها للقصور باوراق رسمية

الرئيس ـ ما نوع السيارات التى كانت تعطى لاعمال السراى ؟

ـ سيارات نقل ودى

المعمورة والمنتزه منطقة واحدة

الرئيس ـ كانت السيارات بتشتغل فى ايه؟

ـ ارسلت للقصور بالمنتزه

ـ هل كان تقوم باعمال فى المعمورة

ـ كلمة المعمورة دى اسم بلد ورسميا هى تعتبر قصر المنتزه

الرئيس ـ حدود البلدية لغاية فين

ـ لغاية سور قصر المنتزه من الخارج

الرئيس ـ هل لم تعلم ان هذه السيارات كانت تعمل فى المعمورة ؟

ـ كل واحد يعلم انها كانت تعمل فى المنطقة اللى بعد قصر المنتزه وهى المعمورة ، وكانت هذه المنطقة قد اضيفت للقصر ، واصبحت فى املاك الملك السابق . وسمعت من ابراهيم عمر انه كان بيشغلها فى المعمورة . وكان يتلقى الاوامر من رؤسائه المباشرين ، وطبعا المدير العام رئيس الجميع

الرئيس ـ مين اللى طلب تسلم الدبابة ؟

ـ اظن الضابط دسوقى الجمل . كان يتولى تنظيم عمل الساجين وجميع الاعمال

الرئيس ـ فى اى مكان كانت بتشتغل الدبابة ؟

ـ اللى اعلمه انه فى يوم قالوا لنا ان الدبابه انكسرت وطلبوا اصلاحها . والدبابة كانت تقوم بتمهيد الطريق اللى خارج القصر وطبعا صلحناها ولما انكسرت كانت بتشتغل فى المعمورة

كان يستخدم موتوسيكلا

وناقشه ممثل النيابة فيما يتعلق بالسيارة التى كان يستخدمها ابراهيم عمر فقال ان ابراهيم عمر كان يستخدم موتوسيكلا ثم اعطى سيارة بامر من سيادة المدير العام

الرئيس ـ من اللى كان يقود الدبابة فى المعمورة ؟

ـ واحد اسمه عبد الرحيم جاد من البلدية وبعدين اتغير بواحد اخر من السراى

وسال الرئيس ابراهيم عمر عن هذه الواقعه

ابراهيم عمر ـ السواق كان من البلدية اسمه صلاح جاد ثم استبدل بغيره لما حصل تسليم الدبابة للسراى . وكانت فترة وجوده قصيرة جدا بعضح تكون شهر

الرئيس ـ اذا كان عمال البلدية كانوا يشتغلون فى المعمورة ويتقاضون اجورهم من البلدية . فايه المانع من بقاء هذا السائق ؟

ابراهيم عمر ـ علشان لما يكون السواق تابع للبلدية لازم تبقى الدبابة تحت اشرافى ولكن اذا كان السواق من السراى يتصرفوا فيها على كيفهم

وعند هذا الحد انتهت شهادته ورفعت الجلسة .

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/١/٦

انتهاء المرافعة فى قضية رصف طرق المعمورة

النيابة تقول : المدعى عليه استغل علاقته بفاروق فى السيطرة على مرءوسيه

الدفاع يطلب البراءة - الحكم يصدر بعد النظر فى قضية طريق المعسكر الرومانى

استأنفت محكمة الفجر امس النظر فى قضية المهندس مصطفى فهمى فعقدت جلستها فى الساعة التاسعة والربع صباحا برياسة المستشار ابراهيم خليل فاستمعت الى مرافعة الاستاذ جمال الدين المرصفاوى وكيل النيابة ، واعقبه الاستاذ حسين ابو زيد المحامى عن المدعى عليه فظل يترافع حتى رفعت الجلسة فى الساعة الاولى بعد الظهر ، ثم اعيدت فى الساعة الرابعة والنصف حيث استكمل مرافعته .

ثم تخللت الجلسة مناقشات واسئلة وجهتها المحكمة الى المدعى عليه

ممثل الاتهام فى اثناء مرافعته

الجلسة

وفيما يلى تفصيلات مادار فى الجلسة :

الرئيس - (للمدعى عليه) - المهندس احمد عبد الهادى يقول انه توسط لدى لجنة القطن بشأن الحجر «الانتري» ، فأين ذهبت هذه الاحجار ؟

المدعى عليه - ما اعرفش حاجة عنها

الرئيس (للنيابة) - ابن الاوراق المتعلقة بالحجر ده ؟

النيابة - لسه ماجاتش

كتاب من شاهد

الرئيس - ورد خطاب من احمد عبد الهادى ينفى فيه ماذكره المدعى عليه من انه خصم منه ثلاثة ايام ، ويقول ان ذلك سيتحقق من الاطلاع على ملف خدمته

الاستاذ حسين ابو زيد - انا اخشم شهادة

احمد عبد الهادى ، مش علشان انى وقعت عليه جزاء ، ولكن انا اخشم شهادته لانها غير صحيحة

وقدمت النيابة ملف خدمة المدعى عليه

مرافعة النيابة

وعقب اثر ذلك بدأ الاستاذ جمال الدين المرصفاوى وكيل النيابة مرافعته قائلا :

حضرات المستشارين الاجلاء ، حضرات الضباط العظام ،

سبق ان طرحنا عليكم طرفا من قصاد ذلك العهد البائد البغيض ، وهو قصاد كاد من فرط هوله ، ان ينبعث اليأس والقنوط ، فى الكثرة العظمى من مواطنى هذا البلد الامين ، ولولا رعاية من الله لاطاحت به شرور هذا العهد ورجعت به عشرات السنين ، ولقد كان على

راس المفسدين ملك طاغ ساعده فى طغيانه شردمة من الناس ـ نسوا الله فانساهم انفسهم ، فعبثوا فى الارض مفسدين ، اناس اعرضوا عن عبادة الله وعمدوا الى عبادة الطاغوت فعظموه بغير حق ، واحنوا له الرءوس فبئس ماكانوا يفعلون ، وفى هذا المضمار انطلقوا يتنافسون سعيا للظفر برضائه ـ فكان لهم ما ابتغوا ـ وبرز كثير منهم الى مكان الصدارة .

وهذا المدعى عليه ـ الماثل امامكم ـ واحد من هؤلاء الناس مهندس فى فن المعمار ـ التحق غداة تخرجه بقصور بنى محمد على واستطاع بما اوتى من ذكاء ودهاء ان يوثق صلته بسلاطينهم وملوكهم حتى نال الحظوة لديهم جميعا فلبث يداهنهم قرابة اربعين عاما منذ عام ١٩١٤ الى قيام الثورة فى يوليه سنة ١٩٥٢

وقصته فى الدعوى الراهنة انه كان للسلطان السابق حسين قصر بضاحية المعمورة ، يبعد عن قصر المنتزه صحراء جرداء ، ولما آل الملك الى الملك السابق وكان يحب المال حبا جما ، شاء له شغفه به ان يحيل صحراء القفر الى جنة خضراء تؤتى له ثمارها فى ادنى اجر واتربه ، وشاء ان تخترق تلك الضيعة طرق متعددة عند صوب الشرق والغرب والى الشمال والجنوب

ولما كانت هذه الضاحية بمنأى عن حدود مدينة الاسكندرية وبالتالى عن اختصاص بلديتها وكان لابد من الانقياد لرغبة الملك السابق دون ان يتحمل فى هذا السبيل شيئا ـ سارع طالبو الرضوان وراغبو السلطان من امثال المدعى عليه الى تقديم المساجين والعمال والادوات والمواد لانفاذ مشيئة سيدهم السامية وكل ذلك هبة له ، لم يبتغوا منها الا نوال ذلك الرضوان ، فكرست بلدية الاسكندرية وعلى راسها مديرنا المدعى عليه ـ جهدها لرصف تلك الشوارع ـ تاركة شوارع المدينة مهملة رغم صيحات اهلها وشكايات روادها ومصطافيها ـ وهرعت تقدم مايحوزتها من مواد ومهمات وادوات وعمال للعمل فى تلك الضاحية ، وواصلت عملها المرذول حتى فى ايام العطلات وجرت الحال على هذا المنوال زهاء ثمان سنين انفقت البلدية فى سبيله خلالها ماناف على اربعين الفا من الجنيهات فصارت الصحراء القاحلة فردوسا مشتقا زاهرا بنعمه فيه الملك السابق ومريدوه .

تم كل هذا بفضل المدعى عليه ـ مدير عام البلدية وكبير مهندسى شرف القصور « الملكية » .

منطقة المعمورة

ليست من اختصاص بلدية الاسكندرية

وقبل ان نبسط هذه الادلة ، نرى لزاما علينا ان نسجل حقائق لم ولن يمارينا فيها المدعى عليه لانه لا سبيل له الى نكرانها .

اولا ـ ان منطقة المعمورة التى قامت بلدية الاسكندرية برصف شوارعها كانت ملكا خاصا للملك السابق لا للدولة

والحقيقة الثانية ـ ان هذه المنطقة بأسرها خارجة عن حدود مدينة الاسكندرية ، وبالتالى عن اختصاص بلديتها .

٣٩ر٩٦٧ جنيها ثمن مواد

والحقيقة الثالثة ـ انه قد انشئت فى هذه المزرعة شوارع متعددة واستخدم فى رصفها موظفو وعمال وعربات وادوات ومواد بلدية الاسكندرية وهذه المواد من دبش ورملة وبكدام وبردورة قد بلغت قيمتها وحدها و١٥١ر٣ ج قيمة ٨٠ر٣٠٥ر١٠ مترا طوليا من ٣٨٦ م و٩٦٧ر٣٩ ج بعد استبعاد مبلغ ١٤٠ م البردورة لم توردها البلدية بل نزعت من قصر المنتزه لعدم صلاحيتها وهذا دون احتساب اجور العمال واثمان الادوات لتعذر تقديرها (ص ١٣٨)

ولم يقف عمل البلدية عند هذا الحد بل امتد الى صيانة الحدائق امام قصر المعمورة وزراعة الافاريز داخله ، والى قيام قسم النظافة والنقل باعمال داخل هذا القصر مستخدما فيها سيارات وعربات وادوات وعمال البلدية (ص ١٣٦و١٣٧)

والحقيقة الرابعة والاخيرة ـ ان المدعى عليه كان خلال الحقبة التى تمت فيها تلك الاعمال الاثمة يشغل مناصب ويتمتع بالقاب بالغة الخطر ، فكان منذ عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٥٢

كبير مهندسى شرف القصور الملكية ومنوطا بادارة قصور الخاصة والاوقاف الملكية ومنها قصر المعمورة وكان فضلا عن ذلك من ١٩٤٥/١٠/٢٣ حتى ١٩٤٦/١١/٢ مدير البلدية بالاسكندرية ثم وزيرا للاشغال ثم مديرا عاما لبلدية القاهرة

الادلة القولية

اما الادلةالقولية ـ فهىتتحصل فيما انعقد عليه اجماع من سمعت شهاداتهم من موظفى البلدية من كبير وصغير ، من أن المدعى عليه كان يشرف بنفسه على تلك الاعمال المحرمة

الادلة العقلية

أما الادلة العقلية فشاهدها أن المدعى عليه وقد كان باقراره من اصفياء الملك السابق الذين يصحبونه فى أسفاره الى قبرص وغيرها والذى جعل منه كبير مهندسى شرف قصوره الرسمية ومشرفا على قصور الاوقاف الخاصة والذى باقراره زار هذه المنطقة مرارا لايقبل منه وهذه حاله مازعم من أنه الوحيد من بين موظفى البلدية والقصور الذى كان لايدرى عن هذا الامر شيئا

أو يقبل قوله هذا وهوالذى بادر هذاتقلده منصبه فى البلدية الى اصدار تعليمات شفوية لمرءوسيه بالمسارعة الى اجابة طلبات السراى

الادلة المادية

ومع ذلك فهاكم الدليل المادى الذى لاينقض على ان المدعى عليه هوالذى باشر تنفيذ هذاالمشروع ـ ذلك ان الثابت باقراره أن دسوقى الجمال الذى كان مشرفا من قبل السراى على هذه الاعمال اتصل به مباشرة وتقدم اليه بطلب مسطر على ورقة من اوراق مكتبه لانشاء مظلة لدبابة البلدية المخصصة لشئونها والتى كانت قد نقلت الى المستعمرة للمساهمة فى انشاء شوارعها .

اخفاء الدبابة سياسة مقررة

ثم ان محاولة اخفاء استخدام الدبابة فى منطقة المعمورة لم تكن بدعة استنت اذ ذاك فحسب ، وانما كانت انفاذا لسياسة مقررة سبق أن رسمها المدعى عليه لاخفاء تلك الامور

قرار محكمة الغدر

اصدرت محكمة الغدر ، بعد ان سمعت المرافعة فى قضية المهندس مصطفى فهمى القرار الآتى :

« الحكم يصدر بعد نظر القضية طريق المعسكر الرومانى يوم الاحد القادم ، ورخصت لطرفى الخصوم بتقديم مذكرات والاطلاع على مافيهم من الاوراق وما سيقدم منها »

المخالفة للقانون ، وسبق ان أهملت ـ بالنسبة لتوريد الموادوالمهمات والادواتلمنطقة المعمورة فكان يقال زورا فى استمارات تسلمها منمخازن البلدية انها مطلوبة لقصر المنتزه

رتب ومناصب

وليفسر لنا المدعى عليه سبب ما حظى به هو من رتب ومناصب ضخمة والسر فى منحه رتبة الباشوية فى عام ١٩٤٦ بالذات حين كانت الاعمال تجرى بالمعمورة على قدم وساق . وهى رتبة لم يحظ بها أحد ممن خلفه فى منصب بلدية الاسكندرية ، وما علة تقليده هذا المنصب ومنصب مدير بلدية القاهرة بعد بلوغه سن التقاعد ومد أجل خدمته مرارا وتكرارا

أليس السر فى هذا هو صلته الوثيقة بالملك السابق !

أليست هذه المزايا الخاصة التى ظفر بها هى ثمرة غدره ، ونتيجة الجرم الذى أذل عنقه !

معاش الوزير ومرتبه

وهنا سأل الرئيس : هل الوزير يأخذمعاش ومرتب فى وقت واحد ؟

النيابة ـ لا يانفندم القوانين ما تسمحش

ويسأل الاستاذ أبو زيد

وقالالاستاذ ابو زيد والله أنا ماعرفش حاجة الا ان موكلى لا شأن له بوصف الشوارع

الرئيس ـ لا احنا بنسأل عن نقطة خاصة بالمرتب ؟

الاستاذ ابو زيد والله هم اللى عملوا كده أعطوه الباشوية أخدها أعطوه المرتب اخسده بقى ح يعمل أيه (ضحك) وابراهيم عصر اللى بيقولوا معلش لايزال موظف للان فى الدولة

خجارة البلدية

واستأنف وكيل النيابة مرافعته فقال : ماذا يقول المدعى عليه من الاحجار التى وهبتها لجنة شراء القطن الى البلدية، أليس هو الذى من أجل هذه الهبة أرسل فى ١٩٤٦/٣/٢٧ كتاب لنباء الى المهندس أحمد عبد الهادى ! هل يجسر رغم ذلك على الزعم بجهله امرها ! اذا فليبئونا من مصيرها ـ وعلة عدم عرض امرها على المجلس البلدى وسر اختفائها من البلدية بغتة !

وبعد ان اشار ممثل النيابة الى ماجرى فى قصر المعمورة فى اعمال معمارية فى سنوات ١٩٤٥ و١٩٤٦ ١٩٤٧ و١٩٤٨ ١٩٤٩ و١٩٥٠ ١٩٥١ ، قال أن هذه الاعمال لابد ان يكون المدعى عليه قد اشرف عليها ولا بد ان يكون قد راى الاعمال الاخرى التى كانت تجرى هناك

وها هو المدعى عليه ؟ اثر امامكم بصلة القربى بينه وبين المرحوم الاستاذ النقراشى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، فجاء اقراره مفسرا لاغراض ذلك الرئيس عن شكاية المهندس الطوبى ـ الكتابية ثم الشفوية من تلك الاعمال المحرمة ـ هل يسترسل احد فى ان هذين القريبين قد تحادثا فى هذا الامر واتفقا على التغاضى عنه

اساس المطالبة بالتعويض

ومعى وكيل النيابة فقال : اما عن التعويض المادى الذى نطالب به ـ فقد اراد المدعى عليه ان يحيطه بالغموض زاعما ان الخاصةومصلحة السجون قد ساهمتا فى تلك الاعمال ـ ونحن لم ننكر هذا بل نسلم به ، لانه لاينقضدعوانا

ولا يمسها ادنى مساس ذلك ان الثابت من التحقيق ومن سجلات الخاصة ان المسجونين وعمال الخاصة لم يشمد عملهم اصلاح الاراضى الزراعية وتمهيد الطرق ـ حتى بلغ ماانفقته الخاصة بين عامى ١٩٣٥ و١٩٥٢ مبلغ ١٩٧ر٢٣٨ جنيها و ٧٢٦ مليما اما الرصف فقد قامت به البلدية وحدها بعمالها ومهماتها وادواتها ومواردها وقد توخينا الحق اليقين فى قيمة هذا التعويض اذ قدرت اللجنة الفنية قيمة المواد بمبلغ ١١٨ر٤٢ جنيها و٥٢٩ مليما بيد اننا استبعدنا منه مبلغ ١٥١ر٢جنيها و ١٤٠مليما ثمن ٨٠ر٢٥٠٣ مترا طوليا من برديوره نزعت من قصر المنتزه ، فصار مانطالب به مبلغ ٩٦٧ر٣٩ جنيها و ٢٨٦ مليما وهو لا يشمل قيمة اجور العمال والادوات التى استخدمت لانه لما يتيسر تقديرها ومن اجل ذلك تحفظ البلدية حقها فى المطالبة بها كما تحفظ وزارة الاشغال حقها فى ثمن البرودة المنزوعة من قصر المنتزه

واختتم دفاعه قائلا : هذه هى دعوانا قبل المدعى عليه وقد وقفتم على ماتدخر به من ادلة قاطعة لم ينل منها ما اعتصم به المدعى عليه من انكار زائغ فاقضوا فيها فضاءكم العادل الحق وجازوه على قدر ما اقترف من وزر واجترح من اثم فى سبيل هدف صغير وعوضوا الامة ـ من مال المدعى عليه بما يعدل ماانتال من اموالها بغير حق فى سبيل اتيان هذه الجريمة وبما يرمز الى ما حاق بها وبسمعتها

من مساس تردد صداه فى الافاق والله يوفقكم الى السداد ...

القضية ستؤجل للحكم

ثم رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة العاشرة والنصف ، واعيدت فى الساعة الحادية عشرة والربع .

واعلن الرئيس ان المحكمة ، بعد سماع المرافعة ستؤجل القضية للحكم مع تقديم مذكرات لانه يهمها ان كل خصم يأخذ حقه

كاملا فى الدفاع

الاستاذ حسين ابو زيد

ورد الاستاذ حسين ابو زيد محامى المدعى عليه قائلا ان هذه عناية من المحكمة تشكر عليها

ثم استهل مرافعته بقوله ان طلباتى فى هذه القضية هى : الحكم اصليا بعدم قبول دعوى الغدر المقامة ضد المدعى عليه ، لانها بالحالة التى رفعت بها مخالفة للمبادىء الاساسية التى قامت عليها ثورة الجيش والمبينة فى الاعلان الذى اذاعه قائد الثورة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ . ثانيا مخالفة الدعوى للقواعد القانونية

ثالثا مخالفة الدعوى لنص المادة ٧ من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٥٢ بشأن جريمة الغدر ونص المادة « ٢٣٢ » من قانون الاجراءات الجنائية

هذا طلبى الاول وطلبى الثانى بالنسبة للموضوع اولا ببراءة المدعى عليه مما هو منسوب اليه ـ ثانيا برفض الدعوى المدنية بشقيها .

ومضى فقال ، فيما يتعلق بالطلب الاول فهو قائم ، ليس على اساس انى مؤمن بان موكلى

من مساس تردد صداه فى الافاق والله يوفقكم الى السداد ...

القضية ستؤجل للحكم

ثم رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة العاشرة والنصف ، واعيدت فى الساعة الحادية عشرة والربع .

واعلن الرئيس ان المحكمة ، بعد سماع المرافعة ستؤجل القضية للحكم مع تقديم مذكرات لانه يهمها ان كل خصم يأخذ حقه

كاملا فى الدفاع

الاستاذ حسين ابو زيد

ورد الاستاذ حسين ابو زيد محامى المدعى عليه قائلا ان هذه عناية من المحكمة تشكر عليها

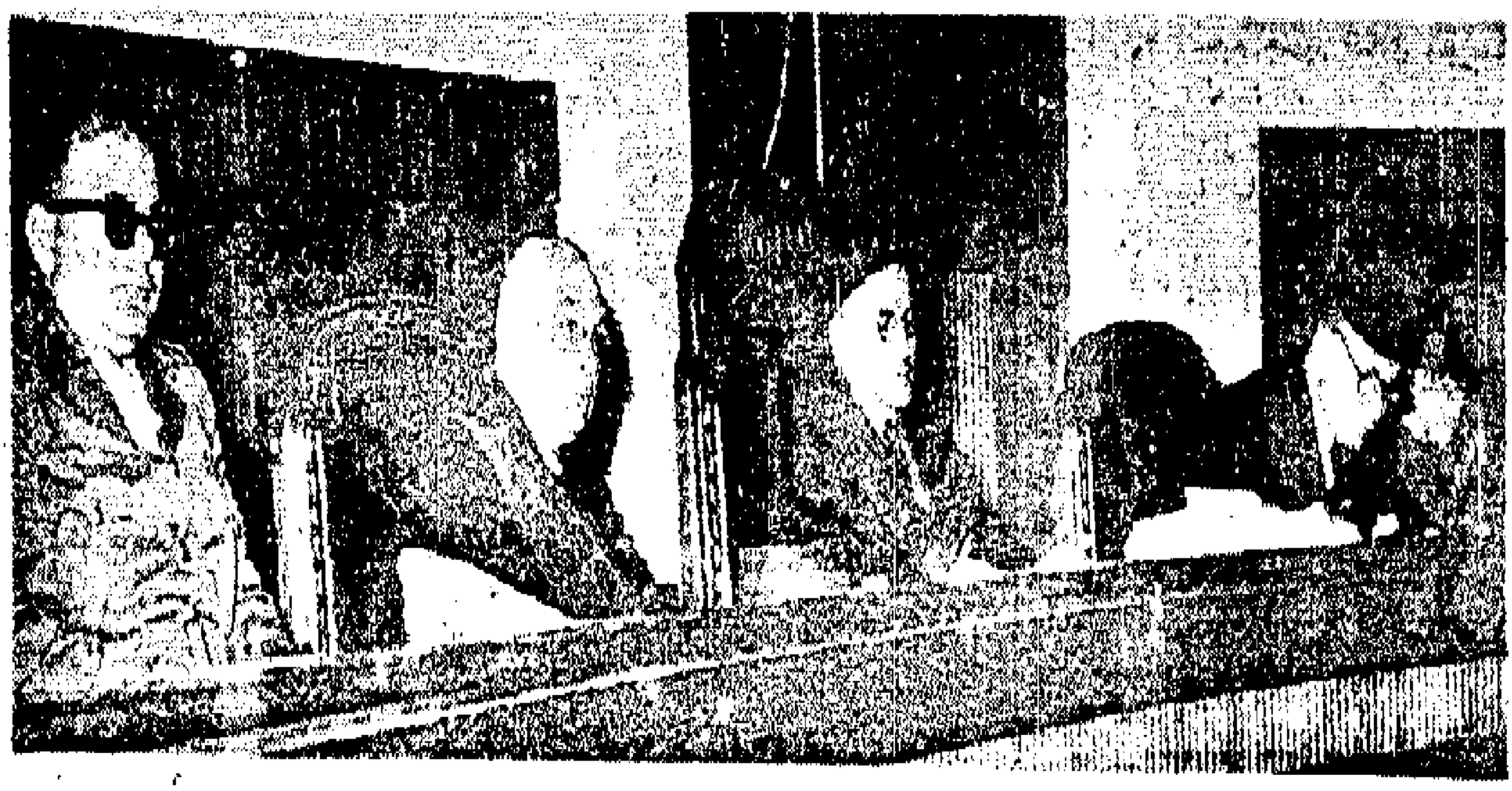

هيئة محكمة الغدر تستمع الى مرافعة الدفاع

ثم استهل مرافعته بقوله ان طلبـاتي فى هذه القضية هى : الحكم اصليا بعدم قبول دعوى الغدر المقامة ضد المدعى عليه ، لانهـا بالحـالة التى رفعت بهـا مخالفة للمبـادىء الاسـاسية التى قامت عليها ثورة الجيش والمبينة فى الاعـلان الذى اذاعـه قائد الثورة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ . ثانيا مخالفة الدعوى للقواعد القانونية

ثالثا مخالفـة الدعوى لنص الـمادة ٧ من القانون رقم ٤٤ سنة ١٩٥٢ بشأن جريمـة الغدر ونص المادة « ٢٣٢ » من قانون الاجراءات الجنائية

هذا طلبى الاول وطلبى الثـانى بالنسبـة للموضوع اولا ببراءة المدعى عليه مما هو منسوب اليه ـ ثانيا برفض الدعوى المدنيـة بشقيها .

ومضى فقال ،فيما يتعلق بالطلب الاول فهو قائم ، ليس على اساس انى مؤمن بان موكلى برىء ايضا مما نسب اليه ، وانما هو دفـع خاص بالقانون واهداف الثورة التى اومن بها ويؤمن بها موكلى

فى عهد فاروق

يبين من الاوراق ان هذه الدعوى فى شكلها لو كانت رفعت فى عهـد فاروق ، كان جائز ، اما وهى ترفع فى هذا العهد فلن ادفع بعدم قبولها ،لانها تتنافى مع مبادىء الثورة . وكما قلتم ان الثورة لا تزال باقية ، وان القوانين التى شرعت انما شرعت للصالح العـام وان ما يقدم للمحكمة انما يقدم للصالح العام

مدانون اصبحوا شهودا

ان بعض من سئل فى التحقيق وثبتت ادانتهم لم ترفع عليهم الدعوى بل جىء بهم شهودا على المدعى عليه فارجو ان يكون مفهوما ان هناك اخرين كان ينبغى ان يقدموا مع المدعى عليه . وانى لا اقصد بطبيعة الحال ان ترفع عليهم الدعوى وان يضاروا وانما انا اقصد الناحية القانونية فقط

اول شرط لدعوى الغدر

ومضى فقال يجب ان تكون دعوى الغـدر

البقية صفحة ١١

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قضية المهندس مصطفى فهمى امام محكمة الغدر

بقية المنشور فى الصفحه التاسعة

مرتوعه بطريقة لا يقول فيها رجل الشارع لبه « جيتم » ده وه جيتوش ده ؟ اول شرط للدعوى الجدر الا تكون مصحوبة باى تصرف معيب او غير سليم

اذا كانت الدعوى فاسدة وتخالف مبادىء المساواه التى نص عليها الدستور وتخالف مبادىء الثورة ، اذا كانت دعوى الغدر على هذه الصورة المدنية فضعوا شرطا من احكامكم لها ؟

يحترم رجال النيابة

وهنا اعترض ممثل النيابة على بعض العبارات التى وردت فى مرافعة الاستاذ ابوزيد واعتبرها جارحة .

ورد الاستاذ ابو زيد مؤكدا حسن نيته ، واحترامه للنيابة وممثليها فقد كان يوما ما محاميا عاما

وبعد ان اسهب الاستاذ حسين ابو زيد فى التحدث عن دستور الثورة ومبادئه سئله الرئيس قائلا :

هل الاحسن ان يقدم شخص مسئول ويترك الاخرين ام يترك الجميع ؟

ـ لا يا افندم انا بقول ان الدعوى كلها رفعت خطأ وانا لا اطالب برفع الدعوى عليهم وانما ان ادفع بوجوب المساواة بين المصريين جميعا وانا ادفع للقانون ولمصلحة الثورة لا لمصلحة المتهم عليه لمصلحة حركة الجيش لا لمصطفى فهمى . قد دفع يطمئن كل مواطن . وانا اريد تطبيق مبدأ الثورة ولهذا اطالب باحضارهم معى .

وبعد ان اسهب الاستاذ ابو زيد فى الكلام سئل ان هناك مديرين وموظفين اخرين كانوا يعملون فى البلدية ويعلمون ما يجرى فى المنصورة من اعمال بوساطة البلدية والمسجونين قال : ومن اجل ذلك اقول انه من غير الجائز تقديم هذه القضية الى المحكمة .

ثم اشار الى شكوى المسجونين واهل من مات منهم بسبب التعذيب والتسخير . وقال ان هذا يسكت عنه ثم تقدمت النيابة الى المحكمة بسبب ما فيه من الزمن .

الاهرام تكشف الجريمة

ومتى يقال هل تعرفون متى بدىء التحقيق يوم ان نشرت جريدة الاهرام موضوع القضية الماضية أى فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢

وذلك ما جاء فى «الاهرام» عن هذا الموضوع :

استراحة

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الثانية عشرة والدقيقة ٤٠

ثم اعيدت الجلسة فى الساعة الاولى . واستانف الاستاذ ابو زيد مرافعته فقال ان الوجه فى هذا الدفع هو مخالفة الاجراءات التى نصت عليها المادة السابعة من قانون الغدر

وبعد أن شرح هذا الدفع رفعت الجلسة على ان تستانف فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر .

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/١/١١

قضية شارع المعسكر الرومانى أمام محكمة القدر

المهندس مصطفى فهمى يقول: النقيب لم يطلب اليه انشاء الشارع

كبير المهندسين بالبلدية يشهد بأنه كانت هناك رغبة سامية للانشاء

بدأت محكمة القدر امس النظر فى قضية المهندس مصطفى فهمى ، وهى القضية المقامة عليه بسبب انشاء شارع المعسكر الرومانى لمصلحة الدكتور النقيب فناقشت المحكمة المدعى عليه فى شأن هذا الادعاء وكان ما دفع به عن نفسه ان طابعه هو الاسراع فى اصلاح الشوارع فى الاحياء الوطنية .وان احدا لم يخاطبه بشأن هذا الشارع ، لا الملك السابق ولا النقيب

وبعد هذه المناقشة ، سمعت المحكمة شاهد الاثبات الاول المهندس محمد ابو العلا كبير المهندسين فى بلدية الاسكندرية سابقا

وقد حدثت اكثر من مشادة بين المحكمة والاستاذ حسين ابو زيد المحامى بشأن بعض الاسئلة التى كان يوجهها الى الشاهد واعتراض الرئيس عليها

وقال الدفاع انه سينسحب ، ان لم يمكن من اداء واجبه كاملا

ورفعت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر على ان تعقد صباح اليوم لسماع بقية شهود الاثبات

الجلسة

وقد عقدت الجلسة فى الساعة التاسعة والربع برياسة المستشار الاستاذ ابراهيم خليل وحضور الاستاذ فخرى عبد النبى وكيل النيابة

وعند افتتاح الجلسة سأل رئيس المحكمة عما اذا كان المدعى عليه يمانع فى استجوابه فى غيبة محاميه فاجاب بالا مانع لديه فى ذلك

الادعاء

ثم تلا الرئيس الادعاء الموجه الى المدعى به وهو انه استغل نفوذه للحصول على فائدة للدكتور احمد محمد النقيب وذلك انه اصدر اوامر لموظف الادارة الهندسية ببلدية الاسكندرية تقضى ببحث مشروع انشاء شارع المعسكر الرومانى بحجة ان « رغبة سامية » ابديت فى هذا الشأن وذلك عقب إن اشترى الدكتور النقيب قطعة ارض ومنزلا يستفيدان من هذا المشروع الذى لم يفكر احد فى تنفيذه منذ صدور امر عال باعتماده فى سنة ١٩٠٠ مما يعتبر جريمة تدخل ينص عليها فى الفقرة «ب» من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣

واجاب المدعى عليه بان هذا غير صحيح ، وانه يتبين من مقارنة بسيطة بين هذه القضية وقضية رصف طرق المحورة ان اقوال الشهود فى القضية الاولى كانت كلها سماعية

وهنا وصل الاستاذ حسين ابو زيد محامى المدعى عليه واعتذر للمحكمة عن تاخره -

واستانف المدعى عليه كلامه فقال ان احدا من الشهود لم يتقدم بمستند يسمى تؤيد اقواله - وان اقوالهم فى هذه القضية بنيت ايضا على السماع ولكن الفرق بين القضيتين انه توجد مستندات فى هذه القضية تبين عدم وجود غبار ، على تصرفاتى ؛ فقد صدر امر عالى فى سنة ١٩٠٠ بانشاء هذا الطريق - وفى سنة ١٩٢٧ قررت البلدية رصف عدة شوارع ، وكانت سترصف شارع المعسكر الرومانى ، فقد كان هذا المعسكر محتلا من الانجليز حتى سنة ١٩٤٦ الى ان حل الجيش المصرى فيه وهذا الشارع مرصوف فعلا جزء منه مابين شارع فؤاد وبين الترام وموجود عليه اللافتة الخاصة بالبلدية ومكتوب عليها « شارع المعسكر الرومانى »

طلب ضم اوراق

وطلب الاستاذ حسين ابوزيد المحامى ضم الاوراق الموجودة فى البلدية عن وصف الجزء الممتد فى شارع المعسكر الرومانى من شارع فؤاد الى ترام الرمل

الرئيس — ما علاقة هذا الجزء بالجزء المستحدث ؟

— لان العملية تعتبر استمرارا للعملية القديمة

وطلب الاستاذ ابوزيد ضم عقود البيع الصادرة للنقيب والسيدة جرم الفريق عمر فتحى

وبعد مناقشة فى مطالب الدفاع ، قررت المحكمة ان تكلف الاستاذ فخرى عبد النبى الاطلاع بنفسه على بعض العقود بحضور الاستاذ ابو زيد

كما قررت المحكمة ضم الاوراق الموجودة فى البلدية الخاصة برصف جزء من الشارع موضوع القضية ، وضم العقود الخاصة بشراء منزل النقيب ومنزل حرم الفريق عمر فتحى، واذا تعذر ذلك ندب احد وكلائها للاطلاع بحضور محام

واستانف المدعى عليه كلامه ، فقال أن هذا الطريق ليس امامه « مزلقان » وان عرض الشارع ٢٠ مترا من يوم اصدار المرسوم الصادر سنة ١٩٠٠ ، وفيه جزء من الشارع غير مرصوف حتى الان، وبيت الدكتور النقيب مقام من زمن بعيد على هذا الجزء من الشارع وكان الداخلين الى البيت ، قبل أن يشتريه النقيب ، يدخلون من طريق خصوصى ، ولم يتغير هذا الوضع حتى الان ، ولما كنت امرس شارع الكورنيش كنت الاحظ ان هذا الشارع هو الوحيد غير المرصوف. وهذه كانت صورة فى جبهة البلدية ، ففكرت فى رصفه من شارع فؤاد الى البحر . ومن الغريب أن هذا الشارع هو الوحيد الذى يتوغل قبلى شارع فؤاد فهذه الاسباب هى التى جعلتنى اهتم بالرصف

وهناك أسباب هامة جدا لهذا الرصف، وهى اظهار الاثار واستغلالها بالتيسير للعلماء والسواح الوصول اليها لمشاهدتها . كذلك عزل المعسكر عزلا تاما عن مساكن الاهالى ، ولا يوجد ابدا معسكر ملتصق بمبانى الاهالى وقد فتحت شارعا فى طابية سنيدى بشر، التى يحتلها الجيش المصرى، ولم أكن اعرف اصحاب المبانى الموجودة هناك

اما الرغبة السامية فقد اخطرت بها رسميا فيما بعد .

ثم وافقت البلدية ، بعد أخذ ورد مع وزارة الحربية على شق هذا الشارع ، عقب ان رجعت ادارة الهندسة الى راى قسم الراى بمجلس الدولة

اما فيما يتعلق بالسرعة والاهتمام بانشاء هذا الشارع ، فطبيعتى فى العمل دائما هى السرعة . وقد استغرق تنفيذ هذه الرغبة السامية سنتين فى حين ان العمل فى شق شارع رونسر ، وهو اكبر واهم من شارع المعسكر الرومانى قد استغرق ثمانية اشهر . ومنزل النقيب لم يشتمل بهذا الشارع

والسبب الثالث فى الاهتمام برصف الشارع هو رغبتى بتنسيق المنطقة كلها التى حول المعسكر

الرئيس — هل يفهم من كلامك انك اهتممت بصفة خاصة بهذا الشارع

— نعم اهتممت به للاغراض التى قلتها

الرئيس — هل تذكر ان ابو العلا قدم لك مذكرة بخصوص التعديلات المطلوب عملها حول المعسكر ؟

— الذى طلبته هو عمل ميزانية شبكية حول المعسكر

الرئيس — هل كان طلب ميزانية شبكية كتابة ؟

— على مباراة من رسم موجود ولا توجد اشارة ثابتة عليها التعبير التى اقصد عمل الميزانية الشبكية عنها

الرئيس — لماذا اقتصرت المذكرة التى قدمها اليك المهندس ابو العلا على موضوع المعسكر الرومانى دون الفقرتين ا و ؟

— ذكروا فى هذه المذكرة ان هناك رغبة ملكية سامية .

الرئيس — ولكن هذه المذكرة خالية من الرغبة السامية

واطلع المدعى عليه على هذه المذكرة

واستدعى الرئيس المهندس محمد احمد ابو العلا محرر هذه المذكرة واحد شهود الاثبات وسأله عما ذكره فى التحقيق من ان وصل المذكرة احتفظ بها المدعى عليه. وان الموجود فى الملف هى صورة المذكرة

واجاب الشاهد بانه لايقصد هذه المذكرة وانما يقصد المذكرة رقم « ٤ » الخاصة بالاربعة مواضيع التى حول المعسكر الرومانى

واخرج الشاهد من الملف مذكرة اخرى عليها تاشيرة منه بان الاصل سلم للمدعى عليه . وقال انه كان يقصد هذه المذكرة

ثم عادت المحكمة الى استجواب المدعى عليه فسأله الرئيس

الرئيس — المهندس ابو العلا يقول انك احتفظت باصل المذكرة رقم ٤ الخاصة بالمواضيع الاخرى وهذه المذكرة غير موجودة فى الملف ؟

— لا بد انها موجودة فى ارشيف البلدية

الرئيس — المشاريع الخاصة بميزانية سنة ١٩٤٧—١٩٤٨ كانت درست وقدمت للقومسيون رغبة التفكير فى انشاء هذا الشارع ؟ وهى بفصل فى الميزانية ؟

واخرج المدعى عليه من حافظته هذه الميزانية وقال ان شارع المعسكر الرومانى لم يدخل فى هذه الميزانية

وسئل عما جاء فى الميزانية من اصلاح شوارع مختلفة فى المدينة ، وانشاء اكشاك شعبية فى الشواطىء واصلاح المجزر والملعب البلدى .

ثم قال انه تقدم بمذكرة بمشروع ميزانية سنة ١٩٤٨—١٩٤٩ باصلاحات هامة فى المدينة فى الاحياء الوطنية مما يدل على انه كان يهتم باصلاح هذه الأحياء .

المهندس مصطفى فهمى المتهم وهو يعرض الخرائط على هيئة محكمة الغدر ، ووقف الى اليمين محاميه الاستاذ حسين ابو زيد .

الرئيس ـ هل تقدم على مشروع دون ان يكون له اعتماد فى الميزانية ؟

ـ ابوه حصل كتير . وبعملوا اعتماداضافى وبمجرد مايظهر اهمية عمل يعرض عسر، القومسيون وللقومسيون الموافقة على راى المدير او عدم الموافقة وللوزير ان يرفض راى القومسيون فالراى الاخير للوزير .

الرئيس ـ طيب ليه ما دخلش مشروع هذا الشارع فى ميزانية سنة ١٩٤٧ ؟

ـ لم يعرض على الادارة الهندسية

الرئيس ـ كيف نشات فكرة انشاء هذا الشارع ؟ هل انت الذى فكرت فيه ام غيرك ؟

ـ كنت انا شخصيا ولم انفذها لكثرة اشغالى ولما عرضت على من الادارة الهندسية قمت بالتنفيذ .

الرئيس ـ هل يجوز لموظف بالادارة الهندسية ان يعرض عليك مشروعا غير وارد فى الميزانية من تلقاء نفسه ؟

ـ جايز قوى ياسيادة الرئيس وهذا من طبيعة عملهم

الرئيس ـ ابو العلا بيقول انك اصدرت له تعليمات بعمل مقايسة لهذا الشارع

ـ انا لا اذكر ، وبفرض انه حصل اجراء طبيعى .

الرئيس ـ هل هناك اسباب معينة لاصلاح الشوارع ؟

ـ ابوه كانت السياسة العامة هى اصلاح كل شارع يحتاج الى اصلاح ، وان كان لى اهتمام كبير بالغ الحد باصلاح الشوارع الموجودة فى الاحياء الوطنية

ضم الميزانية

وطلب الرئيس ضم اصل ميزانية سنة ١٩٤٧ـ١٩٤٩ والمشروعات التى نفذت والتى لم تنفذ وبيان المشروعات الخارجة على الميزانية

طابعه سرعة التنفيذ

ثم سال الرئيس المدعى عليه :

الرئيس ـ ماهى الضرورة الملحة لتنفيذ هذا المشروع قبل اعتماد الميزانية ؟

ـ كان طابعى فى البلدية وطول حياتى سرعة التنفيذ وهذا الموضوع بالذات كانت السرعة فيه شىء طبيعى ، وعند عرضه على المجلس البلدى وتأجيله مرتين لم اعارض فى التاجيل ، وقد لاحظ احد اعضاء القومسيون البلدى فى الجلسة فقال : ازاى ياناس ما « يرصفش » الشارع ده اللى عليه لافتة باسمه فى شارع البحر ، وهذا الشارع كان قد بدىء فى تمهيده قبل ان

اخاطب رسميا فى شأنه

الرئيس ـ هل كانت الرغبة السامية دين من ضمن الاسباب التى دعتك الى سرعة التنفيذ

ـ لا ابدا ولم اذكر ذلك فى القومسيون،وانا قدمت ثلاثة اسباب دعتنى الى السرعة ، ولو فرض وكان لها دخل كنت اجرى العمل حسب القوانين

استراحة

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ، وكانت الساعة الثانية عشرة الا ثلثا ، ثم أعيدت فى الساعة الثانية عشرة

وسأل الرئيس المدعى عليه :

ـ هل اشرفت على تنفيذ المشروع فى جميع مراحله ؟

ـ لم يحصل اشراف فنى ، وانما الادارة الهندسية هى التى اشرفت ، والمفهوم انه ما دام بدىء فى التنفيذ يبقى العمل ح يستمر

الرئيس ـ من الذى اقترح توسيع الشارع من عشرة امتار الى ٢٠ مترا ؟

ـ الشارع اصله معمول على ٢٠ مترا من زمان حتى آخر امتداده

الرئيس ـ الم تقل لاحمد عبد الهادى أن يجعل عرض الشارع ٢٠ مترا ويعمل تحويلة للاثار ؟

ـ ان العشرة متر تبقى غربى وشرقى للاثار والفكرة الاساسية انه يبقى كجزيرة فى الوسط

الرئيس ـ هل كان المعسكر بالمبانى

ـ ايوه، وله سور يكاد يكون فى بعض المناطق ملاصق للبيوت

الرئيس ـ ما علاقتك بالنقيب ؟

ـ علاقة سطحية صرف وهذه العلاقة ربما زادت شوية بحكم منصبى كمدير للبلدية

قدوم المهندس الالمانى
الذى بنى المستشفى

وعند انشاء معهد فاروق الطبى ، طلب منى ان اتولى رياسة العملية الهندسية المعمارية ، فقبلت على فكرة ان العمل سيجرى فى سيره الطبيعى وحضر عندى الدكتور النقيب بقصد الزيارة ثم ارسل الى مع احد موظفى البلدية انه سيبشر فى الجرائد خبر قدوم المهندس الالمانى الذى سيقوم بالعملية وهو الذى قام بانشاء المستشفى وانا تضايقت جدا من هذا الخبر لان المهندس الالمانى كان بيغالى فى طلباته ورايت الامتناع لانى مش ح اقدر اعيش فى هذا الجو

● **المدعى عليه شكا النقيب**

وشكيت النقيب للمهندس شهيب وكيل وزارة الاشغال وارسلت مذكرة فى حق النقيب مع علمى بعطفه الشديد عليه ، وهذه المذكرة موجودة فى ملفات مجلس الادارة

الرئيس ـ مش تعرف ان له بيت فى هذا الشارع ؟

ـ سمعت انه اشترى بيت ولا اذكر ان كان علمى هذا قبل او بعد الشروع فى العمل

الرئيس ـ الم يكلمك النقيب شخصيا فى هذا الشان ؟

ـ ابدا اطلاقا

الرئيس ـ هل النقيب كانت له علاقة بالملك السابق ؟

ـ ايوه ولا اعرف كنهها

ليالى فاروق

الرئيس ـ وعلاقتك انت بالملك السابق ؟

ـ انا شرحتها فى القضية السابقة ، علاقة المهندس المعمارى للقصر بالملك ، وملوك اوروبا كلهم كانت لهم علاقة بمهندسى قصورهم

الرئيس ـ يقول الشهود انك وصفت ليالى فاروق كليالى الف ليلة ؟

ـ لا ـ غير صحيح

الرئيس ـ ماحضرتش لعب ميسر مع الملك السابق ؟

الدفاع يعترض

واعترض الاستاذ ابو زيد على توجيه هذا السؤال قائلا انه لاعلاقة له بوصف الشارع واجاب الشاهد قائلا ان هؤلاء الاشخاص اللى قالوا الكلام ده يبقوا واحدة من اتنين يابما شافوا بعنيهم ياما سمعوا فاذا كانوا شافوا بعنيهم يبقى يذكروا مين كان معنا .

شاهد الاثبات الاول

واكتفت المحكمة بهذا القدر من مناقشة المدعى عليه ، واستدعت شاهد الاثبات الاول المهندس محمد ابو الملا كبير المهندسين فى بلدية الاسكندرية سابقا ، فلبى وحلف اليمين

الرئيس (للشاهد) ـ ماعلوماتك عن هذا الموضوع

ـ الواقع ان اول خطوة كانت من جهتى لما الجيش الانجليزى اخلى منطقة المعسكر بمصطفى باشا وحل الجيش المصرى مكانه ، قابلت المدير العام للبلدية وقلت له انه يجب تحسين الشارع لان فيه بعض زوايا محتاجة للتهذيب لمصلحة المرور . فطلب منى رسم المنطقة تلما . وعرضت عليه الرسم وكان فيه شارع المعسكر الرومانى فشفت منه اتجاه لتنفيذ جميع

الشوارع ، وطلب عمل وصم آخر للكورنيش خلاف الكورنيش الحالى . اذ كان يريد ان يسير الكورنيش فى أعلى وكان رأيى ان ينفذ شارع سيدى جابر والجزء الخاص بشارع تيجران . ويسير شارع فرنش مع الكورنيش وقال لى ان الموضوع ده عايز اتصال بالجهات العليا . ونام الموضوع شويه ثم طلب منى سنة ١٩٤٦ تنفيذ مشروع شارع المعسكر الرومانى وقال لى انا عايز افتح شارع المعسكر الرومانى فى فصل المعسكر عن الميانى، ولم اناقشه فى الموضوع ، فاتصلت بمصلحة الاملاك لاعرف بعض المعلومات لاتخاذ الإجراءات. ثم طلب منى ان اتصل بالجيش المصرى لنقل سور المعسكر الى الجهة الشرقية ، ورفض سلاح المهندسين هذا الطلب وطلبت من قسم الطرق ان يضع المقايسة على اساس عشرة امتار ، وفعلا عملت المقايسة ، وده كان رايى ان يكون الشارع بعرض عشرة امتار ، وبعد كده انتهى اتصالى بالموضوع ، لانه عين كبير المهندسين محمد رافت . وعرض قسم الطرق المشروع عليه على اساس ٢٠ مترا ووافق عليه وادرج فى الميزانية ونفذ

الرئيس ـ الم يكن لك اتصال بالموضوع بعد تعيين رافت ؟

ـ لا ابدا هو اللى كان مختص بالاشراف على التنفيذ

ـ هل اقتراح امتداد شارع مصطفى باشا فداخل المعسكر اثبت فى مذكرة ؟

ـ انا كلفت بهذا العمل رسميا واظن فيه مذكرة

الرئيس ـ ايه الفكرة فى احياء مشروع شارع المعسكر الرومانى ؟

ـ انا ما اعرفش هو كان رأيه كده، وانا كان رأيى مخالف وكنت ابحث دائما فى الاولوية وانما الادارة الهندسية لها سياسة التوجيه والقوميون يناقش ما تتقدم به الادارة العامة

وقال الشاهد انه يذكر ان مدير المتحف طلب منه انشاء هذا الشارع فقال له الشاهد ان المنطقة التى فيها الاثار منطقة صغيرة جدا.

الرئيس ـ هل المدعى عليه عرف مادار بينك وبين مدير المتحف ؟

ـ يجوز ، لان مدير المتحف كان بيلف على كل موظف من المدير الى اصغر موظف

ـ هل كنت تعرف ان الدكتور النقيب اشترى بيت فى هذا الشارع ؟

ـ لم اعرف الا لما وقعت معركة امام باب الجراج بتاع البيت

الرئيس ـ هل تحدث اليك المدعى عليه بشأن هذا الشارع ؟

ـ ايوه كان حصل حديث عام من جهة السياسة العامة للمنطقة . وكان رأيه من الاول انشاء هذا الشارع ليفصل المعسكر عن المساكن

الرئيس ـ وهل المعسكر كان متصل بالمساكن؟

ـ ايوه متصل فيما عدا الجزء الاخير من الكورنيش

الرئيس ـ اليس للمعسكر سور

ـ ايوه ولكن السور مش كله ملك المعسكر جزء منه ملك الجيش والجزء الاخر بناه الملاك اصحاب البيوت الملاصقة للمعسكر وكانت مبانى الاهالى مقامة على خط التنظيم من الناحية الغربية للمعسكر . وكان سلاح المهندسين قد عرض ان يقوم بانشاء هذا الشارع على حساب البلدية وبتكاليف اقل

الرئيس ـ من الذى اقترح ان يكون الرصيف بعرض ٢٠ مترا ؟

ـ انا ماكانش لى علم بالموضوع ، ومدير الطرق بيقول ان المهندس عرض هذا . وانا كان رايى ان المشروع ده ممكن تأجيله

الرئيس ـ لماذا يمكن تأجيله ؟

ـ عند الموازنة مع المشروعات الاخرى . وبمختلف وجهات النظر . والمشروع فى نظرى يمكن يعتبر فى المرتبة الثانية ، ولكن اذا عمل مرتفقان فيه يبقى المشروع مفيد جدا .

الرئيس ـ كيف يشرع فى مشروع قبل ادراجه فى ميزانية سنة ١٩٤٧

ـ لا لم يبدأ التنفيذ الا بعد اعتماد الوزير

الرئيس ـ هل بدىء بالرصيف قبل او بعد انشاء السور ؟

ـ لا اظن بعد انشاء السور

الرئيس ـ من امر بتمهيد الجزء الواقع بين الاثار وبين المعسكر ؟..

ـ انا شفت التاشيرة من المدير العام عبارة « الرغبة السامية »

الرئيس ـ هل ابديت رغبة سامية فى انشاء هذا الشارع ؟

ـ انا ما اعرفش وانما شفت تاشيرة بها كلمة الرغبة السامية ، ولذلك لما عملت المذكرة عمدت كتابة هذه العبارة علشان اعرف اصلها ايه وهل فيه رغبة سامية ام لا . وفعلا قرا المدير المذكرة وكتب عليها « علم »

الرئيس ـ الم تسأل محمد احمد مصطفى من ايه حكاية الرغبة السامية

ـ لا .. انا كان يهمنى المكتوب على الاوراق

ـ هو يقول انك انت اللى اخترته كتابة هذه الكلمة ؟

ـ محمد احمد مصطفى له ظروف خاصة فيقول اللى عايزه لانه هوه يعتقد انى انا السبب فى خروجه

الرئيس ـ هل كان فيه اهتمام من المهندس مصطفى فهمى لتنفيذ هذا المشروع والياعتبه

ـ ايوه كان فيه اهتمام وفيه اشاعات انه علشان النقيب ولكن ما اقدرش اقول كده

الرئيس ـ هل تعرف ان النقيب هوه اللى كلم المهندس مصطفى فهمى او الملك هو اللى كلمه ؟

ـ لا ما اعرفش ولا يمكن ان اعرف ـ هذا الا من المهندس مصطفى فهمى وهو لم يقل لى شيئا

الرئيس ـ الاشاعات المتواترة مش يبقى حقيقة ؟

واعترض الاستاذ ابو زيد على توجيه هذا السؤال

الرئيس للشاهد ـ هل تعرف ان النقيب اشترى منزلا فى هذا الشارع ؟

ـ لا اعرف

الرئيس ـ المدعى عليه كان يعرف

ـ لا اعرف

وشرح الشاهد نظام العمل فى البلدية

الرئيس ـ هل هناك مشروعات فى ميزانية سنة ١٩٤٧ لم تنفذ

ـ اعتقد انها كلها نفذت

وقال الشاهد ردا على سؤال اخر انه نفذ

المهندس مصطفى فهمى يجيب عن احد اسئلة المحكمة

مشروع كان قد اقترحه ، وهو توسيع شارع تيجران من ناحية شارع كتشنر لكثرة وقوع حوادث فى هذه المنطقة

وساله الاستاذ ابو زيد المحامى :

ما وجه اهتمام مدير المتحف بهذاالموضوع ؟

— علشان الاثار الموجودة هناك لان الاثار كانت تحت مستوى الشارع فهو اراد ابرزها

الرئيس — الم تبلغ مدير البلدية العام بهذه النقطة ؟

— لا لم اهتم بذلك

وقال الشاهد انه قبل فتح هذا الشارع لم يكن هناك طريق يؤدى الى هذه الاثار

الاستاذ ابو زيد — هل كانت الاثار اثناء وجود الجيش الانجليزى داخل المعسكر ام خارجه

— لا امرف

— هل يمكن البدء فى وضع شارع قبل وصول موافقة الوزارة ؟

— لا .. لما يبجى الاعتماد

الرئيس — هل توجد شوارع اخرى تصب على الكورنيش ولم ترصف سوى شارع المعسكر الرومانى

— من هذه المنطقةلا توجد شوارع لم ترصف سوى هذا الشارع اما على طول الكورنيش فيوجد شوارع اخرى لم ترصف ولكن حالتها كويسة ..

وقال الشاهد ردا على سؤال للاستاذ ابو زيد انه حين طلب تعديل جزء من المعسكر قيل له انه لابد من الحصول على اذن من المراى فذهب الى المراى من تلقاءنفسه وقابل مساعد كبير الياوران ، وانتهت المسالة بالموافقة على اجراء هذا التعديل

واكتفت المحكمة بهذاالقدر فى مناقشة الشاهد ورفعت الجلسة .

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/١/١٢

قضية شارع المعسكر الرومانى أمام محكمة الغدر

الشهود يقولون إن انشاء الشارع كان مجاملة للنقيب

ديوان المحاسبة تبين هذه المجاملة فلفت نظر البلدية إلى ان أموالها عامة لا خاصة

واصلت محكمة الغدر امس النظر فى قضية المهندس مصطفى فهمى ، وهى القضية المقامة ضده بسبب انشاء شارع المعسكر الرومانى فسمعت المحكمة بقية شهود الاثبات وهم المهندسون احمد عبد الهادى ، ومحمد عبد الخالق الطوبى ، واسماعيل عيد ، واحمد مصطفى ، والاستاذان امين خيرت الفندور ومحمد محمد صالح .

ومما جاء فى شهادة المهندس احمد عبد الهادى ان المدعى عليه قال له انه يريد شكر هذا المشروع خدمة للنقيب

وانتهت المحكمة من سماعة جميع الشهود فى الساعة الثانية بعد الظهر فرفعت الجلسة على ان تعقد غدا «الاربعاء» لسماع مرافعة النيابة والدفاع . وفيما يلى مادار فى الجلسة

الجلسة

عقدت الجلسة فى الساعة التاسعة واربع وعلى اثر افتتاحها ، اعلن ممثل النيابة ان الاوراق المطلوب ضمها لم ترد بعد

الحربية تتحمل المصاريف

ثم نودى الشاهد الثانى الاستاذ محمد صالح بكتن ادارة المراجعة بمراقبة ديوان المحاسبة فى الاسكندرية فحضر وحلف اليمين

الرئيس — ما معلوماتك فى هذه القضية

— استوقف النظر عند مراجعة المستند المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ انه خصم بموجبه على ميزانية البلدية اعتمادا انشاء سور للمعسكر الرومانى بمبلغ ١٠٥٥ جنيها و ٧٢٠ مليما وان من هذا المبلغ اضيف لحساب مصلحة الاشغال العسكرية فحينما نعرف السبب فى ذلك طلبنا ملف الموضوع فوجدنا مذكرة مقدمة من الادارة الهندسية الى الادارة العامة فى ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ جاء بها انه بناء على طلب الادارة وجد ان شارع المعسكر الرومانى كان مقررا فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بعرض ٢٠ متر فان هذا الشارع من ضمن ارض معسكر مصطفى باشا التى كان يحتلها الجيش البريطانى وان الادارة الهندسية تطلب المستندات الخاصة بهذه المنطقة فكتبت البلدية لمصلحة الاملاك تسالها من مستندات تسليم المعسكر للجيش المصرى وذلك فى سنة ١٩٤٧ وردت مصلحة الاملاك فى نفس الشهر فقالت ان هذا الشارع قائم فى املاك الحكومة ولكن لم يستدل على اوراق تدل على تسليم المعسكر

وبدأت المكاتبات بين البلدية ووزارة الحربية بشأن هذا الشارع وكانت وجهة نظر البلدية أن تتحمل الحربية نفقات ازالة المنشآت القائمة فى هذا الشارع ثم تسلمه لهندسة البلدية ولم تقبل الحربية هذا الطلب واصرت على ان تتحمل البلدية النفقات .

ثم تقدمت الادارة العامة للبلدية الى الكوميسيون البلدى فى ٢١ يناير سنة ١٩٤٧ بمذكرة ، قالت فيها انه على اثر تسلم معسكر مصطفى باشا اتضح ان هناك طريقا صدر امر عال بانشائه ، وان وزارة الحربية وافقت على ذلك ، على ان تتحمل البلدية النفقات

وجاء بهذه المذكرة ايضا ان المنطقة الشمالية بالاسكندرية وافقها بالنفقات اللازمة لانشاء السور ، وهى ١١٠٤ جنيها و ٧٢٠ مليما

كذلك تضمنت المذكرة انه باستطلاع رأى النائب الاول بمجلس الدولة ابدى انه بصدور الامر العالى بفتح الشارع لم يبق هناك اى اجراءات قانونية

وطلبت الادارة العامة من الكوميسيون فتح اعتماد فى ميزانية سنة ١٩٤٨ و سنة ١٩٤٩ من الباب الثالث بالمبلغ المذكور ، على ان يؤخذ المبلغ من الاحتياطى العام للميزانية ، وطلبت الموافقة على هذا الطلب والمصادقة الوزارية

وترتب على هذا ان ادرجت الاعتمادات التالية فى ميزانية سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩

١٦ الف جنيه تكاليف الرصيف و ١١٠٠ ج للمجارى و ١١٠٥ ج للسور

الرئيس — انت ذاكرتك قوية جدا

ومضى الشاهد يقول وسارت اجراءات العمل ولم يتم فى ميزانية سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ واكمل فى ميزانية سنة ١٩٥٠ . وقد استرعى النظر لدى فحص الملف وجود مذكرة محررة فى ٩٤٧/٨/٩ مقدمة من قسم التنظيم والتخطيط الى قسم القضايا بالبلدية جاء فيها انه ابدت

المهندس اسماعيل عيد بك مهندس بلدية الاسكندرية يدلى بشهادته

رغبة سامية لفتح شارع المعسكر الرومانى ، فأراد الديوان ان يتحقق من هذه الرغبة فانتقلت الى الشارع للمعاينة فوجدت شارعا قريبا منه اسمه شارع دوفر ومتفرع منه شوارع تصل للمنازل الموجودة فى هذه المنطقة ، وان شارع المعسكر الرومانى فيه بيوت والباقى ارض فضاء ، وفى البيت الاول حديقة والى جانبه عمارة كبيرة والاول ملك النقيب والثانى ملك حرم عمر فتحى فاردنا معرفة وقت شراء هذين البيتين فذهبت الى الشهر العقارى ، ووجدت ان النقيب اشترى هذه « الفيلا » وارض الحديقة ومساحتها حوالى ٣٦٠٠ ذراع بمبلغ ١٥ الف جنيه دفع ٢٥٠٠ جنيه عند كتابة العقد والباقى عند التوقيع النهائى ، وكان تاريخ العقد الابتدائى فى ٤٧/١/٩ والتسجيل فى ٩٤٧/١/٢٠

واشترى النقيب ايضا قطعة ارض فضاء بجوار الفيلا مساحتها ٢٥٠ ذراعا وثمنها حوالى ٥٠٢١ جنيها وتاريخ التوثيق فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ وتاريخ التسجيل فى ٢٩ مارس سنة ١٩٤٧

وهناك قطعة ثالثة اشترتها حرم الفريق عمر فتحى وتاريخ التوثيق فى ٤٩/١٢/٢٨ والتسجيل فى ٩٥٠/١/٩

وبعد جمع هذه البيانات كتب الديوان لبلدية الاسكندرية ، وربط بين الشراء فى شهر يناير وتقديم المذكرة فى شهر يناير . وابدى فيها ان اموال البلدية اموال عامة يجب ان يستفيد منها الكافة

كانت مجاملة للنقيب

ونظرا لان شراء الدكتور النقيب لهذه الارض معاصر لفتح الشارع حمل الديوان على الاعتقاد ان هناك مجاملة للنقيب على حساب المصلحة العامة .

عجز ١٠٠٣ جنيهات فى الميزانية

وميزانية البلدية فى سنتى ٩٤٨ و ١٩٤٩ كان فيها عجز قدره ١٠٠٣ جنيهات و٦٣٥ مليما مليما

الرئيس ـ بقى مش مليون . امال المليون ده جه منين ؟

المدعى عليه ـ هم كتبوا مليون

الرئيس (للشاهد) ـ هل استلفت نظرك ان هناك رغبة سامية لفتح الشارع ؟

ـ ابوه .

الرئيس ـ هل تحريت الامر لمعرفة صدور الرغبة ؟

ـ احنا حينما نشوف فيه رغبة اولا . وهذه الرغبة لاتعرف الا من الاوراق

الرئيس ـ الم تشمل التحريات معرفة الشخص الذى تلقى هذه الرغبة ؟

ـ استنتاج .. ان مدير البلدية للقاهرة لكننا لانستطيع الجزم بذلك

الرئيس ـ الاجراءات التى اتبعت فى الانشاء كانت حسب الاصول المالية ؟

ـ اتبعت فعلا الاصول المالية انما حسب القواعد العامة ان الاموال العامة تنفق فى اغراض عامة لا خاصة

شاهد الاثبات امين خيرت الفندور مدير بلدية القاهرة سابقا وهو جالس فى غرفة الانتظار

ـ وهل هذا المشروع نفذ لتحقيق رغبة خاصة ؟

ـ طبعا

ـ لمصلحة من نفذ

ـ حسب المعروف كان لمصلحة النقيب وده استنتاج

الرئيس ـ من من موظفى البلدية يمكن ان يقوم بخدمة خاصة يعنى جايز ان مدير الطرق او كبير المهندسين عمل المشروع ده من تلقاء نفسه ؟

ـ لازم يأخذ موافقة الادارة العامة

الرئيس ـ ما رايك فيما جاء فى قرار المفوضين فى اعتماد المشروع ده بصفة عاجلة

ـ ده يستلفت النظر ويدل على ان الاجراءات سارت بطريقة غير عادية

الرئيس ـ النفقات الخاصة بالرصف اخذت من اى بند

ـ فيه اعتماد بمبلغ ١٦ الف جنيه لرصف هذا الشارع فى ميزانية سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ . هذه التكاليف بلغت ١٢٫٤٩١ جنيه

لا يعتبر اجراء سليما

الرئيس ـ اذا كان الامر اشياء فعلا يجب ان يصدر القرار باعتماد المبلغ الخاص به يعتبر سليم ام غير سليم ؟

ـ ده يبقى على مسئولية الاشغال العمومية ولا يعتبر اجراءا سليما .

الرئيس ـ كيف تحكم ان المشروع ده مش للمصلحة العامة فهم يقولوا ان ده الشارع الوحيد فى الكورنيش اللى غير مرصوف وفيه متحف وانار وده الطريق الوحيد اللى ادى اليها ؟

ـ اعتقد ان معاينة المحكمة تثنيها بان هذا الشارع ماكانش فيه مايدعو للاستعجال

الرئيس ـ هل هو يحقق مصلحة عامة الى جانب مصلحة خاصة ام لايحقق مصلحة عامة ؟

ـ اصل فتح اى شارع فى اى جهة مهما كان له لزوم فجنب المصلحة الخاصة يحقق مصلحة عامة اعتقد ذلك

الرئيس ـ انت قلت ان هذا المشروع لا يستهدف الصالح العام وانما يحقق مصلحة خاصة ، فهل كان فيه حد استفاد منه غير النقيب ؟

ـ مافيش بيت يفتح على الشارع ده الان غير بيت النقيب وحرم عمر فتحى وبقية البيوت تفتح من شارع دوفر

الرئيس ـ والاراضى الفضاء استفادت امالا

ـ طبعا لان قيمتها سيزيد ثمنها للضعف وانتهت شهادته عند هذا الحد

المهندس احمد عبد الهادى

ثم تودى الشاهد الثالث المهندس احمد عبد الهادى مدير الطرق بالبلدية سابقا فحلف اليمين

الرئيس ـ ما معلوماتك فى هذا الموضوع ؟

ـ فى احد الايام استدعانى المهندس مصطفى فهمي واظن فى سنة ١٩٤٦ او سنة ١٩٤٧ . وطلب عمل مقايسة عن رصف شارع المعسكر الرومانى فاخبرت السيد الطوبى كبير المهندسين فقال لى اعمل المقايسة على اساس عرض الرصيف عشرة امتار ، وعملت المقايسة واطلع عليها المهندس مصطفى فهمى فاشر بجعل العرض ٢٠ مترا

الرئيس ـ ذكرت فى اقوالك الآن ان المهندس مصطفى فهمي طلب منك عمل مقايسة لهذا الشارع فهل كان المشروع ده مقررا فى الميزانية

ـ لا اذكر . انما يغلب على ظنى ان الطلب يجوز كان فى النصف الاخير فى سنه ١٩٤٧

الرئيس ـ ما الذى دفع المدير الى عمل هذا المشروع دون ان يكون مدرجا فى الميزانية ؟

ـ يسأل عنه السيد مصطفى فهمى وقيل فى ذلك الوقت ان هذا الشارع عمل لمصلحه الدكتور النقيب .

الرئيس ـ كيف علمت بهذه الواقعة ؟

ـ على ما اذكر ان السيد مصطفى فهمى هو الذى اخبرنى بذلك

الرئيس ـ الا يجوز انه لما تسلم الجيش المصرى المعسكر فكر فى رصفه ؟

ـ لايجوز

الرئيس ـ من الذى يفكر

ـ مدير البلدية

الرئيس ـ ماهو الدور الذى قام به محمد احمد مصطفى مدير التنظيم فى هذا المشروع

ـ دوره كان للنظر فى تكوين المشروع حتى يكون مستعدا للرصف

الرغبة السامية ايضا !

الرئيس ـ جاء فى المذكرة الخاصة بهذا المشروع انه عمل لرغبة سامية فهل عندك معلومات

ـ لا ماعنديش معلومات

الرئيس ـ طيب اذا كانت قد ابديت فايه علاقتها بهذا الموضوع

ـ علاقتها ان النقيب كان متصلا بالملك السابق ومن المحتمل ان الملك السابق تكلم مع مصطفى فهمى .

وقال الشاهد ردا على سؤال اخر ان عمل الشارع ده على اساس ٢٠ مترا هو اللى موضح المؤاخذة ولو كان قد عبد تعبيدا بسيطا كان مايبقاش فيه فيار على المشروع

الرئيس ـ انت ما كانش رأيك تنفيذ هذا المشروع .

ـ لا . وربما اكون قد اعترضت ولكنى غير متذكر بالضبط

الرئيس ـ انت ذكرت فى التحقيقات انك اعترضت وقال لك المدير انا المدير العام اصدع بالامر فهل حدث ذلك ؟

ـ يجوز حدث

شارع غير رئيسى

الرئيس ـ هل الشارع ده يعتبر رئيسى

ـ من جهة طريقة رصفه وعرضه يعتبر شارع رئيسى ومن جهة الموقع والاهمية لايعتبر رئيسى

الرئيس ـ انت ذكرت ان مصطفى فهمى كان يوصى بصفة خاصة بأى رغبة من الملك السابق فهل هذا صحيح ؟

ـ ايوه بالضبط

الرئيس ـ هل اعطى تعليمات بذلك

ـ ايوه اول ماحضر للبلدية اعطى تعليمات

وقال الشاهد ردا على سؤال ان المدير والنقيب كانا صديقين

الرئيس ـ هل فيه علاقة اخرى غير الصداقة ؟

ـ العلاقة المشتركة بينهما وبين الملك

الرئيس ـ ايه كان النظام المتبع فى رصف الشوارع .

ـ كان الاهم فالمهم

الرئيس ـ هل كانت هناك سياسة مرسومة لرصف الشوارع فى الاحياء الفقيرة

الاهتمام بشوارع الاحياء الفقيرة

الشاهد ـ كانت الاحياء الفقيرة مهملة وخاصة فى اثناء الحرب لعدم توافر المواد اللازمة . ولما انتهت الحرب ابتدانا فى سياسة رصف الاحياء الفقيرة وترميم الشوارع المهمة ، وكانت سياسة الرصف ايضا تمشى مع الاعتمادات ، التى كانت تخصص للبلدية ، فعلى قدر الاعتماد يكون الرصف .

المهندس عبدالخالق الطوبى وكيل وزارة الشئون البلدية يصغى الى اسئلة المحكمة

الرئيس ـ كانت الاعمال موزعة بين الاحياء الفقيرة والغنية بنسبة ايه

ـ ما يمكنيش اقول النسبة بالضبط لسبب

واحد وهو ان الاحياء الفقيرة كنا نقوم برصفها بواسطة عمال البلدية وفى بعض الحالات كنا نعهد بها للمقاولين . وكان المهندس مصطفى نهمى مهتم جدا بالاحياء الفقيرة ده لاينكر .

ـ هل توجد شوارع كثيرة فى الاحياء الفقيرة غير مرصوفة .

ـ توجد شوارع كثيرة

وعند هذا الحد انتهت شهادته .

استراحة

ثم رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الحادية عشرة

المهندس محمد مصطفى

وابتدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والنصف ، ونودى الشاهد الرابع المهندس محمد احمد مصطفى مدير التنظيم فى بلدية الاسكندرية سابقا . وقال ممثل النيابة ان ميزانية السنوات الثلاث سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ قد وردت الان .

وحلف الشاهد اليمين

الرئيس ـ (للشاهد) ماعلوماتك فى هذه القضية ؟

ـ طلبنى كبير المهندسين محمد ابو العلا حوالى سنة ١٩٤٧ وقال لى ان المدير عايز يعمل طريق المعسكر الرومانى . وطلب ان اكتب خطابا واملانى صيغته ،وذكرت فى هذا الخطاب انه بناء على رغبة سامية

الرئيس ـ ما مضمون الخطاب

ـ مضمونه ان مطلوب عمل هذا الطريق والاتصال بالجيش

الرئيس ـ وليه كلفك ابو العلا بكتابة هذا الخطاب ولم يكتبه هو ؟

ـ هو لما يكتبه يبقى ناقص اذا لابد من اخطار التنظيم اولا

الرئيس ـ هو قال لك من اللى كلفه بعمل هذا الشارع ؟

ـ المدير مصطفى فهمى ولم اتصل شخصيا فى هذا الموضوع

الرئيس ـ مسالة الرغبة السامية دى كانت من عندياته ؟

ـ هو ملانى صورة الخطاب بنفسه

ـ ابو العلا ينكر هذه الوقائع خالص ، وهو يقول انه اول ماعلم بمسالة الرغبة السامية كان من الخطاب

ـ يؤسفنى ان اقول ان هذا غير مضبوط

الرئيس ـ الم تسال ابو العلا من هذه الرغبة السامية ومن تلقاها

ـ لم اساله ، وانا اعرف انهم كلهم على اتصال بالسراى وعايزين يخدموا فمافيش محل للسؤال

الرئيس ـ طيب وابو العلا يتصل ليه بالسراى ؟

ـ بوصف انه كبير المهندسين ولا اظن ان اتصاله كان بالشخصيات الكبيرة

الرئيس ـ يعنى كل واحد على قده ؟

ـ بروحه كده

ليالى الف ليلة

الرئيس ـ هوه كان فيه علاقة بين مصطفى فهمى والملك السابق خلاف انه كبير مهندسى القصور ؟

ـ اعتقد انه كان فيه علاقة بالسماع وانه كان مقربا للملك السابق وسبق ذكرت انه قال

المهندس احمد مصطفى الرئيس الاسبق لقسم الطرق ببلدية الاسكندرية يدلى باقواله

مرة انه كان فى رحلة مع الملك فى فيرص ، وان الليالى التى قصوها كانت كليالى الف ليلة

الرئيس ـ هل سمعت هذا الكلام منه ؟

البقية ص ١١ عمود ١

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مصطفى فهمى امام محكمة الغدر

بقية المنشور فى الصفحة الرابعه

ـ ايوه منه شخصيا
الرئيس ـ وازاى يقول لك هذا الكلام
ـ يسأل هو عن ذلك

الملك يريد خدمة النقيب

الرئيس ـ هل الملك السابق له مصلحة فى هذا الشارع ؟
ـ ربما عايز يخدم النقيب لان له بيت
الرئيس ـ هل ابوالعلا كان يعلم ان للنقيب بيت فى الشارع ؟
ـ ايوه
الرئيس ـ ايه اهمية هذا الشارع بالنسبة للشوارع الاخرى
ـ هوه انشاء الشوارع على العموم مش وحش ولكن الشارع ده وقتها ماكانش له اهمية كبرى
الرئيس ـ كان فيه شوارع اخرى فى البلد محتاجه للرصف
ـ طبعا نصف البلد كانت فى حاجه الى الرصف .
الرئيس ـ هل انشاء هذا الشارع كان للمصلحة العامة او للمصلحة الخاصة او كليهما ؟
ـ افتكر ان المصلحة العامة مش قوية ، وما اقدرش اقول انه انشىء علشان مصلحة خاصة ويمكن طول النهار ماتمشيش عربية فى الشارع ده
الرئيس ـ ماهى الاعتبارات التى كانت يجب ان تتوفر لتنفيذ مثل هذا المشروع ؟
ـ ان يكون له اهمية من ناحية المرور والمساكن
ـ وهل توفرت هذه الاعتبارات فى هذا الشارع ؟
ـ كلا لاتتوفر فيه لان نصفه على معسكر والنصف الآخر لايوجد فيه بيت واحد .
ـ هل تظن ان وجود بيت للنقيب فى هذا الشارع هو الذى حفز المدير لتنفيذ هذا الشارع ؟
ـ يجوز
الرئيس ـ مصطفى فهمى يقول انه من ضمن الاعتبارات التى جعلته ينفذ المشروع ده علشان يقفل المعسكر عن مبانى الاهالى ؟
ـ لا لم يكن فيه مبانى للاهالى .
وسأل الرئيس المدعى عليه عن هذه الواقعة فقال انه توجد مبانى غير بيت النقيب كان فيه سراية كبيرة وفيه بيتين او ثلاثة على ناصية الشارع
وقال الشاهد فيه مبانى فوق ومنوبها مرتفع عن الشارع بما لايقل عن ستة امتار وواجهتها على شارع دوفر

مواجهة بين شاهدين

وسأل الرئيس الشاهد السابق احمد سعد الهادى عن هذه الواقعة وهل ماذكره الشاهد صحيح . فقال ان المنازل نفسها واقعة خلف سور الحديقة
الرئيس ـ وهل انت عاينت هذه المنطقة ؟
احمد عبد الهادى ـ ايوه طبعا
ثم عاد الرئيس الى مناقشة الشاهد المهندس احمد سعد طنى وسأله عن الاجراءات التى اتبعت فى تنفيذ هذا المشروع
ـ لا اعرف
ـ قلت فى التحقيق ان الاجراءات التى اتبعت فى هذا الشأن مش اصولية
ـ ايوه انا قلت كده صحيح لان كان يجب المشروع يروح لمجلس التنظيم ، ويعد الموافقه يروح للقومسيون للموافقة عليه وبعدين يروح للادارة العامة ثم يروح للمدير العام
الرئيس ـ كيف يعرض على القومسيون قبل عرضه على المدير العام ؟
ـ ماهو المدير انما هوه الذى يعرضه على القومسيون
الرئيس ـ اذن لماذا لم تتبع هذه الاجراءات ؟
ـ رغبة فى سرعة تنفيذ هذا المشروع
الرئيس ـ وايه سبب الاسراع
ـ لازم فيه رغبة خاصة
الرئيس ـ ماهو المقصود بالرغبة الخاصة
ـ يعنى يصح النقيب له بيت والمدير عايز يدخل الشارع له
ـ هل تظن ان الشارع ده ماعملش للصالح العام
ـ لا ـ اظنش انه للصالح العام
الرئيس ـ من هم الذين استفادوا من هذا الشارع ؟
ـ النقيب لانه هو الوحيد الذى لمنزله باب يفتح على الشارع ، ولو كان الاجراءات التى اتبعت اصولية كان لازم قسم التنظيم يعرف
وانتهت شهادته عند هذا الحد
ثم نودى الشاهد الخامس المهندس اسماعيل محمد عبد كبير المهندسين فى بلدية الاسكندرية فحضر وحلف اليمين
الرئيس ـ ماهى معلوماتك فى هذا الموضوع ؟
ـ معلوماتى فى سنة ١٩٤٧ طلب منى عمل مقايسة عن بعض المجارى فى شارع المعسكر الرومانى ، وكان فيه اصلا مجارى ، ولكن الشارع كان غير ممهد وعملت المقايسة على اساس رفع غرف التفتيش حتى تتناسب مع المستوى الجديد للشارع
الرئيس ـ هل نفذت هذه المقايسة ؟
ـ ايوه نفذت سنة ١٩٤٨
ـ هل تعرف شيء عن كيف نبتت فكرة انشاء الشارع ؟
ـ لا ، الا من الاطلاع على الملف

الرئيس ـ المشروع ده كان مقررا من سنه ١٩٠٠ فايه السبب فى تحريكه سنة ١٩٤٧ ؟

ـ حسب الموجود فى الاوراق انه بناء على رغبة سامية .

ـ هل هذا الشارع يحقق مصلحة عامة او خاصة او هما معا ؟

ـ انا قلت فى التحقيق ان عمل اى شارع فيه مصلحة عامة ، والشارع ده ما اقدرش اقول انه فيه ضرورة ملحة لعمله

وقال الشاهد ردا على سؤال للمحكمة ان المهندس مصطفى فهمى مهندس شرف القصور ولازم فيه علاقة بينه وبين النقيب ؟

وانتهت شهادته عند هذا الحد

وكيل وزارة الشئون البلدية السابق

ثم تودى الشاهد السادس المهندس محمد عبد الخالق انطوبى وكيل وزارة الشئون البلدية سابقا فحضر وحلف اليمين

الرئيس ـ ماهى معلوماتك فى هذا الموضوع ؟

ـ انا لما سئلت فى النيابة واطلعت على الاوراق وجدت لى تاشيرة فتذكرت ان مدير قسم الطرق احمد عبد الهادى فى سنة ١٩٤٧ قال لى ان المدير العام عايز يعمل مقايسة مستعجلة لانشاء شارع المعسكر الرومانى بعرض ٢٠ مترا فقلت له لازم نعمل المقايسة على عشرة امتار وفعلا عملت المقايسة وكتبت عليها للمذكرة انها عملت بناء على امره ، وبعدين علمت ان فيه خطاب جه من الجيش يطلب رصف هذا الشارع فقلت لاحمد عبد الهادى انه لازم الرصف ده يكون على حساب الجيش وكتبت فعلا بمطالبة الجيش بقيمة هذه المقايسة

الرئيس ـ لما حضر اليك عبد الهادى واخبرك بهذا هل فهمت منه من الذى كلفه بهذا العمل

ـ فهمت ان المدير العام هو الذى كلفه

الرئيس ـ اذا كان المدير العام هو اللى كلفه مباشرة فلم لم يقدم له المقايسة مباشرة ؟

ـ ما جرتش العادة بذلك ولابد أن تمر على كبير المهندسين الا اذا كان الامر شفويا

الرئيس ـ هل اتصل بعبد الهادى راسا أم اتصل بمحمد ابو العلا

ـ أنا كنت فى الوقت ده قليل التردد على البلدية ولا اعرف ان المدير اتصل بمحمد ابو العلا

الرئيس ـ هل علمت من هو صاحب فكرة انشاء هذا الشارع وكيف نبتت الفكرة ؟

ـ هو قال لى ان قرار انشاء الشارع ده كان قديم

وقال لى ان المدير طلب كده لانه شارع مقرر وبناء على كده ارسلت المقايسة

شوارع اخرى اهم

ـ ماذا كان رأيك الشخصى فى هذا المشروع وهل كان واجب تنفيذه ام لا ؟

ـ مادام شوارع مقررة يحسن تنفيذها ، فلماذا كانت ادارة الجيش طلبت فتح هذا الشارع ماكانش فيه مانع ولكن من رأيى ان فيه شوارع اخرى اهم منه

الرئيس ـ وهل ادارة الجيش طلبت ذلك ؟

ـ انا شفت فى الاوراق انهم طلبوا حاجة زى كده

الرئيس ـ الطلب كان على الشارع أو سور

ـ اللى فى ذهنى الشارع وما اقدرش اقطع

الجيش لم يطلب انشاء الشارع

واطلع الشاهد على خطاب فى ملف وتلاه

وقال الرئيس ان هذا لايدل على ان الجيش هو الذى طلب فتح هذا الشارع

الرئيس ـ هل الشارع ده يعتبر رئيسى ؟

ـ لو كان فيه مزلقان على الترام يبقى رئيسى ولكن انشاءه بهذا الشكل لايجعله رئيسيا

الرئيس ـ ما هو هدف انشاء هذا الشارع وهل هو لمصلحة عامة او خاصة او كليهما ؟

ـ كان يصح ارجاءه وكان فيه شوارع اخرى ايدى منه واهم وانا بعدين عرفت ان النقيب له بيت فى هذا الشارع

الرئيس ـ انت قلت فى التحقيق انك سمعت ان هناك رغبة سامية ابديت لمصطفى فهمى ؟

ـ يمكن سمعت ده من موظف بالبلدية لكن انا شخصيا ماكنتش اعرفها وقت وجودى فى البلدية .

وعند هذا الحد انتهت شهادته

وتودى الشاهد الاخير الاستاذ امين خيرت الفندور فحضر وحلف اليمين .

ـ ماهى معلوماتك

ـ اللى اذكره ان الملف الخاص بهذا الموضوع وصل لوزارة الشئون البلدية لما كنت وكيلا لها فاطلعت عليه ووضعت مذكرة دونت فيها ملاحظته هى ان هذا الشارع لقى عنايه غير مألوفة ووجهت نظر الوزير لهذا . واحيل الموضوع على نيابة الغدر

الرئيس ـ مش كنت وكيل البلدية فى وقت تنفيذ المشروع

ـ نعم ، ولما تصفحت الملف وجدت تعليقا واحدا كان خاصا بمذكرة بمساومة بين البلدية ووزارة الحربية عمن يتحمل مصاريف الانشاء وعلقت على المذكرة بان البلدية هى التى يجب ان تتحمل المصاريف وهى قاعدة عامة للبلدية مادام الشارع سيفتح للمنفعة العامة .

وانا لم اشترك فى الموضوع بعد هذه التاشيرة

وانا سمعت ان الرهبة كانت من النقيب.
الرئيس ـ وهل النقيب له بيت هناك
ـ سمعت بعدين . ولكن وقتها ماكنتش اعرف
الرئيس ـ هل تعتقد ان هذا الشارع من الشوارع الرئيسية التى يجب تنفيذه قبل غيره .
ـ رأي الشخصى انه لايعتبر شارع رئيسيا
الرئيس ـ امال ايه الباعث على انشائه
ـ يقال انه لتصفيع الارض اللى اشتراها النقيب.
الرئيس ـ قلت فى التحقيق ان اصل المذكره سحب فهل تعرف السر فى ذلك
ـ اذا كان على سبيل الاستنتاج اقول انها سحبت لتطلع عليها السراى .

ثم ناقشه الاستاذ حسين ابو زيد المحامى عن المدعى عليه فى بعض النقط . ثم سأله عما اذا كان له او لقريب له بيت فى سيدى بشر وفتح شارع خدمة له ابام ان كان مديرا لبلدية الاسكندرية بالنيابة
واجاب الشاهد بالنفى .
انتهت شهادته ورفعت الجلسة

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/١/١٤

شارع المعسكر الرومانى انشئ لخدمة الدكتور النقيب

ممثل الاتهام يطالب مصطفى فهمى بتعويض مقداره ٢٥ ألف جنيه

المدعى عليه لجأ إلى فكرة «الرغبة السامية» ليتسابق الموظفون على تنفيذ المشروع!

واصلت محكمة الغدر امس النظر فى قضية انشاء شارع المعسكر الرومانى المدعى عليه فيها المهندس مصطفى فهمى المدير السابق لبلدية الاسكندرية ووزير الاشغال سابقا فسمعت مرافعة الاستاذ فخرى عبد النبى ممثل الاتهام

ومما قاله فى مرافعته ان المدعى عليه لم ينشىء هذا الشارع للصالح العام وانما خدمة للدكتور النقيب صديقه وزميله فى الحظوة لدى الملك السابق . وطالب بخمسة وعشرين الف جنيه على سبيل التعويض الادبى والمادى ، من هذا المبلغ ١٢٤١١ جنيها و ١٩٨ مليما قيمة ما انفقته البادية فى سبيل انشاء هذا الشارع والباقي يعد تعويضا ادبيا بما لحق سمعة الحكومة من اضرار ادبية نتيجة لاستغلال المدعى عليه

ثم رفعت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف على ان تعقد صباح يوم السبت ـ بعد غد ـ لسماع مرافعة الاستاذ حسين ابو زيد المحامى عن المدعى عليه .

وقد عقدت الجلسة فى الساعة التاسعة والنصف صباحا برياسة المستشار الاستاذ ابراهيم خليل ومثل النيابة الاستاذ فخرى عبد النبى

وقد دارت مناقشة بين الدفاع والمحكمة عقب افتتاح الجلسة بشأن بعض الاوراق التى كان الدفاع قد طلب ضمها ليتمكن من المرافعة ومن بينها العقود الخاصة بشراء النقيب منزلا وقطعة ارض فى هذا الشارع ، وقبل ان الشارع انشىء لتصقيع الارض ولتحسين البيت . وهذه الاوراق لم تضم بعد

يسجل وصفا غريبا

وقال الاستاذ ابو زيد ان النيابة تلزمه بالمرافعة والمستندات ليست تحت يده ، وانه مع ذلك مستعد للمرافعة كيلا يعطل الهيئة وانما يريد ان يسجل فى محضر الجلسة هذا الوضع الغريب وهو لايستطيع الا ان يرضخ لامر المحكمة فلا حول له ولا قوة الا بالله وبعدل المحكمة الموقرة.

وقال رئيس المحكمة انه يمكنه المرافعة اليوم حتى اذا ضمت هذه الاوراق باكر فيطلع عليها واذا احتاج للرد عليه فيقدم مذكرة

ثم كلفت المحكمة ممثل النيابة باستعجال ضم الاوراق المطلوب ضمها

ووعد الاستاذ فخرى عبد النبى بتنفيذ قرار المحكمة

مرافعة النيابة

وبدأ ممثل النيابة مرافعته قائلا :

مرافعة ممثل الاتهام

حضرات المستشارين والضباط العظام

عرضنا عليكم فيما قدمنا من قضايا الوانا من الفساد الذى كان يسود مرافق البلاد فى

العهد الماضى واليوم نعرض عليكم لونا اخر من ولما الفساد فى صورة رجل ترلى المناصب العامة وعهد اليه الشعب التصرف فى امواله بمايحقق له منفعة عامة فلم يرع تلك الامانة بل خانها وذهب ينفق هذه الاموال تحقيقا لاهواءورغبات خاصة

ذلك هو المدعى عليه الماثل امام حضراتكم والذى كان يشغل وظيفة مدير بلدية الاسكندرية وقت ان تم انشاء شارع المعسكر الرومانى موضوع هذه الدعوى واستغل نفوذ الوظيفة لاتمام ذلك فانفق فى هذا السبيل مبلغا يزيد على الثلاثة عشر الفا من الجنيهات مع ان ميزانية بلدية الاسكندرية كانت تئن من عجز يزيد على المائة الف من الجنيهات ولم تكن هناك حاجة تدعو إلى انشاء هذا الشارع لوجود اخر مجاور ومواز له لايبعد عنه الا بضعة امتار وما كان الدافع له الى سلوك هذا السبيل سوى خدمة صديقه وزميله فى الحظوة لدى الملك السابق الدكتور احمد النقيب الذى كان يملك عقارين يطلان على هذا الشارع

تعليمات لمهندس البلدية

وهكذا بدات القصة بان اصدر المدعى عليه تعليماته الى كبير مهندسى البلدية محمد محمود ابو العلا للعمل على انشاء الشارع فرفع اليه الاخير كتابا فى ١٩٤٧\١١\١٦ اشار فى ديباجته الى هذه التعليمات واقترح الاتصال بمصلحة الاملاك للاستعلام منها عن مستندات تسليم الشارع الى السلطات البريطانية فوافق المدعى عليه فى نفس اليوم على اتخاذ هذا الاجراء ثم تتابعت الاجراءات بناء على تعليمات متوالية عن المدعى عليه على النحو الذى ثبت من اشاراته المختلفة على اوراق الملف — وقد اعترض تنفيذ المشروع وجوب هدم السور الشرقى لمعسكر مصطفى باشا وبعض مبانيه وعدم موافقة قيادة سلاح المهندسين بالمنطقة الشمالية على ذلك فاتصل المدعى عليه بوزارة الحربية لتذليل هذه العقبة فوافق الوزير على التصديق للبلدية باجراء التعديلات المطلوبة على ان تتحمل هى مصاريف انشاء السور الجديد للمعسكر واشار فى خطابه المذكور الى المحادثة التلفونية التى تمت والتى يلتزم الشارع بعرض عشرين مترا فيما عدا منطقة الاثار فقد جعل عرضه عشرة امتار على خلاف ماتقضى به الاصول الفنية كما اعترف بذلك المدعى عليه صراحة

ولكى نحدد موقف المدعى عليه فى شأن هذا الموضوع يجب ان نبحث عما اذا كانت المصلحة العامة هى التى دعت الى انشاء الشارع وكانت هى الدافع على التفكير فيه ام ان هناك دافعا اخر

سنقدم لحضراتكم الدليل القاطع على انشاء شارع المعسكر الرومانى لم يكن بدافع المصلحة العامة وانما كان خدمة للدكتور النقيب واملاكه فى هذه المنطقة

لا حاجة لانشاء الشارع

ولكى اوضح لكم ذلك اعرض عليكم مدى علاقة المدعى عليه بالدكتور النقيب والاجراءات التى اتبعت لتنفيذ فكرة انشاء الشارع الذى ثبت انه لم تكن ثمة حاجة تدعو الى انشائه

ثبت لكم من قضية الفدر الاولى مدى الصلة التى كانت تربط الدكتور النقيب بالملك السابق ولست فى حاجة الى ترديد ذلك ، اما عن صلة المدعى عليه بالملك السابق فهى ثابتة بشكل لايحتمل الشك فهو مهندس للقصور الملكية منذ زمن بعيد كما وضح ذلك فى القضية السابقة وقد شهد جميع الشهود الذين سمعتموهم بهذه الصفقة بل لقد قال احدهم وهو المهندس محمد احمد مصطفى انه سمع من المدعى عليه انه تقضى مع الملك السابق ليالى تفوق «ليالى الف ليلة وليلة» وعلى اساس الحظوة التى لكل من المدعى عليه والدكتور النقيب لدى الملك السابق قامت بينهما علاقة خاصة كان من اسباب تدعيمها عضوية المدعى عليه بمجلس ادارة مستشفى المواساة واقامتهما معا بالاسكندرية وفى هذه الاثناء اشترى الدكتور النقيب منزلا وقطعة ارض يطلان على منطقة الشارع الذى انشىء فلجأ الى المدعى عليه يطلب منه استغلال وظيفته لكى يفتح له الشارع فترتفع قيمة هذين العقارين — ولا ادل على صدق ذلك منا ظهر من التحقيق من انه رغم ان مشروع انشاء شارع المعسكر الرومانى مقرر منذ سنة ١٩٠٠ فانه لم يفكر فى تنفيذه الا فى اوائل سنة ١٩٤٧ — فى الوقت الذى آلت فيه الملكية الى الدكتور النقيب ، فقد تبين ان قطعة الارض قد اشتريت بعقد فى ١٩٤٦/١٢/١٢ وان المنزل اشترى بعقد

تم توثيقه في ١٩٤٧/١/٩ وتسجيله في ١٩٤٧/١/٢٠ وان اول خطاب بشأن انشاء الشارع تدحرره المهندس محمد محمود ابو العلا لمدير البلدية في ١٩٤٧/١/١٦ واشار فيه الى التعليمات التي اصدرها المدير

استغلال النفوذ

ويؤيد فكرة استغلال المدعى عليه نفوذه لصالح الدكتور النقيب ان الاجراءات التي اتبعت لفتح الشارع لم تكن الاجراءات العادية التي تتبع في مثل هذه الامور ، فقد تبين من اقوال المهندس محمد احمد مصطفى ان الطريق العادي الذي يتبع في مثل هذه الاحوال هو ان يعد المشروع ثم يعرض على مجلس التنظيم ويرسل بعد ذلك للادارة الهندسية التي تقوم بعرضه على الادارة العامة لاتخاذ الاجراءات بشأنه وادراجه في الميزانية وعرضه على القومسيون، اما مشروع شارع المعسكر الروماني فانه لم يكن مدرجا بالميزانية فاقترحه المدعى عليه وسارت اجراءاته سيرا غير طبيعي فلم يعرض على مجلس التنظيم بل لم يعرض امره على وكيل البلدية السيد احمد خيرت الفندور وقد سحب هذه الاجراءات اهتمام ظاهر من المدعى عليه الذي اثر بنفسه على بعض الاوراق بما يفيد ذلك ، وصدور تعليمات منه الى المختصين في جميع مراحل التنفيذ على النحو الذي شهد به الشهود ، بل لقد بلغ اهتمامه بالامر الى حد ان اتصل بوزير الحربية ليذلل العقبات التي قامت في سبيل التنفيذ ، وهذا ثابت بشكل واضح من كتاب وزير الحربية الذي سجل فيه هذا الاتصال

فتح اعتماد مستقل

وفضلا عن ذلك فقد تبين من الاطلاع على اوراق الملف ان ادارة السكرتارية لم توافق على دفع تكاليف انشاء السور للسلطات العسكرية من بند نزع الملكية لانها لاتدخل فيه فرفعت بذلك مذكرة للمدعى عليه وانتهت الى اقتراح فتح اعتماد مستقل بهذه التكاليف يؤخذ من المال الاحتياطي فعرض المدعى عليه مذكرة على القومسيون للموافقة على هذا الراي وطلب في نهايتها اعتبار الاعتماد مصدقا عليه قبل التصديق النهائي على الميزانية والموافقة على مخاطبة الوزارة للحصول على تصديقها على ذلك بكتاب خاص لما للموضوع من صبغة عاجلة ففيم كان كل هذا الاهتمام بالامر الا ان يكون ذلك لتحقيق مصلحة يسعى اليها المدعى عليه ، وحتى يقال في هذا الخصوص ان المدعى عليه لم ينفرد بالراي بل عرض الامر على القومسيون فاقره ثم على وزير الداخلية الذي اقره بدوره ولكن هذا القول مردود بان نفوذ المدعى عليه كان من القوة بحيث لا تعوقه هذه الجهات والدليل على ذلك انه استطاع باتصاله بوزارة الحربية ان تثنيها عن رايها الاول في مسالة السور على النحو الذي بيناه فهل يعجز عن الاتصال بوزير الداخلية لكي يوافق على اقتراحه

فكرة الرغبة السامية

وليت الامر وقف عند هذا الحد بل ان المدعى عليه في سبيل احاطة الموضوع بالاهمية ليتم تنفيذه بصفة عاجلة قد التجأ الى فكرة الرغبة السامية فاوعز الى مرءوسيه بذلك حتى يتسابقوا في اتخاذ اجراءات التنفيذ وسجل بعضهم هذه الفكرة في الاوراق الرسمية التي عرضت عليه واشر عليها بما يفيد اطلاعه عليها والموافقة على ماجاء بها وكان لذلك اثره في سرعة التنفيذ

وثمة دليل آخر على استغلال المدعى عليه لنفوذه للحصول للدكتور النقيب على منفعة خاصة هو ماثبت من عدم قيام الحاجة الى انشاء شارع المعسكر الروماني نظرا لوجود شارع آخر قريب منه وموازله هو شارع روفر الذي ينتهي بمزلقان على شريط ترام الرمل فلم يكن هناك داع لانشاء الشارع الجديد لان المنازل الواقعة عليه تستفيد من شارع روفر وتفتح عليه ولانه من غير الممكن انشاء مزلقان آخر تجاهه على شريط ترام الرمل لقرب المسافة بين الشارعين ـ وبذلك شهد الشهود بل لقد ذهب احدهم وهو المهندس احمد عبد الهادي الى القول بان فتح الشارع الجديد انما كان لزيادة رفاهية املاك الدكتور النقيب لان هذه الاملاك كانت تفتح على شارع روفر واخرجانبي فاريد ان تفتح على شوارع ثلاثة ففتح لها الشارع الجديد الذي لم يستفد منه سواها هي ... ومنزل لحرم الفريق عمر فتحي . وفضلا عن ذلك فان ميزانية البلدية وظروفها لم تكن تسمح بفتح هذا الشارع لما شهد به الاستاذ محمد فاضل صالح المفتش بديوان المحاسبة بان الميزانية كان بها عجز يفوق المائة الف من الجنيهات كما ان سياسة البلدية في ذلك الوقت كانت ترمي الى توجيه العناية الى الاحياء الفقيرة والانفاق على مشروعاتها

كان ينفذ الامر العالي

هذه هي الادلة الدامغة على استغلال المدعى عليه لنفوذه لصالح الدكتور النقيب سقتها لكم من اوراق الملف الخاص بالموضوع ومن اقوال الشهود الذين قدمناهم لكم . فماذا كان موقف المدعى عليه منها عندما ووجه بها ؟ لقد انكر في تحقيق النيابة انه اتخذ اجراءات غير سليمة في هذا الموضوع وقال انه انما عمل على تنفيذ الامر العالي الصادر في سنة ١٩٠٠ بانشاء شارع المعسكر الروماني بناء على عرض الموضوع عليه بمعرفة الادارة الهندسية ، وهذا الذي قاله المدعى عليه قد اثبت التحقيق عدم صحته، ذلك ان رجال الادارة الهندسية قد كذبوه فيما ذكره من انهم هم الذين عرضوا عليه امر فتح الشارع وقالوا انه هو الذي طلب منهم العمل على ذلك . ثم جاء في الجلسة امامكم فاقر بانه يفتح الشارع وهم بذلك وقال انه ربما يكون قد بدا الحديث في شانه مع رجال الادارة الهندسية واجهد نفسه للوصول الى مبررات يستند اليها في هذه الاجراءات التي اتخذها وحصر هذه المبررات في امور يمكن تلخيصها فيما يلي

تفنيد ثلاثة مبررات

اولا ـ انه انما نفذ الامر العالي الصادر بانشاء الشارع في سنة ١٩٠٠ وان شارع

المعسكر الرومانى من شارع الترام الى شارع فؤاد ومرصوف فعلا فهو طريق هام من طرق المواصلات

ثانيا ـ انه راى من اللازم اظهار الاثار الرومانية الموجودة فى هذا الشارع وتمكين السياح من الوصول اليها

ثالثا ـ انه وجد من اللازم فصل المعسكر من المبانى

فهل هذه الاسباب التى اعتمد عليها المدعى عليه مقبولة لتبرير ما اتخذ من اجراءات غير

الاستاذ فتحى عبد النبى ممثل النيابة اثناء مرافعته

سليمة فى سبيل تنفيذ المشروع ؟ سنبين لحضراتكم انها كلها اسباب غير سليمة

اولا ـ فقيما يتعلق بتنفيذه للامر العالى الصادر سنة ١٩٠٠ واهمية شارع المعسكر الرومانى للمرور نظرا لرصف جزئه القبلى ظهر لحضراتكم بشكل واضح من اقوال الشهود ان مجرد تقرير انشاء شارع لايلزم البلدية بتنفيذه ولها مطلق السلطان فى تقدير الظروف التى جدت بعد هذا التقرير فان رات من هذه الظروف ما يدعو الى اهمال الفكرة اهملتها فهل درس المدعى عليه الظروف التى كانت قائمة سنة ١٩٤٧ وهى وجود شارع اخر مجاور يؤدى نفس الغرض الذى من اجله انشىء الشارع موضوع الدعوى بل يزيد عليه نفعا لانه يقابله مزلقان على شريط الترام يمكن عن طريقه الوصول الى شارع فؤاد . وكيف يمكن للمدعى عليه أن يعتمد فى تبرير انشائه للجزء البحرى من الشارع على ان الجزء القبلى منه مرصوف فعلا طالما انه لا يمكن الاتصال بين هذين الجزءين لوجود شريط الترام بينهما وكيف يمكن للمدعى عليه القول بان هذا الشارع المنشأ يعتبر طريقا هاما من طرق المواصلات اذا كان كما سبق ان ذكرنا طريقا مقفلا من وسطه

لم يكن منزها عن الغرض

وليت المدعى عليه قد وقف فى دفاعه عند هذا الحد بل انه اثار فى التحقيقات واقعة تبين من تحقيقها انه ليس الرجل المنزه من الغرض فى تصرفاته . قال انه تنفيذ مشروع انشاء شارع المعسكر الرومانى تنفيذا للامر العالى الصادر به اسوة بما اتبعه فى شارع الملك عبد العزيز آل سعود بالمنيل اذ تبين له ان المرسوم الصادر بانشاء هذا الشارع الاخير قد صدر منذ سنة ١٩١٨ ولم ينفذ حتى سنة ١٩٣٩ حينما ولى وظيفة مدير مصلحة التنظيم بالقاهرة فقام بتنفيذه فورا . وقد تبين من مذكرات مصلحة التنظيم ان المدعى عليه يملك منزلا يطل على شارع الملك عبدالعزيز آل سعود وفى عهده تم رصف جزء من هذا الشارع ينتهى عند منزله بالذات ـ كما ثبت ان المدعى عليه قد اصدر تعليمات شفوية الى شركة النور لانارة الشارع ايضا حتى منزله وتكلفت الخزانة فى مقابل ذلك نحو ستمائة من الجنيهات . فلم يكن وجه اهتمامه بشارع عبد العزيز آل سعود هو مجرد تنفيذ المرسوم الصادر بشانه بل هو كان ذلك لتحقيق مصلحة خاصة

الاثار الرومانية

ثانيا ـ قال المدعى عليه ان شارع المعسكر الرومانى يحتوى على اثار رومانية راى من اللازم اظهارها وايجاد طريق للوصول اليها . وابادر الى القول بان هذه الاثار لا تعتبر متحفا كما قد يتبادر الى الذهن ولكنها حفريات تحتوى على بعض الاثار ـ وقد شهد المهندس محمد محمود ابو العلا امام حضراتكم انه كان من الممكن نقلها الى المتحف وانها ليست من الاهمية بحيث ينشأ لها شارع فهل هذه الاثار تدعو الى انفاق هذا المبلغ الطائل الذى كانت تحتاجه مشروعات اخرى اكثر اهمية

ثالثا ـ قال كذلك المدعى عليه انه رمى بانشاء الشارع الى فصل المعسكر عن المبانى المجاورة وان هذه هى الخطة السليمة فى تخطيط المدن . وقد ثبت لحضراتكم ان هذا الزعم لا سند له من اقوال الشهود الذين شهدوا أن المبانى المجاورة للمعسكر تبعد عنه بمسافات قد تصل الى العشرين مترا . وفضلا عن ذلك فان المعروف فى تخطيط المدن ان المعسكرات يجب ان تكون بعيدة عنها فلماذا لم يتخذ المدعى عليه اجراء لنقل المعسكر اصلا من مكانه حتى يكون متفقا مع التخطيط السليم للمدن

هذه هى الاسباب التى اعتمد عليها المدعى عليه فى تبرير موقفه وهى اسباب لا تقوم على اساس كما سبق ان بينت لحضراتكم

بقى ان افند لحضراتكم ما قاله المدعى عليه بشان الاهتمام بكل المنطقة المحيطة بالمعسكر ويكفينى فى هذا السبيل ان اردد ما شهد به المهندس محمد محمود ابو العلا من انه اقترح عدة اقتراحات خاصة بهذه المنطقة ضمنها مذكرة عرضها على المدعى عليه فاحتفظ الاخير باصلها ومن بين ما جاء بها فتح شارع المعسكر الرومانى وبعد مرور بعض الوقت طلب منه المدعى عليه تنفيذ فتح هذا الشارع دون باقى المسائل التى وردت بمذكرته . فاذا كان المدعى عليه يهتم بامر المنطقة فلماذا لم يامر بتنفيذ كل ما جاء بها من بنود واقتصر على بند واحد منها هو انشاء الشارع ؟ اليس فى هذا ما يدعو الى الاعتقاد بانه يهتم بهذا الشارع بالذات اهتماما خاصا لا تدعو اليه مصلحة عامة

تعويض مادى وادبى

حضرات المستشارين والضباط العظام

هذه هى قضية الغدر المعروضة عليكم وادلتها بينتها لكم ولعل فى هذا البيان ما يريح ضمائركم لان تحكموا على المدعى عليه بالجزاءات المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون الخاص بجريمة الغدر وان تلزموه بان يدفع لخزانة الدولة مبلغ خمسة وعشرين الفا من الجنيهات كتعويض مادى وادبى منه مبلغ ١٢٤١١ جنيها و ١٩٨ مليما كتعويض مادى وهو ماانفقته البلدية فى سبيل انشاء شارع المعسكر الرومانى دون ما حاجة اليه والباقى تعويض ادبى عما لحق سمعة الحكومة من اضرار ادبية نتيجة لاستغلال المدعى عليه لنفوذه على النحو الذى استفتاه

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/١/١٧

الدفاع يختم مرافعته بطلب براءة مصطفى فهمى

المحكمة تقرر النطق بالحكم بعد نظر قضية شارع العجمى

القضاء لايعقب على المشروعات التى ينفذها الموظف فى حدود سلطته التقديرية

فرغت محكمة الغدر امس من نظر قضية شارع المعسكر الرومانى المدعى عليه فيها المهندس مصطفى فهمى، فسمعت مرافعة الاستاذ حسين ابو زيد المحامى وقد ندد فى مرافعته بشهود الاثبات . وقال انهم خلقوا الاشاعات وتآمروا على المدعى عليه تقربا للعهد الحاضر ،والمجيس وانجيش يحارب الاشاعات ويكره المنافقين

ثم رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والنصف واصدرت المحكمة القرار التالى

قرار المحكمة

قررت المحكمة النطق بالحكم فى هذه القضية بعد نظر القضية رقم ١٣ الخاصة بطريق العجمى للدعى عليهما فيه المهندس مصطفى فهمى والسيد عبد المنعم هنو وصرحت بتقديم مذكرات فى عشرة أيام

عقد الجلسة

وقد عقدت الجلسة فى الساعة الثامنة والنصف برياسة الاستاذ ابراهيم خليل وعلى اثر عقد الجلسة قال الرئيس :العقود انت يا استاذ حسين فهل اطلعت عليها

ورد الاستاذ ابو زيد قائلا انه اطلع عليها ولكن الاوراق الخاصة برصف الجزء القبلى من الشارع لم ترد بعد

وقال ممثل النيابة الاستاذ فخرى عبد النبى انه اتصل برئيس نيابة الاسكندرية الذى اتصل بمدير البلدية فاخبره بان هذا المستند غير موجود .

مرافعة الاستاذ ابو زيد

واستهل الاستاذ حسين ابو زيد مرافعته فقال ان هذه القضية التى تقدمها اليكم نيابة الغدر ضد المهندس مصطفى فهمى .هى القضية الثانية وسبقتها قضية اولى خاصة بشارع او شوارع كان مصطفى فهمى ليس له من آثار افساد الحكم الماضى الا هذه الشوارع التى كنت اتمنى ولازلت اتطلع الى ان نرصف جميع شوارع القطر المصرى .

هذا مايهمنى فيما يتعلق بتلقف الاسباب لقاضاة مصطفى فهمى فى الهين التافه من الامور فى حين ان امورا ضخمة اخرى لا تاتى للمحكمه

ويهمنى ان اقارن مابين ظروف هذه القضية والقضية الاولى وقد احسنتم ، بان قررتم بالا يقضى الا فى القضيتين معا

اشاعات كاذبة مغرضة

ذلك لان القضية الاولى قامت على الاشاعات وهى كاذبة مغرضة وبالذات كانت كاذبة فى القضية الاولى ، والثانية قامت ايضا على الاشاعات الكاذبة المغرضة والاولى قامت على نوع اسميه بحق نوع فى الغش بالمعنى القانونى

المستندات افقدها الموظفون

ان من يمدون الاتهام بالمعلومات اخفوا عمدا المستندات لانه لا يمكن ان تكون مستندات غير موجودة لان الدفاع طلبها . ومدير البلدية كان منصفا واعرف عنه الانصاف وانا ازكى هذا القاضى كما تقول المحكمة . فالمستندات افقدها الموظفون فى القضية الاولى . وهذا القضى قال بحق ان تلك المستندات التى فقدت وطلبت التحقيق لمعرفة من افقدها فلم اجد سببا ولا تحقيقا .. ضاعت المستندات وهى اساس جوهرى يقوم عليها دفاعى . وقلت بان الذين ضيعوها ليس هو مدير البلدية السابق بل الشهود وعينتهم بالاسم ورفعت عن القاضى الفاضل مدير البلدية كل شبهة وفى هذه القضية الحال واحد فانا ادعى على

انا متهم بانى رصفت وانشات شارع المعسكر الرومانى . تقراون التحقيقات فلا تجدون فيها ان شيئا يسمى امتدادا لهذا الشارع وقدمت لكم الرسومات فليس فيها الجزء الاخير من الشارع ولم يكتب اسم الخرائط ان هذا شارع (امتداد) ، وان اخالهمن قبل رصف وان ماحصل انما كان اتماما لجزء رصف فعلا قبل ان يلى مصطفى فهمى وظيفة مدير البلدية انى اطمأننت دون ان تطمئنوا انى واثق تمام الثقة بعدلكم وثقة موكلى ايضا . ولا اقولها لمجرد الدفاع وانما اقولها بحق لانه قرأ معى ماسطرتموه لتطمئنوا الناس جميعا على انه ان كان محقا حين آمن انه سيأخذ حقه لانكم قضاة

ومضى يقول ان اجراء من الاجراءات لاينبغى ان يمر دون ان اعلق عليه ان كان من شأنه ان يضيع على ان اقدم دليل البراءة وان كان هذا الاجراء فاسدا وقد العدالة فلكم ان تثبتوا على ذلك حكمكم .

ثم تساءل قائلا اين هذه المستندات . اين هذا الملف ؟ هل تصدقون ان عملية ضخمة كعملية رصف جزء من الشارع لايوجد لها ملف ، انا قلت نقد ، وكان الرئيس يتهمنى الى ماهو اخطر فى نقد ، الى انه لايوجد .. معقول ملف جزء من رصف شارع مش موجود ؟ هذا الملف الذى فيه كل دفاعى عن واقعة لم يذكر احد للنيابة شيئا عنها

قضية الغش والنفاق

لست ادرك بم اسمى هذه القضية هل هى قضية شارع مصطفى فهمى ام هى قضية الغش والمسالاة والكذب والنفاق ليقضى على هذا الرجل دون ذنب الا لانه كان فى وقت من الاوقات مهندسا فى القصر قبل ان يولد فاروق وظل فى القصر لايسرق ولا ينافق ولا يتصل بالسياسيين هل هذا ذنبه عند من قدمه للمحكمة ان الظروف هى التى حكمت دون ان يريد ان يكون فى يوم من الايام مهندسا فى القصور الملكية من سنة ١٩١٤ ولم يكن حظه هذا بارادته وانما هى الظروف القاهرة .

يتآمرون تقربا للعهد الجديد

هذه القضية تشبه اختها ليس فقط فى ضياع المستندات بل تشبهها ايضا فى وجوه الشهود فالوجوه واحدة فى القضيتين والامر لايعدو ان يكون مؤامرة من المؤامرات ليتقربوا بها الى رجال العهد الحاضر وفى يقينى ان هذا لايقربهم لان رجال العهد الحاضر يكرهون الاشاعات ويكرهون النفاق فشهود هذه الواقعة لادليل عندهم الا الاشاعات وهى من نوع رخيص كاذب فاسد مغرض لايقصدون بها وجه الله وانما يقصدون بها مصالحهم الخاصة

ومضى يقول ان هناك عقدا عرفيا صادرا للنقيب فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ فاين هذا العقد ؟

ملاحظة للرئيس

وقال الرئيس انه توجد اشارة الى تاريخ هذا العقد فى العقد الرسمى المسجل

ومضى الاستاذ ابو زيد يقول ان القضية مؤسسة على الاشاعات التى رددها هؤلاء الشهود ويقينى ان ماورد على لسان هؤلاء الشهود لايبعث على الثقة فارجعوا معى الى اقوال محمد احمد مصطفى

وتلا ماجاء فى اقوال هذا الشاهد من ان الملك السابق كان يزور المقربين اليه كعمر فتحى والنقيب ومن الطبيعى تسهيل مرور الملك السابق وهذا هو السبب فى رصف هذا الشارع فهو يذكر ان الملك كان يذهب الى منزل

عمر فتحي الذاكرة في هندسة الشارع وان محافظ البلدية اراد ان يسهل للملك السابق طريق المرور

حضرات المستشارين .. عندكم الدليل القاطع ان منزل عمر فتحي لم يكن موجودا عندما فتح هذا الشارع ، واشترى هذا المنزل بعد وصف الشارع وبعد ان ترك مصطفى فهمي البلدية ، فاذا كان هذا الشاهد يكذب هذه الكذبة الكبيرة ويقول ان الملك كان يزور عمر فتحي ، ثم يثبت انه لم يكن عند التفكير في انشاء هذا الشارع منزل لعمر فتحي بل اشترى في ديسمبر سنة ١٩٤٩ اذا ثبت ان هذا الشاهد كاذب في هذا ولو رفعت على الشاهد دعوى شهادة الزور لايجد القاضي امامه محيصا عن الحكم على شاهد الزور

يخرجون في التظهير

ومضى يفند اقوال الشهود واحدا ، واحدا ،

الاستاذ حسين ابو زيد

فاشار الى اقوال احمد عبد الهادي حيث قال ان الشارع رصف لوجود بيت النقيب وعمر فتحي

وقال الاستاذ ابو زيد ان الحكومة كانت منصفة حين اخرجت امثال هذا الشاهد والشاهد احمد مصطفى فهي لاتحب المنافقين امثالهم ، انه اراد ان يظهر بمظهر المؤيد للعهد الحاضر

ومضى يقول : ايه ياسيدي بتقول كده ليه ياأحمد عبد الهادي في الشهادة ، عمر فتحي ماكانش له بيت .. اشاعة ايه اللي بقولها الشاهد ويكذب في واقعة قد الدنيا ، .

هذا الشاهد قال ايضا حين سئل في التحقيق عن ملكية هذين المنزلين للنقيب وعمر فتحي ، انا ما اعرفش فلما ييجي شاهد موظف كبير ويكذب امام حضراتكم ويردد مايدل على انه لايقدر المسئولية ولا الامانة التي يجب ان يفهم الشاهد انها امانة كبيرة، يبقى لايؤخذ بشهادته

وجوه لا تطمئن

وخلص من مناقشة اقوال الشهود الى القول بان هؤلاء الشهود تآمروا على هذه الشهادة . وان القاضي الجنائي لايكتفي بتلاوة اقوال الشهود في الورق ولكن يحرص على احضارهم امامه ليرى وجوههم .. وانا شخصا لم اطمئن على وجه احمد عبد الهادي ولا الى طريقته في القاء شهادته ..

ومضى الاستاذ ابو زيد يقول ان شهادة هؤلاء الشهود شهادة تخلق وتصطنع وانهم وهم يجتمعون الاشاعات شايفين بيت عمر فتحي وبيت النقيب في الشارع ولو كان فيه بيت تالت كريم ثابت كانوا قالوا عليه ايضا ، فهم يخلقون هذه الاشاعات بعد بناء بيت عمر فتحي ، ولو كانت هذه الاشاعات لها اثر رجعي ، اي وجدت قبل بناء هذين المنزلين ، كان معلهش ، ولكنها وجدت وخلقت بعد بناء هذين البيتين ، وطريقة الشهادة تدل على ان الاشاعة ليست في مرتبة اليقين وخلقت حديثا جدا .. وعلشان كده جاءت بالصورة المضطربة التي لاتطمئن القاضي ابدا ..

القندور وافق على العملية

وقد جاء السيد القندور اليكم في ثوب المدافع عن الصالح العام واذا به هو الذي يسطر بقلمه وتوقيعه ان السور لايعمل على حساب الجيش بل على حساب البلدية .. فلما تقول هذا تبقى موافق على العملية ام لا .. وقد قال امامكم ان هذا الشارع لم يكن للصالح العام ، ويوقع قبل يوم ٢٣ يوليو بان السور يتعمل ، بل وقال ايضا ان كل مايطلبه الجيش من البلدية يعمل وينفذ وكان معروفا ان قائد الجيش وقتئذ هو الملك السابق

ليس مهندسا

فلما ييجي القندور امام المحكمة ونسأله هل ضروري انشاء هذا الشارع فيقول انا مش مهندس . ثم يقحم نفسه ويقول « انه مش ضروري » فبأي حق تقول هذا الكلام وانت لست مهندسا ولا تفهم في تخطيط الشوارع شيئا ، انا افهم ييجي مهندس تخطيط ويزدي الشهادة اما ان يزتي بشخص ليس مهندسا او يزتي بمهندس مجاري ليبدوا برأي في موضوع لايفهمونه .. لان تخطيط المدن هم لايفهمون فيه شيئا .. ثم يرددون اشاعات والرجل الصادق حين يشهد لايردد اشاعة ، وقد تردى هؤلاء الشهود في شهادتهم وبين انهم يتخيلون ، ويرددون اشاعات كاذبة

استراحة

ثم رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة الحادية عشرة الا ربعا .

وفي الساعة الحادية عشرة واثنان اعيدت الجلسة واستأنف الاستاذ ابو زيد مرافعته فقال :

الدستور نص على الرغبات السامية

يأتي بعد هذا مسألة الرغبة السامية التي عول الشهود عليها لتهويل الواقعة . وهذه الكلمة لم يشهد بها احد ولم تأت في الاوراق الرسمية . والذي يهم الدفاع في هذا الصدد ان الرغبات السامية قبل ثورة الجيش المباركة لها وجود في نظامنا الدستوري والبرلماني . لانها في حكم الدستور الملغى وعند مناقشة سلطات الملك نص في الدستور على ان للملك الحق في ان يرأس مجلس الوزراء وان يجري رأيه .

ودلل على ذلك بآراء الدكتور السيد صبري والدكتور وحيد رأفت والدكتور عثمان خليل

مجلس الوزراء يشكر فاروق

ومضى يقول انه في عهد حسين سري رأس الملك مجلس الوزراء وابدى رغبات في هذه الجلسة وبعد انتهاء المجلس وعودة الملك للسراي انتقل المجلس للسراي وشكر الملك على رياسته للمجلس فرد عليهم قائلا « لاشكر

على واجب » وقال المحامي ان معنى ذلك ان الملك يرى ان رياسته لمجلس الوزراء امر واجب وكان مجلس الوزراء يرسل دول المجلس الى السراى . والحمدلله ان الحكومة الحاضرة تضع دستورا جديدا يصون حقوق الشعب ، تطبيقا للدستور الملغى كانت الرغبات السامية قائمة وموجودة . فمش مسالة الرغبة السامية دى اللى تجعل الشهود يهولوا فيها قوى لانها كانت قبل يوليو سنة ١٩٥٢ قائمة فى الدستور .

ومضى يقول ان مصطفى فهمى تلقى خطابا من نائب مجلس الدولة بان هذا الشارع قرر انشاؤه من سنة ١٩٠٠ وانه مادام فيه رغبة فى عمله فاعملوه بسرعة . فهل يلام مصطفى فهمى على هذا ؟ . انا اذا اردت ان اوزع المسئولية بالقسطاس ما اجبش مصطفى فهمى لوحده هذه الرغبة جاءت وايدتها جهة قضائية .

ثم قال المحامي انه لامحل الان للقول باننا كنا بنقلد رغبة سامية لاننا اذا فتحنا هذا الباب سنجد اشياء كثيرة واخطاء جمة اركبت فى العهود الماضية باسم الرغبات السامية وكان الملك ماحدش يقدر يقول له شيء لما كان حد يعمل له بصباعه كده كانت النيابة العامة تريه مالم تره عين ولم تسمع به الاذن

اما قول النيابة بان مصطفى فهمى اسرع فى تنفيذ المشروع وهذا له علة فهو غير صحيح فانا شايف انه لم يسرع لان شارع روفر مر فى سبعة شهور ، وانا عملت ٦٠٠ متر فى شارع المعسكر الرومانى فى ثلاثة اعوام ثم انه رجل كان طابعه السرعة وهذا طابع الناس اللى نشأوا فى المدرسة القديمة

الاحتياطي لا لزوم له

وانتقل الى الكلام عن الميزانية وقال ان النيابة تعيب علينا اننا اخذنا تكاليف هذا المشروع من الاحتياطى وهذا فى رايها ليس خطأ فالاستاذ القونى يرى فى كتابه الا لزوم للاحتياطى مطلقا طالما ان الحكومة تستطيع ان تفرض الضرائب وانه يجب الانتفاع بالاحتياطى فى المشروعات العامة . لان فكرة جعل الاحتياطى من آثار عهد الاحتلال

يهتم بالاحياء الفقيرة

ومضى يقول ان مصطفى فهمى كان يهتم جدا بالاحياء الفقيرة والحساب الختامى للميزانية يظهر بكم بوضوح انه كان يهتم بهذه الشوارع فى المناطق الفقيرة

واستطرد يقول ان مصطفى فهمى حين جاء للبلدية كان هذا الشارع فى منطقة داخل المعسكر فلما يجى امر عال لم ينفذ من سنة ١٩٠٠ بسبب وجود قوات الاحتلال ويجد ان هذا الشارع كان على خط تنظيم وفيه مجارى ايضا وفى اجمل منطقة وبراه غير مرصوف وشكله اغبر

فلما يجى مدير البلدية وهو رجل مثقف وطاف اوروبا كلها ويجد شارع بهذه الصورة هو الوحيد الذى لم يرصف وهو الوحيد المشوه لان جزءا منه رصف والجزء الاخر لم يرصف فلما يقوم برصفه فلا جناح عليه . ولما يجى فى حدود سلطته ويصلح هذا الشارع ويتصرف بحرية فلا تثريب عليه . والمشرعين قالوا انه لايصح للقضاء ان يعقب على المشروعات التى يقوم بها الموظف العام فى حدود سلطته التقديرية

آثار هامة

ثم رد على قول النيابة ان الاثار الموجودة فى هذا الشارع والتى تعلل بها المدعى عليه فى رصف الشارع لا اهمية لها . فقال انه اخذ راى الاستاذ حسين حسن وهو من علماء الاثار من قيمة الاثار الموجودة فى هذا الشارع فقال انها من اهم الاثار الموجودة عندنا وهى عبارة عن مقبرة انشاها الامبراطور اغسطس لتذكره بانتصاراته على انطونيو .

وخلص الى القول بانه لايمكن ان يقال ان هذا الشارع انشىء لمصلحة النقيب وانما انشىء للمصلحة العامة

ثم انتقل الى التطبيق القانونى فقال ان نومسيون البلدية له نائب عام مختلط ومؤلف تاليفا فانونيا وكان يستطيع ان يعترض على تنفيذ المشروع . والنيابة تقول ان مصطفى فهمى كان دكتاتورا فهل يعقل ان القومسيون اللى فيه الناس دول كلهم يخضعون لمصطفى فهمى ؟ !

وبعد القومسيون يكون الوزير هو المسئول وهو صاحب الكلمة الاخيرة وعنده مكتب فنى ناقش المشروع ووافق عليه فلا مسئولية اذن على المدعى عليه .

وختم مرافعته بطلب البراءة ثم رفعت الجلسة

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/٣/١٢

قضية طريق العجمى

محاكمة هنو ومصطفى فهمى فيها

كانت محكمة الثورة قد قضت ضمن الحكم الذى أصدرته فى قضية فؤاد سراج الدين بالزام عبد المنعم هنو برد المبلغ الذى انفق فى انشاء طريق العجمى

ومستظر هذه القضية امام محكمة الغدر يوم ٢٢ فبراير ، وقد وجهت التهمة الى المهندس مصطفى فهمى وزير الاشغال السابق وعبد المنعم هنو .

وترى النيابة ان حكم محكمة الثورة المشار اليه فيما يتعلق بالمتهم الثانى لايحول دون محاكمته فيما يختص بارتكابه جريمة الغدر ، ولذلك سوف تنظر القضية بالنسبة للمتهمين

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/٢/١٤

مصطفى مرعى يتحدث عن بواعث قتل عبد القادر طه

مصدر الاتهام شائعات فردية وخيالات من تقرير لضابطين

النيابة تتجاهل تقرير الطبيب الشرعى عن السلاح الذى استخدم فى الجريمة .

استأنفت محكمة جنايات القاهرة امس النظر فى قضية مصرع المرحوم عبد القادر طه ، فعقدت الجلسة فى الساعة التاسعة والنصف صباحا برياسة الاستاذ الدكتور كامل احمد ثابت وعضوية الاستاذين احمد مختار وكامل البهنساوى المستشارين ، وترافع الاستاذ مصطفى مرعى المحامى عن المتهم الخامس الاميرالاى احمد كامل ، فتحدث عن الباعث على الجريمة ، فقال ان النيابة حشدت اجابات متعارضة متضاربة على هذا السؤال ، ونسيت المصدر الاول للجريمة ، وهو حسين سرى عامر كما قال المجنى عليه نفسه قبيل وفاته ، ونعى على النيابة انها لم تقم بتفتيش منزل حسين سرى عامر اثر اتهامه صراحة ، كما انها تجاهلت تقرير الطبيب الشرعى عن السلاح الذى استخدم فى الحادث مع انه يعد قرينة هامة قد ترشد الى القاتل او محرضه ، وتحدث عن اساس اتهام السراى بالتحريض على قتل عبد القادر طه ، واشار الى انها هى التى تولت علاجه ، حينما كان مريضا فى المستشفى ، وعملت على ترقيته ومثل هذا الاجراء لايتفق مع الاتهام وختم مرافعته بان المصدر الحقيقى للاتهام هو الشائعات والاستنتاجات واقوال خيالية فى تقرير ضابطين ، ونشر فيما يلى مادار فى الجلسة

الدكتور عزيز فهمى

ثلاث برقيات للمحكمة

على اثر عقد الجلسة قال رئيس المحكمة انه تلقى ثلاث برقيات الاولى من السيد محمد شقيق القتيل ينفى فيها علاقة المجنى عليه بالشيوعية والثانية من السيد رفيق الطرزى ينفى فيها ماذكره الاستاذ حمزاوى عنه .

والثالثة من المعتقل ناروق حافظ

مرافعة الاستاذ مصطفى مرعى

ثم وقف الاستاذ مصطفى مرعى المحامى . وترافع عن المتهم الخامس الاميرالاى احمد كامل فاستهل مرافعته بقوله ! كلمة رثاء للفقيد رحمة الله عليه ، وكلمة عزاء لزوجه ،ويستوى ان يكون بطلا قوميا كما صورته النيابة ، او شخصا عاديا ، فهو مواطن على كل حال

وقد قالت النيابة ان الدعوى دعوى تاريخية

وانى مع احترامى لها ، لا اقرها على هذا القول والدعوى باحضرات المستشارين تمثل عهدين مختلفين هما عهد قديم واخر حديث فالمؤرخ للعهد القديم ثم تؤرخ للعهد الجديد

الباعث على القتل

ونتكلم عن الباعث على القتل ، فقال ان هذا الباعث اجابت عنه الاوراق اجابات متعارضة حشدتها النيابة حشدا ، وسناقشها وذلك ، ولكن علينا اولا ان نتساءل ما هو الباعث على الجريمة هو عامل نفسى مصدره الكراهية والحقد ، واذن فالعدو وحده هو مصدر الباعث فاذا لمسنا الباعث على الجريمة وجب علينا ان نبحث عنه فى صفوف اعداء عبد القادر ، فالمتهم عليه هو المصدر الاول الذى يلزم ان يتجه انى تعرف الباعث

من العجب ان تحشد النيابة ماتحشد من البراءات ، وتنسى المصدر الاول ، ولحسن الحظ ان هذا المصدر تكلم قبل ان يموت ، فماذا قال ؟!

قال مرعى مليكه فى بدء التحقيق ، قلت له تتهم من فقال اتهم سرى عامر وقال اتهم على حسنين

ثم سأله نائب المامور فاجاب اتهم على حسنين لانه استدرجنى واتهم ايضا سرى عامر

ورئيس النيابة ينتقل اليه فى الساعة العاشرة والنصف ليلا فيقول له عبد القادر طه ان مدبر هذا الحادث هو سرى عامر لانه سبق ان اتهمنى بالشروع فى قتله مع اليوزباشى مصطفى كمال صدقى .

هذا هو منطق القتيل باحضرات المستشارين مقولا على ثلاث مرات متعاقبة ، وقد احس ان الشر اتاه من هذه الناحية

ونرجع الى الاوراق فنجد انه سبق ان اسند سرى عامر الى عبد القادر تهمة الشروع فى قتله كما قرر وهو فى حشرجة الموت ، ولما وجه اليه تدبير الحادث واشتراكه فيه مع مصطفى صدقى ، قال الفقيد ، اذا كانت الصداقة توجب الشبهات فأنا لا استطيع ان اعلل سبب الاتهام

وحينما يقع الاعتداء على عبد القادر يرجع الى نفسه فلا يجد غريما يسدد اليه الاتهام سوى سرى عامر

اما مصطفى صدقى ، فلنضمه فى مرتبة ولى الدم ، لان الزوجة المسكينة لم تتهمه ، فمن اين اتى الشر اذن ؟!

طه ليس له اعداء

وماذا قال مصطفى صدقى حينما سئل ، قال ان عبد القادر طه ليس له اعداء ، فلما اطلق النار على سرى عامر ، اتهمنى ، فلما علم انى كنت بعيدا اتجه باتهامه الى عبد القادر طه ، ولما سئل عن علاقته ما بين على حسنين وسرى قال انا لا استطيع ان اتهم احدا آخر ، ومن الجائز ان يكون سرى عامر اتفق مع على حسنين .. فلما سئل عن فردوس قال ان فردوس ذات علاقة مع سرى عامر ..

فلما سئل مصطفى عن بيان عربات الفورد فى سلاح الحدود ، اجاب بوجود عربات منها بالسلاح - وسئل مرة اخرى فقال انه يتهم بمراجعة سرى عامر ، وانه سيتحمل كل ما سيترتب على هذا الاتهام اذن . القتيل يتهم سرى عامر ولا يتهم غيره الى ان يموت . وصديقه يتهم سرى عامر ولا يتهم غيره . وتدل ظروف الحال ، على ان الاتهام جد غاية الجد

ولو كنا فى جناية عادية ، وفيها هذا الاتهام فكان يجب ان يستدعى حسين سرى عامر وفحص بيته ، كل هذا كان يحدث يوم تجمعت فى الافق الشبهات ولا نقول ادلة ، بل هى شبهات كانت تقضى التحقيق فورا ..

والذى حدث باحضرات المستشارين هو ترك حسين سرى دون ان يسأل ، ودون ان يفتش ولا يشعر ان اتهاما ضده الى يوم ٣١ مارس

ويتفضل احد رؤساء النيابة بعد ذلك بتفتيش مكتبه فيجد طبنجة محشوة بالرصاص كان يحتفظ بها منذ الشروع فى قتله كما قال لجد الضباط

مقارنة بين السلاح

واخيرة لماذا حركت القضية .. يفتش مكتب سرى عامر بعد ايام من الواقعة وحين يفتش توجد طبنجة ورئيس النيابة يرجع الى محضره وفيه يتساهى بين السلاح الذى اغتيل به عبد القادر بين مقذوفيها ، ومقذوفين وجدا فى جسم القتيل وارسل الورق الى الطبيب الشرعى للفحص . وفى ١٥ مايو يصل الرد للنيابة بان المسدس المضبوط صالح للاستعمال ويعتبر من الاسلحة النارية القصيرة عيار ٩ ملليمتر ، وتفيد الصفة التشريحية بان المقذوفين اللذين وجدا بالجثة من سلاح نارى قصير كمسدس عيار ٩ ملليمتر . !

سرى عامر بعد ايام من الواقعة وحين يفتش توجد طبنجة ورئيس النيابة يرجع الى محضره وفيه يضاهى بين السلاح الذى اغتيل به عبد القادر بين مقذوفيها ، ومقذوفين وجدا فى جسم القتيل وارسل الورق الى الطبيب الشرعى للفحص . وفى ١٥ مايو يصل الرد للنيابة بان المسدس المضبوط صالح للاستعمال ويعتبر من الاسلحة النارية القصيرة عيار ٩ ملليمتر ، وتفيد الصفة التشريحية بان المقذوفين اللذين وجدا بالجثة من سلاح نارى قصير كمسدس عيار ٩ ملليمتر . !

قرينة .. قرينة هامة .. ولكن النيابة باحضرات المستشارين تجاهلتها لان الدعوى قيدت ضد على حسين ومجهولين !

وهكذا انتظرنا حتى يأتى الطبيب الشرعى نتيجة فحص السلاح ورايه فيه ورايه فى قذيفته وبالقذيفتين الموجودتين بالجثة

ومع ذلك تقيد القضية ضد على حسين ومجهولين ويعيش سرى عامر فى مخدع يفيض بالهدوء والسكون !

النيابة تثور بعد الثورة !

وحينما تاتى الثورة ثورة الجيش تثور كما ثور انا على هذا الاجراء فيقول المحقق فى ٢٩ يوليو ان النائب العام طلب مراجعة الاوراق

وحتى هذا الحين لم يكن المقذوفان الموجودان فى جسم القتيل معروف مقرهما ولا اين هما ورئيس النيابة يقول بعد جهد جهيد انه عثر عليهما ..

واشار النائب العام بسماع اقوال كثيرين من بينهم مصطفى صدقى ، ومصطفى يسار للمرة الثالثة ويسأل بعد العهد الجديد .. يسأل فى ٢٣ اغسطس عن معلوماته الجديدة ، فيقول باحسبه للظروف الماضية لم يكن مستطاعا ذكر كل شىء وبينطلق لسانه فيتحدث عن توافه فى صحف متعددة

معطى يسأل بعد الجهد الجهيد يشهد كامل ، فلا ياتى بجديد فما معنى ذلك ... انه لايزال على ماكان عليه من ان حسين سرى عامر هو الذى دبر الحادث ولا يذكر الملك ، لانه لا يعرف قاتلا دبره وقتل عبد القادر سوى سرى عامر

وتابع المحقق تحقيقه فى هذا الاتجاه وحيه وحده .. وتصل عريضة مجهولة من بتسيون ايزيس فيتضح صلة على حسين بهذا البتسيون وحتى ٦ سبتمبر يسير التحقيق وهدفه الذى يستهدف اليه هو حسين سرى عامر ، فهو الخيط الوحيد الذى بين يديه

ولكن الاحداث تتعاقب بعنف فقد كنا فى ابان ثورة وانفعال وعواطف هائجه وسخط بالغ ... على الملك ، وعندئذ بدأ الرواه يذكرون انه قاتل وسفاح وسارق ، وتناول الرواه حاجات كثيرة بان للملك عصابة تقتل وكانت هناك قضايا فى السنتين الاخيرتين لها ظروفها وملابساتها ، ولم ينته تحقيقها الى ضبط الفاعلين ومن هنا بدا اتهام فاروق بالتحريض على قتل البنا ومحمد زيدان

العاطفة وجهت الاتهام

والعاطفة الجامحه وجهت الاتهام الى ماوجهت واقدم لكم مثلا .. قضية الاعتداء على رفيق الطرزى المضمومة فى الدعوى والتى وقعت فى سنة ١٩٤٩ لم يشر احد لا رفيق ولا غيره لا من بعيد ولا من قريب الى السراى ..

حسين سرى عامر

وحين ثارت النفوس وسخط الناس على الملك اتهموا السراى وقد اعدت النيابة مذكرة لاعادة تحقيق قضية رفيق الطرزى الذى ابدى اقوالا مفادها ، ان الحادث وقع بتدبير السراى وان الجناة من رجالها .. لانه كان يساهم فى نشاط الطلبة سنة ١٩٤٦ ويعتنق المبدأ الوفدى ومن المتطرفين .

ولما وقع حادث كوبرى عباس وتولى الحكم اسماعيل صدقى واضطهد الطلبة ، انسحب الطرزى الى متفارط وحاول ان يخلق فيها وعيا سياسيا ضد المستعمر وطبع منشورات ضد الملك السابق ولهذا حاولوا قتله

هكذا قال الطرزى ونحن نقول ان رفيق طول عمره وفدى ووالده من اعمدة الوفد وطول عمره متطرف . ولكن الجديد فى الدعوى ان تكون ضد الملك ليكون المجنى عليه من الاعداء الكبار . واضاف المجنى عليه انه مما يؤيد نسبة الحادث للسراى ، محاولة ارجاعه الى اسباب نسائية

وهذا مثل اخذته من بين القضايا اعرضه على هيئة المحكمة الموقرة

ولكى يجوز للمجنى عليه ان يتهم ملكا . يجب ان يكون رجلا عاما يضيق به الطغيان وعلى هذا يتحدث رفيق . . بانه كان . . ثم كان . . ثم كان . !

شىء آخر لقد اتهم سرى عامر بالخيانة فى اوائل سبتمبر «وحركم امام محكمة عسكرية» . هذا خيط بين ايدينا لشذعه ، ولكن امامنا اضخم وافخم . . امامنا الملك السابق ولن يخرج من التهم الموجهة اليه وان وزن سرى

هيئة محكمة الجنايات برياسه المستشار الدكتور كامل ثابت وهى تستمع الى مرافعة الاستاذ مصطفى مرعى

عامر دون وزن الملك السابق اذا قيس به . .

وبهذا وجه الضابطان محى الدين ع.ق والغمراوى الاتهام الى الملك فى قضية عبدالقادر طه . . وعللا هذا الاتهام باتهام المجنى عليه فى قضايا عطا الله وسرى عامر ومعاداته للسراى.

نفس الاسلوب الذى استعمل فى قضية الطرزى تماما . . اذ ينفخ فى صورة عبدالقادر وتجعل منه بطلا قوميا يناطح الصخر ويناجز الطغيان . . النموذج الذى كان ينقل عنه كل مجنى عليه يقدم مرضاة للعهد الجديد فيقدم بطلا قوميا ، نازل فاروق وحاربه فلم يسع فاروق الى ان يشرع فى قتله او يقتله . .

مؤامرة الفريق عطا الله

فهؤلاء لم يجدوا من يحاسبهم لان الشعور فى فجر الثورة تواقة الى اتهام الملك فمؤامرة عطا الله اغضبت الملك وكانت مؤلفة من ثمانية ، سبعة ضباط وواحد مدنى ضابط هو عبدالقادر طه

وهو فى آخر القائمة فلو كان القول صحيحا . . فلماذا لم يقتل الضابط السبعة الذين هم احياء يرزقون ويقتل فقط عبد القادر طه

يحدثنا الدكتور يوسف رشاد فيقول عن حادث عطا الله . . ان تقريرا وصل لفاروق يتضمن ان بعض الضباط ينوون قلب نظام الحكم وكان مرفقا به منشور وكنت انذاك فى القبه فاطلعنى فاروق على التقرير والمنشور ، وكان كله طعنا فى عطا الله ،وختم بعبارة « سر على بركة الله يا قائدنا الاعلى . . »

فلما سألنى رايى افهمته ان منشورا يحمل هذه العبارة لايمكن ان يكون ضد الملك . ولا ان يرمى الى اتهام الضباط بالشيوعية . فكان رد الملك « انت يايوسف لاتعرف الجيش » **فانا عارضت الملك فى هذا الراى وانقطعت عن** السراى مدة اسابيع حتى ظهر فساد عطاالله وانشاله من الخدمة

ثم استطرد الاستاذ مرعى ، فذكر ان محمد حسن السليمانى قال ان الملك ظن ان هؤلاء الثوار كانوا ضده ولما علم انهم ضد عطاالله . . لم يأمر بمحاكمتهم

ونحن نتكلم عن شخصية القتيل ونصوره فى صورة رجل عام يقوم بمهام ضخمة ، قالوا عنه انه كان فى كتيبة عبد العزيز ولا شك ان احمد عبد العزيز كان مفخرة كما قامت هذه الكتيبة باعمال مجيدة . فهل كان الملك عونا لهذه الكتيبة او ضدها استمعوا الى قول يوسف رشاد انه يقول أن فاروق كان متحمسا لها ويمدها يوسف بالذخائر ، ونحن لاندافع عن فاروق وانما ندافع عن هؤلاء المتهمين

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نشرات الحرس الوطنى

ثم عرض المحامى لاقوال مصطفى صدقى وكيف كان يساعد عبد القادر طه فى طبع نشرات الحرس الوطنى لتحرير الشعب وكيف كان يكتب عليها شعار القائمين بها ، وهو رد المعتدين على مصر . وقد صدرت منها خمسة منشورات الى ان اتهم مصطفى فى حادث عطا الله وهاهو الفقيد يعمل مع مصطفى نشرات ، ولكن ليست ضد فاروق بل ضد الحامية العربية وعزام والنقراشى ، ويحكم على مصطفى ولا يحكم على زميله ثم يصدر عفو فمن اى نوع من الثوار عبد القادر ؟

وبعد ان اشار المحامى الى مرض عبدالقادر واهتمام يوسف رشاد به واستحضار الدواء له من صيدلية السراى ، قال ان ترقية عبدالقادر كانت بالاستمانة بالدكتور يوسف رشاد ايضا

فهل هذا يتفق مع الاتهام ؟ ؟

ومضى فقال ان السيدة ناهد قالت انه بعد حادث سرى عامر ، تحدث اليها الملك تليفونيا وقال لها انه سيجئن

الولدين ، مصطفى وصاحبه

ولما تسال السيدة فى التحقيق تقول أنها حذرت مصطفى علشان يأخذ باله ، ولم تذكر شيئا عن عبد القادر طه . ثم يقترى مصطفى قرية ضخمة فيقول انه لم يكن من رايه ان يحدث انقلاب عسكرى بل كان من رايه قتل الملك ، وانه كان يدبر مع عبد القادر وعزيز فهمى خطة للخلاص من الملك بقتله

ثم اتضح كذبه وتضاربه . والعجيب ان ياتى بعد ذلك ويطلب الادلاء بأقوال جديدة يقول فيها ان القتيل كان مسلطا عليه للتجسس لمعرفة من هو « موريس » . وقال اخيرا ان القتيل كان مسلطا لقتله هو

اتهام لمجرد الشبهة

وكانت الساعة قد بلغت منتصف الساعة الثانية عشرة فرفعت الجلسة للاستراحة

ثم عادت المحكمة الى الانعقاد فى الساعة الثانيه عشرة واستانف الاستاذ مصطفى مرعى مرافعته فقال : ان الضابطين شفيق والغمراوى اعتمدا فى تقريرهما على ان السراى هى القاتلة واراد ان يدخلا من يرسم خطة الاغتيال .. ومن عساه يكون ؟

اتجهت الشبهة نحو الاميرالاى محمد وصفى فى قضية البنا ، فاتجهت اليه الشبهة فى قضية عبد القادر . ولماذا وصفى بالذات ؟ لان الشائمات تقول بذلك ؟ ودليل العلم بهذه الشائمات أن أحد الضابطين حينما سئل عن تعليل اتهامه ، أجاب بأنه وصل الى القيادة ما يدل على أن وصفى هو مرتكب هذا الحادث اذن فهذه الشائمات تكفلت أن تعطينا « بطلا » هو وصفى .

وجدت الشائمات أن الاميرالاى محمود عبد المجيد اعتقل فى قضية البنا وقالت أنه اعترف على نفسه .. وعند ذلك يقول لنا الضابط الغمراوى فى الجلسة أن « المصدر » أكد له هذا الاعتراف ، وفى نفس الوقت لايجزم بعلاقة عبد المجيد بأحمد كامل

والشائعات التى اتهمت وصفى هى التى اتهمت عبد المجيد ، وهى التى اتهمت أحمد كامل ايضا

وما دامت الجريمة وقعت على مقربة من بيت اسرة سليم جابر فالشائعات تقول انها هى التى باشرت القتل ..

وهكذا صور الضابطان من الشائعات تهما وكتباها فى تقريرهما ووزعا الاتهامات حسبما يريدان ... ! !

فهل هذا الكذب يتفق مع الاصول المرعية حتى فى ابسط الحوادث ؟ ؟

هل لنا ان نستند فى تحقيقاتنا على اقوال خيالية .. وشائعات فردية ؟

يربط تقرير الضابطين العلاقة بين سرى عامر ومحمد حسن السليمانى ، ثم يربط هذا بالاميرالاى احمد كامل ، ثم هذا بالاميرالاى محمد وصفى ،

وان الحادث تم بين كامل ووصفى وعامر

ولما يسأل احد الضابطين عما ذكره عن اسرة جابر بالسبة للقتل ، يقول انا لا استطيع ان اقول ذلك بل هو استنتاج لوقوع الجريمة على بعد ٢٠ مترا من منزل الاسرة

يعملان معا فى السراى

وبعد ان ناقش المحامى تقرير الضابطين وعلاقة محمد حسن بالاميرالاى احمد كامل قال انهما يعملان معا فى السراى ..

ثم اشار الى ماقالته السيدة ناهد رشاد

الاميرالاى احمد كامل

فى التحقيق ، من ان علاقتها وزوجها باحمد كامل كانت وحشة جدا فهل هذا يتفق مع ماقيل من انه رقى استثنائيا ؟

لقد ذكر الاستاذ المراغى وكان وزير الداخلية ان احمد كامل لم يزره فى الوزارة الا مرة واحدة وان رئيس الوزراء اوصى بترقية بعض الضباط من بينهم القائمقام وصفى الى رتبة الاميرالاى ولم يكن احمد كامل من بينهم

واكد الاستاذ مرعى تردد وصفى على السراى ولكن الاوراق ليس فيها مايفيد كثرة تردده على احمد كامل بالذات غير انه حين ينزل من سيارته كان يسأل الحراس عنه ، وخلص من ذلك الى قوله انه لا علاقة بين كامل ووصفى بالصورة التى تالوها ورددوها

ماذا بقى فى تقرير الضابطين ... بقى محمد حسن وهو برغم الوضع الذى كان فيه فقد كان يتحدث باسم سرى عامر ، لانه صديقه ، ويتحدث باسم الملك ، فهو اذا قلب المؤامرة..

هكذا جاء فى تقرير الضابطين . كما جاء فيه ايضا اتهام الاميرالاى احمد كامل .. وهو اتهام جاء بالاشاعات والاستنتاجات فمتى كانت باحضرات المستشارين الاشاعات والاستنتاجات ادلة اتهام ؟

فى القضية باعثان

وخلص الاستاذ مرعى الى القول، بأنه حتى الآن ظهر فى القضية باعثان، الاول قال به القتيل نفسه. وهو ان حسين عامر ضالع فى الجريمة. والثانى بعد الثورة .. وجاء به ضابطا المباحث، بأن الجريمة نتيجة لتدبير السراى ، ونفخ فى الصور ليكون عبد القادر بطلا

فلو كان الذى قتل مصطفى صدقى ، لكان الوضع غير الوضع ؛ وهو الذى كان يزاحم فاروق فى صديقته ، حتى يقال ان الملك ضاق به فيتطوع وصفى حسبما قيل ويتطوع للتخلص منه ، ولكن الذى حدث ان فاروق لما تضايق من صدقى، اتخذت التدابير لابعاده الى العريش

استمرار المرافعة لجلسة اليوم

وعند هذا القدر من المرافعة كانت الساعة الثانية فرفعت الجلسة على ان تستأنف المرافعة فى جلسة اليوم

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/٢/٢٣

المهندس مصطفى فهمى أمام محكمة الغدر

المدعى عليه يقول ألا مصلحة له فى إنشاء طريق العجمى

عدول شاهد الإثبات المهندس احمد غانم عن أقواله فى التحقيق

بدأت محكمة الغدر امس النظر فى قضية طريق العجمى المدعى عليه فيها المهندس مصطفى فهمى وزير الاشغال السابق ، فناقشته فى الادعاء المقام ضده فنفاه وقال انه لم يتدخل فى انشاء هذا الطريق ، ولو انه اراد استغلال نفوذه لعاين المنطقة ، واشر على الاوراق ، واتخذ اجراءات التنفيذ

وبعد ذلك استمعت المحكمة الى شهادة اثنين من شهود الاثبات هما المهندس احمد غانم مدير مصلحة الطرق السابق ، والمهندس محمود فريد المفتش بمصلحة الطرق

ومما يوخذ ان الشاهد الاول عدل امام المحكمة عن الاقوال التى ذكرها فى التحقيق فيما يختص بمن اقتراح انشاء هذا الطريق عند الكيلو ١٧ . فقد ذكر فى التحقيق انه المهندس مصطفى فهمى وقال امس انه السيد فؤاد سراج الدين

وقال الشاهد الثانى ان المهندس مصطفى فهمى لم يقترح المنطقة ، التى انشىء فيها الطريق

ثم رفعت الجلسة فى الساعة الثانية الا ثلثا ، وتقرر ان تعقد صباح اليوم لسماع بقية شهود الاثبات وهم شاهدان

المهندس مصطفى فهمى ومحاميه الاستاذ حسين ابو زيد فى اثناء نظر القضية

وفيما يلى تفصيل مادار فى الجلسة

الجلسة

عقدت الجلسة فى الساعة التاسعة والثلث برياسة المستشار الاستاذ ابراهيم خليل وعضوية المستشارين محمد على جمال الدين وحسن جلال والقائمقام محمد فريد عبد الله والبكباشى محمد عادل لطفى والقائمقام ابراهيم سيد . وقائد الجناح سعد الدين الشريف وممثل النيابة الاستاذ فخرى عبد النبى ،وقام بالسكرتيرية الاستاذ مراد مراد احمد

وحضرالاستاذ حسين ابو زيد المحامى للدفاع عن المدعى عليه

قرار الاتهام

وعلى اثر عقد الجلسة نودى المدعى عليه ، وتلا الرئيس قرار الاتهام وهو :

المدعى عليه بوصفه مديرا لبلدية الاسكندرية ثم وزيرا للاشغال ـ استغل نفوذه للحصول على فائدة للغير من احدى السلطات العامة واجرى لنفس الغرض فعلا من شانه التاثير بالزيادة فى اثمان العقارات وذلك بان طلب الاستاذ فؤاد سراج الدين وهو وزيرللمواصلات فى شهر يوليو سنة ١٩٤٩ من مدير مصلحة الطرق والكبارى انشاء طريق يوصل بين طريق الاسكندرية ـ مرسى مطروح وبين ساحل البحر الابيض عند منطقة العجمى واحالة الى المدعى عليه الاول كى يحدد له مكان انشاء الطريق المطلوب ، فاقترح هذا الاخير وهو مديرالبلديه فى ذلك الوقت انشاء الطريق عند الكيلو ١٧ وبناء على ذلك امر مدير المصلحة بادراج مصاريف المشروع فى ميزانية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ غير ان المدعى عليه الاول ـ وقد صار وزيرا للاشغال استعجل التنفيذ فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ مما حدا بمدير المصلحة ان يحرر لوزارة المواصلات مقترحا تدبير مبلغ ثلاثة الاف من الجنيهات فى ميزانية ١٩٤٩ـ١٩٥٠ ومن وفورات اعتماد الباب الثالث اعمال جديدة وادراج باقى المبلغ المطلوب للتنفيذ فى ميزانية السنة التالية حتى يمكن تنفيذ المشروع فورا تحقيقا لرغبة عبد المنعم عنو الملحة فى استعجال التنفيذ . وقد تم كل ذلك من المدعى عليه بناء على طلب هنو الذى يملك ٣٢ فدانا بهذه المنطقة عنى ساحل البحر وتربطه بالاستاذ فؤاد سراج الدين رابطة المصاهرة وبالمدعى عليه رابطة الصداقة وتم انشاء الطريق فى هذه المنطقة بالرغم من ان مصلحة السياحة كانت قد طلبت انشاءه عند الكيلو ١٤ كى يكون قريبا من المدينة وييسر الانتفاع بهذه المنطقة فى الاسطيف وترتب على انشائه ان ارتفعت اسعار املاك المدعى عليه الثانى ارتفاعا ملموسا وهو ماقصد اليه كل من المدعى عليه والاستاذ فؤاد سراج الدين من اقتراح انشاء الطريق وسرعة تنفيذ هذا الاقتراح .

خارج اختصاص البلدية

واجاب المدعى عليه قائلا :

هذا غير مطابق للواقع ، تعرفت بالسيد عبد المنعم عنو فى حوالى سنة ١٩٤٧ كمدير للبلدية وكل الناس يتمرنون بى ، وفى سنة ١٩٤٨ طلب منى ان اعمل له شارع ليصل طريق اسكندرية ـ مرسى مطروح ليوصل الى البحر ولم يحدد المنطقة فكان ردى عليه نورا ان هذا العمل خارج عن حدود الاسكندرية وليس من اختصاص البلدية وانتهى الامر عند هذا الحد .

وبعد ثلاثة او اربعة ايام من هذا التاريخ كنت فى القاهرة فزارنى المهندس احمد غانم مديرعام مصلحة الطرق والكبارى فى مكتبى وبيده خريطة مساحية وقال لى حرفيا : لقد امرنى الوزير بمقابلتك للتحدث معك فى طريق يرغب فى شقه ووصفه فى جهة العجمى ووجدت انه مبين بالخط الاحمر على الخريطة فكان الطريق فقلت له ان هذا الموضوع يختص بكم فلماذا ارسلك لى ؟ فقال لتشترك معنا فى الراى فقلت له ان هذا غير معقول ولا يمكن لشخص ان يقوم بشق طريق ، وهو جالس على مكتبه .

وعلمت فى اواخر سنة ١٩٥٣ من المهندس محمد وانت انهم لما لم يحصلوا منى على اى بيان اتجهوا له بصفته كبيرمهندسى

تحذير من السيدة مارى كوينى

الحارسة القضائية

على شركة افلام واستوديوهات جلال

الحارس القضائى يستمد سلطته من احكام القانون العام ولايتاثر بقرار الاحوال الشخصية

نشر الاستاذ عباس كامل بالاهرام امس خبرا مؤداه ان ادارة الشركة قد آلت اليه بحكم محكمة استئناف مصر والحقيقة ان حكم محكمة الاستئناف قد جاء مؤيدا للحكمين الصادرين فى القضيتين رقم ٢٩٩٢ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٨٠١٨ لسنة ١٩٥٣ مستعجل مصر اذ جاء فيه « وحيث ان ماأثاره الطرفان السيدة مارى كوينى والاستاذ عباس كامل الوسى على القاصر من اثر هذا القرار على الحكم الصادر بتعيين المستانفة حارسة قضائية من محكمة الامور المستعجلة فى القضية رقم ٢٩٩٢ لسنة ١٩٤٨ (و ٨٠١٨) لسنة ١٩٥٣ مستعجل مصر هو جدل لامحل له اذ ان المستانفة (السيدة مارى كوينى) تستمد سلطتها من الحكم الذى اصدرته محكمة الامور المستعجلة وهى من محاكم القانون العام وسلطاتها لاتتأثر بالقرار الصادر من محكمة الاحوال الشخصية كما هو معروف قانونا »

وبذلك اصبحت السيدة مارى كوينى هى الحارسة القضائية وامينة القضاء عن هذه الشركة ولا دخل للاستاذ عباس كامل فى ادارتها او التحدث باسم الشركة

البلدية وذهب معهم بصفته الخاصة ولم يخطرنى بذلك . وقال لى انه أرشدهم الى نقطة بداية الطريق المطلوب انشاؤه وهو عند الكيلو ١٤

وقال ايضا انه لم يكن له صلة بالموضوع ولا مصلحة له فى انشاء الطريق

وقد حدث ان خاطبنى الهامى حسين تليفونيا ورجانى ان اعمل على عدم شق هذا الطريق لانه بنى هذا البيت فى هذه المنطقة ليكون بعيدا عن الناس

بعيدا عن الفلاحين

الرئيس ـ يعنى بعيدا عن الفلاحين

ـ هوه ما قالش فلاحين .

وسألنى من هو الذى يريد عمل هذا الطريق فقلت له انه فؤاد سراج الدين ثم حضر لى وكيل الدائرة عبد الحميد شكرى وقال لى بما ان الطريق عمل فلا بأس ان تعمل وصلة بين هذا الطريق فى نهايته وبين المنزل فقلت له ان هذا ليس من اختصاصى بل من اختصاص مصلحة الطرق فذهب الى مصلحة الطرق ، واتفق معهم ، فلو كان لى دخل فى الموضوع كنت خدمت صديقى الهامى حسين وعملت له الوصلة ، ولكنه دفع ٦٠٠ جنيه لمصلحة الطرق لعمل هذه الوصلة

الرئيس ـ اذا كنت علمت ان فاتم موقدمن قبل سراج الدين فانه الحكمة ان سراج الدين يرسله لك ؟

ـ هذا لم افهمه وربما لانى مهندس واعرف سراج الدين وهو قال امام محكمة الثورة ان التنفيذ لم يكن على يديه

صديق هنو

الرئيس ـ اذا كنت اعتذرت المرة بعد المرة ايه وجه الحاح سراج الدين عليك ؟

ـ لا ادرى يسأل هو

ـ هل سراج الدين يعلم انك صديق هنو

ـ ايوه يعرف .

اميرة تنشىء سوقا

وقال المدعى عليه ان المهندس الالمانى جاى مش علشان الطريق ده . ولكن كان جاى علشان الاميرة ماهوش فاضل كانت تريد انشاء سوق فى الاسكندرية وعايزه رخصه لهذه السوق

الرئيس ـ سوق ايه . هم ح يعملوا ايه والا ايه (ضحك)

الرئيس ـ هل النقطة عند الكيلو ١٧ تشق املاك هنو

انا لما وحت هناك وجدت ان هذا الطريق بين مبنيين كبار هناك وقد اقيمت هذه المبانى بعد شق الطريق

وقال المدعى عليه انه سبق ان طلب الى القومسيون البلدى ثم هذه المنطقة للبلدية حوالى سنة ١٩٤٥ او سنة ١٩٤٧ ورفض القومسيون هذا الاقتراح وكان ذلك قبل التفكير فى انشاء هذا الطرق

تشجيع الاصطياف

وقال الرئيس للمدعى عليه انه بوصفه مديراً للبلدية كان ينبغى عليه ان يفكر فى شق طريق من المنطقة التى تقع عند الطريق المتفرع الى مرسى مطروح لتشجيع الاصطياف فى هذا المصيف العظيم

وقال المدعى عليه ردا على هذه الملاحظة ان احدا لم يكلفه دراسة مثل هذا الاقتراح

وقال الرئيس انه لا ضرورة لان يكلفك احد بذلك

لن يشق طريقا بعد

وقال الاستاذ حسين ابو زيد ان احدا لن يفكر فى انشاء طريق بعد الان حتى لا يقدم الى محكمة الغدر

الرئيس ـ ولماذا لم ترشدهم للطريق عندما حضروا اليك

لانه خارج عن اختصاصى ، ولا يمكن ان ارشد احد الى مكان طريق دون معاينته وانا لم اعاينه وهذا دليل على عدم اهتمامى بالموضوع

ـ الا تعرف من الذى اقترح عمل الطريق عند الكيلو ١٧ ؟

ـ اللى فهمته من التحقيق انه محمد رافت والمهندسين اللى كانوا معهم

ـ مهندس البلدية يقول انك اشرت على الخريطة على المكان اللى ينشأ فيه الطريق ؟

ـ غير صحيح ولا يعقل ان اؤشر على الخريطة دون ان اعاين المكان

وطلب الاستاذ حسين ابو زيد المحامى ضم تحقيق عمل عن هذا الموضوع فى وزارة المواصلات وكان قد امر المهندس طاهر السرجانى باجرائه

وسأل الرئيس ممثل النيابة عما اذا كان يعلم شيئا عن هذا التحقيق ، وطلب ضمه

وقال المدعى عليه ان هذا الطريق لو كان شق على ساحل البحر الاحمر كان يرضه قيل انى انا المسئول عن شقه !

وعند هذا الحد انتهت مناقشة المدعى عليه ثم تودى الشاهد الاول المهندس احمد فاتم

مدير عام مصلحة الطرق سابقا وحلف اليمين
وسئل عن معلوماته عن موضوع طريق العجمى فقال :

فى أثناء مناقشة السيد فؤاد سراج الدين وزير المواصلات فى اغسطس سنة ١٩٤٨ قال قال لى أنه مطلوب عمل وصلة لساحل العجمى وان ادرسها ، ويمكنى أن اتصل بالمهندس مصطفى فهمى مدير البلدية فى التفصيلات ، فكتبت جوابا للتفتيش لدراسة الموضوع ، وذهبت وقابلت مدير البلدية وتكلمت معه فيما اذا كان يمكن الانتفاع بهذه الوصلة للمصطافين واتفقنا على أنه ينتفع بها

الرئيس ـ هل المشروع ده كان مطلوب عمله فى مكان معين؟

ـ ايوه عند الكيلو ١٧

ـ من الذى قال لك عنه ؟

ـ علىَ ما اذكر السيد فؤاد سراج الدين

ـ هل جرت العادة ان الوزير هوه اللى يحدد الموقع ام يترك للمباحث ؟

ـ بالطبع يترك للمباحث فالوزير يقول على المنطقة والمباحث تقوم بابحاثها ويصح الوزير يحدد

الرئيس ـ ماهو اساس تحديد الوزير ؟

ـ الفكرة كلها الوصول الى الساحل

الرئيس ـ وماذا كانت آراء مصطفى فهمى فى هذا الموضوع ؟

ـ كل اللى اذكره انه متفق معى فى الراى وانه يرى الا مانع من انشائه

الرئيس ـ الم تتحدث معه فى تحديد الموقع بالضبط

ـ لا . بالضبط لا

الرئيس ـ وبالتقريب

ـ احنا اتكلمنا من الاول انه الطريق مطلوب عمله بالقرب من الكيلو ١٧

الرئيس ـ ماذا كان تعليقه ؟

ـ مافيش حاجة

الرئيس ـ الم تتحدثوا عن الموقع ؟

ـ لا ولكن المكان تقريبا

الرئيس ـ وهل افهمته انه بالكيلو ١٧ ؟

ـ ايوه

الرئيس ـ اذا كان الطريق اقرب الى الاسكندرية الا يكون احسن من الطريق الابعد ؟

ـ المصيف اما ان ياتى من مصر ودى ماتفرقش معاه ، واما ان يكون قادما من الاسكندرية فيقطع ٢ كيلو فقط . . حاجه بسيطه

يغير اقواله

الرئيس ـ اذن فمن فى التحقيق ان اختيار المكان كان بناء على كلام مصطفى فهمى ، والان تقول انه بناء على اختيار السيد سراج الدين فايه الحقيقة ؟

ـ انا ماكانش عالق فى ذهنى هذا الموضوع حينما سئلت اول مرة فى الاسكندرية

الرئيس ـ اذن كان يجب ان تقول انك مش متذكر

ـ ده اللى كنت متذكره فى ذلك الوقت . وانا لما رجعت الى بيتى فى مصر رجعت الى مذكرتى فوجدت ان اللى فتح الموضوع كان سراج الدين

الرئيس ـ هل معك هذه المذكرة ؟

ـ ايوه يا افندم وانا لااكذب ابدا

الرئيس ـ ايوه انت منزه عن الكذب

ـ ايوه يا افندم ارجوك انا حالف اليمين

« وبدا التاثر على وجه الشاهد »

ثم مضى يقول انا لما وجدت ..

ملاحظة للشاهد

وهنا لاحظ الشاهد ان الرئيس يتكلم مع عضو اليمين ، فقال اذا كانت المحكمة تشكك فى انى اقول الحقيقة مافيش داعى للكلام

انت تكذب نفسك

الرئيس ـ ده انت اللى بتكذب نفسك بنفسك .

ـ لا يا افندم اكذب نفسى ازاى .

وقال ممثل النيابة ان الشاهد ذكر ان فؤاد سراج الدين قال له انه يرجع لمصطفى فهمى فيما يختص بتحديد الموقع

الشاهد ـ انا لما رجعت لمصر وجدت فى المذكرة ان الذى بدا الكلام فى هذه المواصلة هو فؤاد سراج الدين عرضا اثناء مناقشة بعض العمليات وانتهت بالراى الذى قلته انه بعد المباحث والاتصال بالسيد مصطفى فهمى

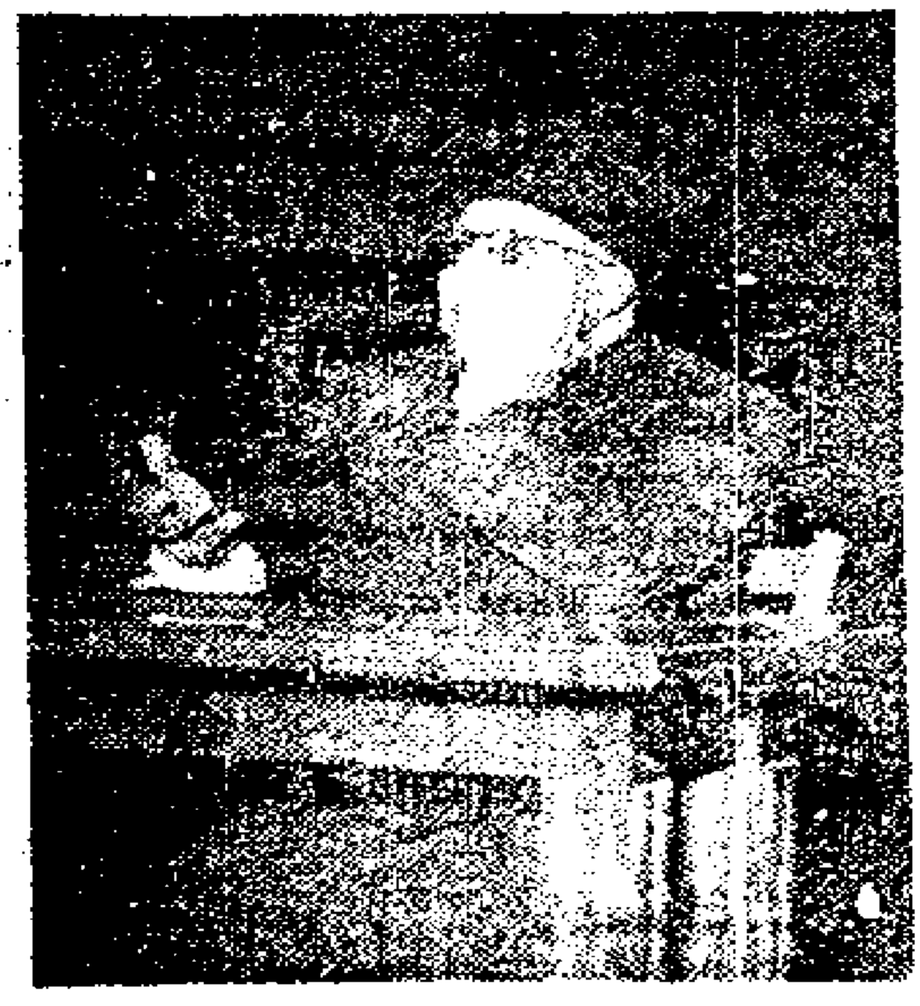

السيد احمد غانم المدير السابق لمصلحة الطرق والكبارى

انه مافيش فلوس وترجا العملية للسنة التانية
الرئيس ـ لما رجعت لمصطفى فهمى فهمت انه دارسها
ـ من غير ما اساله انهم وهو مدير البلدية انه يعرف كل البلاجات
الرئيس ـ ولكن هذه المنطقة خارجة على اختصاص البلدية ؟
ـ ومالهه ، لكن الساحل متصل باحدى ضواحى الاسكندرية
الرئيس ـ هل المهندس مصطفى فهمى اتصل بك بشأن الاستعجال او الاستفسار فى ابان اعداد المشروع وعمل مباحث وتحضير ؟
ـ لا لم يحصل
الرئيس ـ هل مصلحة السياحة او وزارة الاقتصاد طلبت منكم انشاء طريق يصل الى البحر ؟
ـ ابوه. واظن احنا ردينا عليهم باننا بنعمل وصلة للساحل

منطقة عامرة

الرئيس ـ انا انهمك لان مصلحة السياحة بتقول ان البوابة ٨ دى تقع فى مفترق الطرق بين مصر والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح وفيها حنفية مياه واقرب الى العمران من غيرها ، أدى الاعتبارات الوجيهة التى رأتها مصلحة السياحة
وسكت الشاهد
الرئيس ـ انت ما تعرفش أن حنوله أملاك هناك ؟
ـ اعرف متين .
الرئيس ـ (محتدا) امال بتعمل ايه هناك
ـ انا عملت طرق كتير اقوم اعرف كل ملاكها ده غير معقول .

عند الكيلو ١٧

وهنا قرأ الرئيس خطابا خاصا بالموضوع مكتوبا عليه «عاجل وهام» ،وقد حدث فيه بعض الشطب وكتبت كلمة الكيلو ١٧ . وسأل الشاهد عن ذلك
فأجاب الشاهد من الجائز ان الكاتب لما كتب الجواب وعرضه علي تذكرت ان الوزير قال لى على الكيلو ١٧ فكتبت ذلك

خالية من اسم الوزير

ثم اطلع الرئيس على المذكرة التى يحملها الشاهد ، ولم يجد بها مايدل على ان السيد سراج الدين هو الذى اقترح عليه جعل الطريق عند الكيلو ١٧ .
وقال الشاهد انا فهمت من المذكرة انه حدد الطريق . وتذكرتها بمعنى
الاستاذ حسين ابو زيد ـ الم يذكر لك مصطفى فهمى ان العملية من اختصاص مصلحة الطرق
ـ يجوز قال لى لانها واقعة فعلا فى اختصاصنا .
الاستاذ ابو زيد ـ هل فهمت من مقابلتك لمصطفى فهمى ان له مصلحة شخصية فى انشاء هذا الطريق ؟
ـ ابدا

ليس له تأثير

الاستاذ ابو زيد ـ هل كان لمصطفى فهمى تأثير شخصى على مصلحة الطرق بحكم وظيفته انه مدير البلدية ووزير الاشغال السابق ؟
ـ ابدا ماكانش له تأثير

استراحة

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الثانية عشرة

بعد الاستراحة

وفى الساعة الثانية عشرة والنصف اعيدت الجلسة

لم يجر تحقيق

وقال ممثل النيابة انه اتصل بوزارة المواصلات بشأن التحقيقات المطلوب ضمها فاجابه مدير مكتب الوزير بانه لاتوجد تحقيقات فى هذا الموضوع اجرتها الوزارة وكل ماهنالك مذكرة غير رسمية عملها مستشار الراى وهى غير موجودة

المهندس محمود فريد

ثم نودى شاهد الاثبات الثانى المهندس محمود فريد المفتش بغرب الدلتا بمصلحة الطرق والكبارى وكان وكيل تفتيش الرصف فحضر وحلف اليمين وسئل عن معلوماته فقال
امرنى المدير السيد احمد غانم بان امر واعاين منطقة العجمى عند الكيلو ١٧ تمهيدا لانشاء طريق . فعاينت المنطقة وكان فيه طريق « مدق » كما يسمونه وهو طريق لولبى غير مستقيم فرحنا نعاين على اعتبار تقوية هذا الطريق فوجدنا انه لايصلح واقترحنا عمل طريق جديد مستقيم ، وكان السيد غانم طلب منى قبل ذلك ان اقابل مدير البلدية فقابلته وكان معنا خارطة لهذه المنطقة غير مفصلة ومقياس الرسم صغير فاتفقنا ان يحضر معنا الشيخ منطقة الدخيلة لانه عنده علم بالمنطقة فرحنا فى مكتب البلدية وحضر الشيخ ده وعرينا على مهندس اجنبى فى المنشية وكان معى المهندس ابراهيم المنشاوى ، ثم ذهبنا للمنطقة ومعنا المهندس الاجنبى وحددنا المنطقة التى تنتهى عند البحر .
الرئيس ـ هل قابلت السيد مصطفى فهمى قبل او بعد المعاينة ؟
ـ لا قابلته قبل المعاينة
الرئيس ـ ماذا كان الغرض من مقابلة مصطفى فهمى ؟
ـ انا ما اعرفش والمدير قال لى روح قابله علشان يقول لك التفصيلات
الرئيس ـ هل ابدى مصطفى فهمى ملاحظات حين عرضت عليه الخريطة ؟
ـ ما هو الموقع كان محددا من قبل
الرئيس ـ الم يحدد لكم مصطفى فهمى على الخريطة الموقع الذى يصل فيه الطريق ؟
ـ لا لان المنطقة كانت محددة عند الكيلو ١٧
الرئيس ـ كمال شكيب قرر فى التحقيق انه لما ذهب معك لمصطفى فهمى اطلعوه على الخارطه وحدد لكم المنطقة فهل حدث هذا ام لا ؟
ـ شكيب كان مهندس صغير ويجوز مايقدرش
وتلا الرئيس اقوال شكيب فى التحقيق من ان المهندس الاجنبى كان موجودا وان مصطفى فهمى بدأ باحضار الخريطة واطلعهم على المكان المراد عمل الطريق فيه
وقال الشاهد انه لايذكر ان شيئا من ذلك قد حدث
الرئيس ـ هل اتصل بك فؤاد سراج الدين
ـ انا كنت فى مكتبى وضرب التليفون ورديت بالسماعة وسألت عن المتكلم فقال انا فؤاد سراج الدين فسألته عمن يطلبه فطلب المهندس شكيب وبعدما كلم شكيب قال لى شكيب ان سراج الدين بيسأل عما تم فى الطريق .
الرئيس ـ الم تفهم سر اهتمام سراج الدين

البقية صفحة ١١ عمود ٣

قضية الغدر

بقية المنشور فى الصفحة التاسعة

للموضوع ؟
ـ ماكانش عندى اى فكرة

متى ظهر اسم هنو ؟

الرئيس ـ عـل ترى ان هـذه الاجراءات عادية .
ـ مالقتش نظرى شيء وبعدمارصفنا الطريق ابتدا اسم هنو يظهر
ـ ماكنتش تعـرف انه كان مطـلوب عمـل الطريق فى وسط املاك هنو ؟
ـ لا .. هوه بعد تحديد المنطقة اتصل بى هنو وقال لى انا سمعت انكم غيرتم المنطقة ، فقلت له انا اخترت المنطقة الصالحة . فقال لى انه سيكلم المدير
الرئيس ـ هل تعلم ان انشاء الطريق فى المنطقة دى يحقق مصلحة عامة او لو كان عمل عند البوابة كانت تبقى المصلحة اكبر .
ـ ساعتها الواحد كان يقول انه لو عمل عند البوابة كان يحقق مصلحة اكثر لكن دلوقت بعد ان موقعه الحالى أحسن .
ـ هل سقعت الارض بعد انشاء هذا الطريق كتير ؟
ـ ايوه ارتفعت الى عشرة امثال تمنها قبل انشاء الطريق
وعند هذا الحد انتهت شهادة الشاهد ، ورفعت الجلسة

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/٣/٢٤

النيابة ترافع فى قضية طريق المجمى أمام محكمة الغدر

فتقول ان المدعى عليه حدد موقع الطريق وعمل على التعجيل بانشائه

مطالبته بتعويض أولى قدره الف جنيه عدا جزاءات قانون الغدر

واصلت محكمة الغدر امس النظر فى قضية المهندس مصطفى فهمى المدعى عليه فيها بسبب انشاء طريق المجمى ، فسمعت شاهدى الاثبات المهندس ابراهيم المنشاوى والمهندس كمال شكيب

ثم سمعت المحكمة مرافعة الاستاذ فخرى عبد النبى ممثل الاتهام والذى طالب بتعويض ادبى عن الاضرار التى اصابت سمعة الحكومة قدره الف جنيه

ثم رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والنصف ، على ان تعقد صباح اليوم لسماع مرافعة الدفاع

الاستاذ فخرى عبد النبى ممثل النيابة يترافع

المهندس كمال شكيب يدلى باقواله

الشاهد المهندس ابراهيم المنساوى

وفيما يلى مادار فى الجلسة

الجلسة

عقدت الجلسة فى الساعة التاسعة والثلث برياسة المستشار الاستاذ ابراهيم خليل وقام باعمال السكرتيرية الاستاذ كمال سليمان

المهندس ابراهيم المنشاوى

وعلى اثر عقد الجلسة تودى شاهد الاثبات الثالث الاستاذ ابراهيم المنشاوى المهندس بمصلحة الطرق والكبارى فلبى وحلف اليمين

وسئل عن معلوماته فى القضية فقال :

فى صيف سنة ١٩٤٩ كنت فى هندسة الاسكندرية فاتصل سكرتير سراج الدين بالمكتب وسأل عن المفتش ولم يكن موجودا واتصلت انا به فوصلنى بالوزير سراج الدين وسالنى عن خرط منطقة الاسكندرية فاجبته بعدم وجود خرط لها فطلب الى مقابلة المهندس مصطفى فهمى فقابلته فقال لى انت عارف ان المصيفين الكبار يصيفوا فى الخارج وعايزين نعمل طريق يوصل للبحر وعرض على خارطه وشفت الطريق انه خارج على حدود البلدية وكان عند الكيلو ١٧ واخدت الخارطة وقابلت فؤاد سراج الدين فى بيته لكنى بقسالنى عما يريد مصطفى فهمى فاجبته بانه عايز يعمل طريق للمصيف يوصل للبحر فسالنى هل هذا الطريق من اختصاص الطرق فاجبته بالايجاب فطلب الى ترك الخرط وانصرفت

وبعد ذلك قمت باجازة وحل محلى المهندس كمال شفيق لمدة شهر ولما عدت من الاجازة لم اجد اى خبر عن الطريق ولم تبدا الابحاث والتمهيد الا فى فبراير ومارس سنة ١٩٥٠ وهذه معلوماتى

للرئيس — ماهى المحكمة بتكليفك الاتصال بمصطفى فهمى اما كان يستطيع هو الاتصال به ؟

— لا اعرف

الرئيس — لما سراج الدين سالك عن خرط اسكندرية ، فهل حدد المنطقة ؟

— لا هو قال اسكندرية . بس

الرئيس — لما قابلت مصطفى فهمى من اين احضر الخريطة ؟

— هوه جابها ولا اعرف جابها منين واظن انه ارسل فى طلبها ومش متذكر كويس قوى

وطلبت اليه المحكمة الاطلاع على خريطة لديها فقال انها تشبهها ولا يستطيع الجزم بانها هى بعينها

الشاهد يغير اقواله

الرئيس — هل كان المكان الذى طلب عمل الطريق فيه مؤشرا عليه من قبل ، او بمعرفة مهندس الذى اشر عليه امامك ؟

— لا كان مؤشر عليها من قبل بالقلم الرصاص

الرئيس — الم تعرف من الذى اشر هذه الخريطة ؟

لا . ما اعرفش

الرئيس — لما ادليت بمعلوماتك فى التحقيق هل تذكر ما قلته بشان هذه الواقعة ؟

— معذرة الرئيس يذكرنى

الرئيس — انت قلت فى التحقيق ان مصطفى فهمى عندما قابلته اشر على الخريطة بالقلم الرصاص ، ثم سالك اذا كانت هذه المنطقة تقع فى اختصاص مصلحة الطرق فاجبته بالايجاب

— ايوه ده صحيح

الرئيس — ما هى الحقيقة اذن هل قولك الان من ان الخريطة كانت موجودة من قبل ام قولك فى التحقيق من ان مصطفى فهمى هو الذى اشر على المكان فى الخريطة ؟

— مش قادر اتذكر

الرئيس — هل الكلام الاقرب الى الصواب

هو ما ذكرته فى التحقيق ام ما قلته اليوم ؟
ـ لا اللى فى التحقيق
الرئيس ـ الم تفهم السبب فى اختيار هذه المنطقة لشق طريق فيه ؟
ـ لا ـ ما فهمتش
الرئيس ـ لما قابلت مصطفى فهمى فهمت انه على علم بالموضوع الذى كلمك عنه سراج الدين ؟
ـ انا قلت له انى قادم من قبل الاستاذ فؤاد سراج الدين فى موضوع خارطة الاسكندرية فكلمنى على طول فى الموضوع
الرئيس ـ فى اى شهر حدثت هذه الواقعة
ـ اوائل اغسطس او اواخر يوليو سنة ١٩٤٩
الرئيس ـ هل كنت وحدك ام معك احد ؟
ـ كنت وحدى
الرئيس ـ محمود فريد كان فى الاسكندرية
ـ ايوه لكن ما كانش فى المكتب
الرئيس ـ محمود فريد بيقول انه كان موجود وهو الذى اعطاك السماعه لتحدث سراج الدين ؟
ـ لا
الرئيس ـ الم تعاين المنطقة المراد عمل الطريق فيها ؟
ـ رحت مرة انا ومحمود فريد والاستاذ العشماوى وعاينا المكان
الرئيس ـ هل ارشدكم احد الى المكان الذى سيشق فيه الطريق ؟
ـ لا
ـ امال عرفتم ازاى ؟
ـ هم شكيب وعشماوى كانوا عينوا المنطقة وعملوا «مدق» على الطريق

المهندس كمال شكيب

وانتهت شهادته . ثم نودى شاهد الاثبات الاخير الاستاذ كمال محمد شكيب المهندس بمصلحة الطرق فلبى وحلف اليمين وسئل عن معلوماته ، فقال :
ـ فى سنة ١٩٤٩ كنت اقوم بالعمل فى مصلحة الطرق ، وفى يوم كان معى العشماوى فقال لى ان المدير كلفه بمأمورية وهى معاينة منطقة المجمى وذهبنا الى هناك وعاينا المنطقة وفهمت منه انه يراد عمل طريق . وبعد اسبوع حضر عندنا الاستاذ محمود فريد وكيل التفتيش واثناء وجوده فى المكتب قرب تليفون وقال لى: تعال ياشكيب كلم سراج الدين فاخذت السماعة وانا مندهش فقال لى صباح الخير ياسيد شقيق فقلت صباح الخير يا باشا

سيد ده كانتش موجوده

الاستاذ حسين ابو زيد ـ سيد ما كانتش اتوجدت وقتذاك ؟
الشاهد ـ والله قال كده
ومضى الشاهد فقال : وسألنى الاستاذ سراج الدين عن طريق المجمى فقلت له ان المدير كلف احد المهندسين بعمل مباحث ، فطلب الى الذهاب الى الاستاذ مصطفى فهمى مدير البلدية ليعطينى معلومات عن الطريق .. فقلت للاستاذ محمود فريد قوم معايه بقى
الرئيس ـ يعنى مصيبه جت (ضحك)
ـ لا مش مصيبة وانما الواحد كان ينبسط لما يكلفه وزير بعمل ما .

اختيار المكان على الخريطة

ومضى الشاهد فقال اننا ذهبنا الى الاستاذ مصطفى فهمى ولم يقل الرجل شيئا الا انه اشر بالقلم على الخريطة على موقع ، وقال ده انسب مكان لعمل الطريق فقلت له اننا لايمكننى الموافقة الا اذا عاينت المكان على الطبيعة ، وكان معنا مهندس اجنبى وشيخ بلد اسمه المعطار واتفقنا نحن الاربعة الى منطقة المجمى وارشدنا شيخ البلد والمهندس الاجنبى الى المنطقة المراد عمل الطريق فيها ، وانهينا المعاينة ورجعنا
ثم اتصلنا بالادارة العامة علشان نكلم المدير العام بما حدث فقال لنا السكرتير ان المدير مش موجود . وفى اليوم التالى قابلته مع الاستاذ محمود فريد وافهمناه ماحدث فقال طيب سيبوه بقى انا هاقابل الوزير او اظن مصطفى فهمى
الاستاذ حسين ابو زيد ـ ح يقابل الوزير او مصطفى فهمى ؟
ـ لا الوزير طبعا . ومصطفى فهمى قلنا
ثم التفت الشاهد الى الاستاذ ابو زيد وقال « كويسه دى » ـ ضحك
الرئيس ـ احنا مايهمناش كويسه والا وحشه احنا عايزين الحقيقة
ـ والله والله والله دى الحقيقة ـ ضحك
ومضى الشاهد فقال وانتهت علاقتى بالموضوع وعدت الى مصر فى تفتيش الرصد
وفى سنة ١٩٥٠ كان عندى عملية فى طريق الاسكندرية ، وكان طريق المجمى خلص وترصف وانتدبت لمباشرة عملية تكملة وصفه بدلا من زميلى مصطفى حاكم الذى كان مريضا
وذكر الشاهد ان المهندس محمود فريد لم يكن يعلم شيئا عن وصلة المجمى حتى شهر سبتمبر .

شاهد يكذب شاهدا

وهنا سأل الرئيس الشاهد السابق المهندس محمود فريد عما ذكره هذا الشاهد فقال ان شكيب لا يعرف اذا كنت انا اعرف ام لا
وقال الاستاذ ابو زيد المحامى ان موكله يقول انه لاتوجد فى البلدية غير الخرط الكبيرة ذات المقاسات الكبيرة اما الخريطة الموجودة امام المحكمة ذات المقاسات الصغيرة فهى ليست من خرط البلدية

يصر على اقواله

واصر الشاهد على ان المدعى عليه حين تمت هذه المقابلة بينه وبين الشاهد وزميله اشر امامهما على الخريطة على المكان المراد عمل الطريق فيه
الرئيس (للشاهد) ـ هل تتذكر نوع الخريطة التى رايتهما امام مصطفى فهمى
ـ لا اذكر
وعرض عليه الرئيس الخريطة التى امامه فقال
ـ لا مش هيه ، ودى خريطة من بتوع مصلحة الطرق
الرئيس ـ هل ترى كمهندس من الاصلح عمل الطريق فى هذه المنطقة ام عند البوابة رقم ٨
ـ انا لااستطيع الحكم لانى لم اعاين المنطقة الاخرى

المصلحة العامة لم تراع

الرئيس ـ انا باتكلم من ناحية المصلحة العامة مش من الناحية الفنية ؟
ـ والله المصلحة العامة لم تراع فى اول الامر

الرئيس ـ افرض انك مدير الطرق
ـ ياريت كان يبقى حاجة حلوة . ضحك)
الرئيس ـ يعنى هل الطريق ده حقق مصلحة ام لا . هل المصلحة فى عمل الطريق الا بعد ام كانت فى عمل الطريق الاقرب للاسكندرية والعمار وهى البوابة رقم ٨
ـ طبعا القريبة للاسكندرية احسن ولكن انا لااستطيع ان احكم الا اذا عاينت المنطقة
ـ هل علمت الباعث الذى حدا باولى الامر على عمل الطريق فى هذه المنطقة ؟
وبعد فترة صمت قال الشاهد ان هذه النقطة يجب عنها الاستاذ فهام
وطلب اعادة السؤال ثم قال لابد ان هناك مصلحة لشخص وفؤاد سراج الدين اتكلم مع المدير واهتم بالموضوع فبديهى انه فيه مصلحة لحد .

لم يسمع اسم هنو

الرئيس ـ الم تسمع ان المشروع عمل لفائدة هنو
ـ لا ماسمعتش اسم هنو ابدا
الرئيس ـ الم يتصل بك او باحد فى المكتب
ـ لا ماتصلش بى ويجوز اتصل باحد فى المكتب
وقال الشاهد انه بعد عمل هذا الطريق ارتفعت اثمان الارض ارتفاعا كبيرا

مواجهة بين شاهدين

وواجهت المحكمة هذا الشاهد بالشاهد السابق محمود فريد وسأله الرئيس عما ذكره شكيب خاصا بتأشيرة المدعى عليه على الخريطة فقال اعتقد ان التفاصيل الدقيقة دى الواحد ما يقدرش يتذكرها
الرئيس ـ هل يصح انها حصلت وراحت من ذهنك
ـ انا مش فاكر ابدا انها حصلت
وسأل الشاهد شكيب زميله الشاهد السابق اذا لم تكن هناك خريطة انتقلنا للمعاينة ليه ؟
وقال فريد انه لم تكن مكاتبات فى المصلحة خاصة بالخرطة
واصر الشاهد على انه لايتذكر اذا كان المهندس مصطفى نهمى قد اشر على الخريطة امامهم ام لا

استراحة

واكتفت المحكمة بهذا القدر من شهادة الشاهد ورفعت الجلسة للاستراحة ، وكانت الساعة الحادية عشرة

مرافعة النيابة

وفى الساعة الثانية عشرة الا ربعا أعيدت الجلسة وبدأ الاستاذ فخرى عبد النبى ممثل النيابة مرافعته قائلا :
كان هم المتصلين بذوى النفوذ والسلطان من رجال العهد الماضى استغلال هذه الصلات للعمل على تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الدولة دون مراعاة للصالح العام وهذا هو الوضع فى هذه القضية فقد كان السيد عبد المنعم هنو ـ وهو من ذوى الحظوة لدى اولى الامر السابقين ـ يمتلك قطعة من الارض تبلغ مساحتها ٢٢ فدانا وتقع على شاطىء البحر فى منطقة العجمى ولم يكن من الممكن الوصول اليها من الطريق العام الموصل بين الاسكندرية ومرسى مطروح لعدم وجود وصلة توصل اليها فاستغل صداقته للمهندس مصطفى نهمى ومصاهرته للسيد فؤاد سراج الدين لتحقيق مصلحته الخاصة والاستفادة من هذه الارض على ان تقوم الدولة بدفع النفقات اللازمة لذلك . وكان له ما اراد فقامت الدولة بانشاء طريق يحقق له منفعته ولم تلتفت الى طريق اخر كان اولى بالانشاء لتحقيق المنفعة العامة وتكبدت فى سبيل ذلك حوالى الثمانية الاف والنصف من الجنيهات وبذلك استطاع ان يرفع قيمة ارضه وان يستفيد فائدة لايتصورها عقل على حساب الشعب المسكين الجائع ، لهذا كان طبيعيا أن تقضى محكمة الثورة بالزامه بأن يدفع ماانفقته الحكومة لانشاء هذه الوصلة التى حققت له منافع ملحوظة دون أن يعود على المجموع بالنفع . ولعل فى اقتراء الوقائع التى احاطت بانشاء هذه الوصلة مايوضح لحضراتكم ذلك .
فقد طلب عبد المنعم هنو من المهندس مصطفى نهمى أثناء توليه منصب مدير بلدية الاسكندرية العمل على انشاء هذه الوصلة لكى يمكن الوصول الى املاكه على ساحل البحر، فلما تولى الاستاذ فؤاد سراج الدين وزارة المواصلات فى صيف سنة ١٩٤٩ انتهز هذه الفرصة لتحقيق مطامعه

وعرض الامر على الوزير فى مجلس خاص ضمه هو والمهندس مصطفى فهمى واستجاب الوزير لهذا المطلب ووعد بالعمل على تنفيذه واتصل بمدير مصلحة الطرق المهندس احمد غانم وطلب منه اتخاذ الاجراءات اللازمة للتنفيذ على ان يتصل بالمهندس مصطفى فهمى لتحديد موقع انشاء الوصلة وتم اختيار الموقع بمعرفة المهندس مصطفى فهمى عندالكيلو ١٧ وادرجت مصاريف المشروع فى ميزانية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ غير ان المهندس مصطفى فهمى وقد صار وزيرا للاشغال بعد ذلك فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ انتهز فرصة حفلة افتتاح مديرية الفؤادية وتحدث مع الاستاذ محمد على نمازى وزير المواصلات ومدير مصلحة الطرق بشان الاسراع فى تنفيذ المشروع الامر الذى حدا بالمدير ان يقترح تدبير ثلاثة آلاف من الجنيهات من وفورات ميزانية ٤٩ ـ ٥٠ للبدء فورا فى تنفيذ المشروع على ان تدرج التكاليف الباقية فى ميزانية السنة التالية وهكذا تم التنفيذ خدمة لعبد المنعم هنو رغم ان مصلحة السياحة كانت قد طلبت انشاء الطريق عند الكيلو ١٤ فلم يلتفت لرغبتها بل ضرب بها عرض الحائط

الطريق انشىء لمصلحة خاصة

هذه هى الوقائع مجردة مستفادة من التحقيق والاطلاع على الملفات وقد نسبنا الى المهندس مصطفى فهمى انه استغل نفوذه لصالح عبد المنعم هنو فى انشاء هذا الطريق ولكى يثبت لكم ذلك يجب علينا ان نقدم الدليل على الافعال التى اتاها المهندس مصطفى فهمى فى هذا الخصوص وانتهت باتمام انشاء الطريق ، لذلك يجب علينا ان نقيم الدليل على ان انشاء الطريق لم يكن لمصلحة عامة وانما روعيت فيه مصلحة عبد المنعم هنو بالذات

تحديد موقع الطريق

فاما عن الافعال التى اتاها المهندس مصطفى فهمى فى هذا الخصوص تتلخص فى امرين :

الاول ـ انه هو الذى عمل على تحديد موقع الطريق عند الكيلو ١٧ ـ وهذا ثابت بشكل لا يقبل الجدل من اقوال مدير مصلحة الطرق المهندس احمد غانم ومهندسى المصلحة محمود فريد وكمال شكيب وابراهيم المنشاوى فقد ذكر المهندس احمد غانم فى التحقيق وبالجلسة ان الوزير فؤاد سراج الدين احاله على المهندس مصطفى فهمى لتحديد الموقع ، وشهد المهندس محمود فريد أن مدير المصلحة اوفده الى المهندس مصطفى فهمى لتحديد موقع الطريق فارسل الاخير معه احد المهندسين الاجانب من غير موظفى البلدية وشخصا اخر من اهل المنطقة لارشاده عن الموقع المطلوب فقاما بارشاده عنه ، ويمثل ذلك شهد ايضا المهندس كمال محمد شكيب الذى صحب المهندس محمود فريد الى مدير البلدية ، كما شهد المهندس ابراهيم المنشاوى انه عرض خرائط منطقة العجمى على مدير البلدية بناء على طلب الوزير فؤاد سراج الدين فحدد موقع الطريق على الخرائط عند الكيلو ١٧ وكلفه بعرض الموقع على الوزير فقام بذلك

كل هذا يدل دلالة واضحة على أن تحديد موقع الطريق عند الكيلو ١٧ انما كان بمعرفة المهندس مصطفى فهمى بعد ان احال عليه الوزير فؤاد سراج الدين هذه المهمة ، ولست ادرى ما السر فى أن يقوم وزير المواصلات باحالة موضوع تحديد موضع طريق تقوم مصلحة الطرق بانشائه على مدير بلدية الاسكندرية الذى لا يتبع الوزير المذكور ولا يدخل الطريق فى عمله الا ان يكون ذلك بناء على اتفاق بينهما لتحقيق غرض معين هو تنفيذ رغبة شخص تربطهما به رابطة قوية

طلب استعجال التنفيذ

الثانى ـ انه هو الذى دفع مدير مصلحة الطرق الى ان يطلب الاستعجال فى تنفيذ المشروع وهذا ايضا ثابت بشكل واضح من اقوال المهندس احمد غانم الذى شهد امام حضراتكم وبالتحقيق ان المهندس مصطفى فهمى وهو وزير للاشغال انتهز فرصة حفلة افتتاح مديرية الفؤادية فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ واوعز اليه والى وزير المواصلات العمل على الاسراع فى تنفيذ المشروع فارسل للوزارة خطابا فى ١٩

البقية صفحة ١١ عمود ٣

قضية الغدر

بقية المنشور فى الصفحة التاسعة

ديسمبر سنة ١٩٤٩ يقترح فيه تدبير مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات من وفورات ميزانية ٤٩ ـ ٥٠ لكى يمكن البدء فورا فى تنفيذ المشروع ولا ادل على صدق هذا الشاهد من مقارنة تاريخ الحفلة بتاريخ الخطاب الذى ارسل للوزارة فقد تبين أن تاريخ الحفلة سابق على تاريخ تحرير الخطاب بوقت معقول بلغ اربعة ايام .

بذلك اكون قد اثبت لحضراتكم ما اتاه المهندس مصطفى فهمى من افعال اعتبرناها غدرا لاستغلاله نفوذه فيها استغلالا ادى الى تحقيق مصلحة واضحة لعبد المنعم هنو ومظهر هذه المصلحه له هو ما استبان من ارتفاع اثمان الاراضى التى كان يملكها من انشاء الطريق ارتفاعا كبيرا حسبما شهد به الشهود فى التحقيق اذ قرر بعضهم ان سعر المتر قد ارتفع الى ازيد من عشرة امثاله

حضرات المستشارين والضباط المظام ..

تعويض الف جنيه

هذه هى وقائع القضية وادلتها ارجو ان اكون قد وفقت فى سردها على حضراتكم وهى التى من اجلها نطلب منكم ان توقعوا على المدعى عليه الجزاءات المنصوص عليها فى المادة الثانية من قانون جرائم الغدر وهى التى نعتمد عليها ايضا فى ان نطلب منكم الحكم على المدعى عليه كذلك بالغرامة بأن يدفع لخزانة الدولة مبلغ الف جنيه على سبيل التعويض الاولى لما اصاب سمعة الحكومة من اضرار نتيجة لاستغلاله نفوذه .

ثم رفعت الجلسة .

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/٣/٢٥

الدفاع فى قضية طريق العجمى يطلب عدم جواز نظر القضية لان محكمة الثورة فصلت فيها

المحكمة تصدر احكامها فى قضايا المدعى عليه الثلاث يوم ٨ مارس

أتمت محكمة الغدر امس النظر فى قضية انشاء طريق العجمى ، وهى القضية المقامة ضد المهندس مصطفى فهمى ، فاستمعت المحكمة الى مرافعة الاستاذ حسين ابو زيد المحامى عن المدعى عليه ، وقد دفع فى مستهلها بعدم جواز نظر الدعوى ، اذ سبق ان فصلت فيها محكمة الثورة فقضت فى حكمها فى قضية الاستاذ فؤاد سراج الدين بالزام عبد المنعم هنو بدفع نفقات انشاء الطريق .

وقال الاستاذ ابو زيد فى موضوع القضية ان الادلة القاطعة على ان مصطفى فهمى لم يستغل نفوذه ، اذ لم يكن المشروع من اختصاص بلدية الاسكندرية ، بل ان سراج الدين هو الذى كان مهتما بالمشروع ، وانه اختار موقع الطريق

قرار المحكمة

وبعد المرافعة ، أصدرت المحكمة القرار الآتى .

« قررت المحكمة اصدار الحكم فى هذه القضية وفى القضيتين الاخريين ، وهما قضية المعمورة وطريق المعسكر الرومانى يوم الاثنين ٨ مارس ، وعلى النيابة تسلم محاضر جلسة استجواب فؤاد سراج الدين ومرافعة الادعاء امام محكمة الثورة وصورة رسمية من منطوق الحكم فى قضية سراج الدين »

الاستاذ حسين ابو زيد المحامى وهو يترافع امام محكمة الغدر

وفيما يلى مادار فى الجلسة

مرافعة الاستاذ ابو زيد

عقدت الجلسة فى الساعة العاشرة الا ربع برياسة المستشار الاستاذ ابراهيم خليل وتولى السكوتيرية الاستاذ مراد مراد احمد ريدا الاستاذ حسين ابو زيد مرافعته قائلا :

حضرات المستشارين والضباط العظام ،

يقوم دفاعى على امرين الاول ان وقائع هذه القضية ، وهى قضية طريق المجمى ، سبق ان عرضت على محكمة الثورة ، فقضت المحكمة بعناصر الدعوى ، بل ان الملف كان مطروحا امامها ، وفصلت فى المسئولية سواء كانت موضوعية او جنائية او مدنية ، واستنفد بحكمها كل ما يتعلق بهذا النزاع ، فان صح هذا ، وهو صحيح ، لم يبق امام حضراتكم شىء من موضوع هذه القضية ، احتراما لقضاء محكمة الثورة .

هذا هو الامر الاول وهو قانونى بحت

والثانى انكم اذا لم تروا ولكم الكلمة التى يجئ الدفاع رأسه لها - اذا رأيتم ان يشرد الموضوع امامكم فتركلى يرحب بذلك ، ويطرح الاوراق امام ساحتكم ويدلل من الاوراق على ما يشاء ولا يجوز ان يطبق عليه اى عقاب او يلزم باى تعويض ، ولو ان النيابة تواضعت فطلبت الف جنيه مقدار ما مس سمعة المتهم

حكم محكمة الثورة

وتكلم عن حكم محكمة الثورة فقال ان النيابة ذكرت ان محكمة الثورة قضت بالنسبة لهتو وان هتو هذا كان متهما بالاشتراك مع مصطفى فهمى اى ان محكمة الثورة والنيابة امامها تركت مصطفى فهمى المدعى عليه الاول فيها وقصت على عبد المنعم هتو برد نفقات الطريق

ومضى فقال ان النيابة ذكرت ان ما قضت به محكمة الثورة هو جزاء من جزاءات محكمة الثورة اى ان النيابة سلمت بان محكمة الثورة قضت فى موضوع طريق المجمى . وقضاء محكمة الثورة قضاء بادىء ذى بدء ، له احترامه ، ولا يمكن ان يمارى فيه ، فهو قضاء من محكمة عليا فلو لم تكن النيابة اقرت فى مذكرتها

الشاهد ان هذا القضاء له وجوده واحترامه فى شأن احد الخصوم لجئت انا وقلت ذلك . فحكم محكمة الثورة يكون طبقا لامر تشكيل المحكمة ، وهو صريح فى ان لهذه المحكمة السلطة فى ان تطلب نظر كل قضية ما دام لم يصدر فيها حكم ، ايا كان نوع هذه القضية

واذا طرحت امامها تعتبر المحكمية التى كانت ستنظر القضية متنحية عن نظرها

طريق المعسكر الرومانى

ثم قال القضية السابقة كانت امامكم . وارجأتم الحكم فيها الى ان تفصلوا فى هذه القضية ثم نظرت قضية الاستاذ فؤاد سراج الدين امام محكمة الثورة ، وكان هذا الملف امام محكمة الثورة

اذن محكمة الثورة طبقا للفقرة الاخيرة من المادة الثانية نظرت هذا الموضوع بلا شك فلا تجوز ، بعد ان فصلت محكمة الثورة فى وقائع هذه الدعوى ان يثار من جديد امام محكمة اخرى ، والا اصبح جائزا اذا ما نظرت الدعوى ان تقول محكمة اخرى قولا يناقض ما قالته محكمة الثورة

محكمة الثورة غير مقيدة

الرئيس - بس مصطفى فهمى ما كانش معروض امره على محكمة الثورة

الاستاذ حسين ابوزيد - ان قضاء محكمة الثورة لا يتقيد بمتهم معين يحاكم امامها ، ولها ان تحكم على شخص حتى لو لم تعنه ولها ان تتخذ ما تشاء من الاجراءات غير مقيدة بقرار التشكيل ، وقد درست هذا القرار وترافعت امام محكمة الثورة وقد اصدرت احكاما لا اقول انها مبتكرة ، ولكنى اقول انها تتفق ومنطق الثورة فمثلا حكمت بالاشغال الشاقة ١٥ سنة واوقفت التنفيذ وهذا الحكم لا يعرفه القضاء العادى ولكن محكمة الثورة ترى الا مانع من ذلك ، لان القصد هو الارهاب . ومحكمة الثورة فى التاريخ كانت تحكم دون احضار متهمين اطلاقا ومحكمة الثورة حكمت على هتو وام يكن لهتو دفاع ، ولم يعرف ان هناك تهما موجهة الى .. فما الذى كان يمنعها من الحكم على مصطفى فهمى

« الاهرام » تتحرى الدقة

واراد الاستاذ ابو زيد ان يتلو من الاهرام ما يؤيد وجهة نظره فقال الرئيس

صحيح ان « الاهرام » جريدة محترمة وتتحرى الدقة ، ولكن يستحسن الرجوع الى المحضر الرسمى

وبعد ان تلا الاستاذ ابو زيد ما جاء فى « الاهرام » خاصا باستجواب السنيد سراج الدين فى جلسة ١٥ يناير فيما يتعلق بطريق المجمى ، قال ان سراج الدين دافع عن نفسه فى هذه التهمة فالقى المسئولية على مصطفى فهمى ومحمد على نمازى واخرين ، فحين تحكم محكمة الثورة - والاوراق كلها امامها - على اثنين فقط هما سراج الدين وهتو فمعنى ذلك انها رات الا مسئولية على مصطفى فهمى ، ولا يمكن بعد حكم محكمة الثورة الا ان يكون التعويض الذى حكمت به شمل كل شىء . فلا يجوز بعد ذلك ان تاتى النيابة وتجرح هذا الحكم ، وتطالب بتعويض ادبى . . بينما محكمة الثورة لم تقض الا بمصاريف انشاء الطريق ولم تر ان تحكم بالتعويض عما مس سمعة المحكم .

الفاعل الاصلى والشريك

الرئيس - هل يمكن - من ناحية المساعدة القانونية العامة - ان يساءل الشريك دون الفاعل .

الاستاذ ابو زيد - والله جائز . اذا كان منطق الحكم يفهم ان محكمة الثورة ما ادانت مصطفى فهمى ، وكانت تستطيع ادانته فيبقى معنى ذلك انه غير مسئول . وكل الذى اهدف اليه ان لاحكام محكمة الثورة طابعها الخاص وروحها الخاصة فمحكمة الثورة وجدت لمحاربة الفساد ، وهى تنظر الى المسائل العامة بافق واسع ، وهدم المحكمة ايضا اوجدتها الثورة وتنظر فى

المسائل المتعلقة بفساد الحكم

يطلب البراءة

او عدم جواز سر الدعوى

الرئيس - يبقى حضرتك طالب ايه ؟

اما طالب عدم جواز نظر الدعوى او البراءة اى لكمان تنظروا للامر من ناحية الموضوع او ناحية القانون

واخذ الاستاذ ابو زيد يتلو ما جاء فى مرافعة المدعى فى قضيه السيد سراج الدين، فطلب الرئيس احضار هذه المرافعة

واستطرد الاستاذ حسين ابوزيد فطلب براءة مصطفى فهمى اولا لسبق الحكم فى القضية وثانيا لان محكمه الثورة بحكمها على هنو وسراج الدين تكون قد قضت ضمنا ببراءة مصطفى فهمى

الصديق لمخبر فقط

وتكلم عن الادله والتسبيب العاطفى فقال انا استبعد ان هناك مصلحه تحققت للهامى حسين ، والوصف الموجود امامكم وصف مجدد خاص بهنو ، ومصطفى فهمى قال ان بينه صداقه وبين هنو فى سنة ١٩٤٧ ، وهى صداقة عادية الا انى قد اختلف معه ولغرض انها صداقة نوية بل لتكن لصالح مصطفى فهمى ان تكون صداقه نوية ، وسيدى الرئيس قال فى احدى الجلسات انه لا يصح ان تكون هناك صداقات مع الموظف العام لكيلا تتاثر مصالح الجمهور . وهذا صحيح ، واعرف ان التانى يجب ان يكون متزمتا ، وكنا نلاقى من جراء العزلة عناء كبيرا ، انما فيما يتعلق بمدير بلدية الاسكندرية يجب ان يكون له اصدقاء ، والاصل فى الصديق ان يكون للخير ، ومدير البلدية يتعرف بالاهلين ويستقبلهم ويعرف مطالبهم ..

والنيابة ترى فى الصداقة تهمة .. ولكن ليس ممنوع الصداقة ان ارتكب مع صديقى اثما

فلما هنو طلب من مصطفى سنة ١٩٤٨ رصف طريق العجمى رد عليه قائلا « كمان الهامى حسين طلب منى هذا الطلب ووعد ان ينظر فى الامر »

وحتى سنة ١٩٤٩ لم يفعل مصطفى فهمى شيئا لصديقه الحميم جدا .

انكم تفهمون باحضرات المستشارين بالعطنة وبالالهام وحسن التقدير اخلاق الناس . هل مثل هذا الرجل الذى يظل سنة ونصف لا يفعل شيئا لصديقه يبقى يستغل نفوذه . ولو كان لهذه الصداقة اثر لظهر فى سنة ١٩٤٨ او فى سنة ١٩٤٩ .

المدعى عليه يبكى

ومضى فقال : هذا دليل لم يرد على لسان مصطفى فهمى الذى كان بعيدا عن اولاده الشبابة فى المعتقل ، مثل هذا الرجل « مشى » كان كان يستطيع ان يستغل نفوذه .

ولوحظ ان المدعى عليه يبكى تاثرا

ومضى الدفاع يقول لقد اشترى احد مديرى البلدية ، باسم السيدة زوجته قطعة ارض على البحر من اجمل مايكون وماحدش قال حاجه واحنا هنا جايين نبيع صوتنا لندافع عن هذا الرجل البرىء

قيل انه كان يعمل فى السراى ، وما ذنبه فى ذلك ! لقد ظل ٥ سنة ومع ذلك خرج خالى الوفاض .

هذا الرجل الذى يقال انه استغل نفوذه جاء صديقه الهامى حسين وطلب عمل وصلة من الطريق لبيته ، على ان يقوم بدفع نصف التكاليف ، فرفض مصطفى فهمى هذا الطلب ، وكانت النتيجة انه دفع ٦٠٠ جنيه جميع نفقات الوصلة !.. فهل يبقى مصطفى فهمى يستغل نفوذه !.. مثل هذا الرجل لا يمكن ان اقول عنه انه استغل نفوذه

وسأل الرئيس الدفاع عن الوظيفة التى كان يشغلها المدعى عليه وقتئذ فقال انه كان مديرا لبلدية القاهرة

الرئيس - طيب يبقى ماكانش له شان بالاسكندرية

الدفاع - ايوه لكن عرض الامر عليه وكان يستطيع ان يجامل صديقه الهامى حسين ويعمل له وصلة بسيطة ، واللى يعمل بنفوذه طريقا خاصا يعمل الوصلة

الرئيس - لا ، الوصلة تعتبر طريقا خاصا

الدفاع - وطريق العجمى ماهو طريق خصوصى

الرئيس - لا ، ده طريق عام والطريق الخصوصى معناه ان صاحبه يمنع الناس من المرور فيه

استراحة

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق .

وبعد نصف ساعة اعيدت الجلسة واستانف الاستاذ حسين ابو زيد مرافعته فقال :

آخر ماوقفت عنده ان المسألة نامت طوال سنة ١٩٤٨ وجزء من سنة ١٩٤٩ الى ان حركت سنة ١٩٤٩ في وزارة حسين سرى نتيجة الحاح بعض الناس منهم الهامى حسين وعبدالمنعم هنو . وقد سأل المحقق هنو هل لم يتصل بالوزير سراج الدين فأجاب «الوزير قريبى فيه نسب ، وبطبيعة الحال اتصلت بسراج الدين ، ولم اكلمه فى صدد تنفيذ الطريق وانما انا طلبت المسألة من مصطفى فهمى فقال ان المسألة خارجة على اختصاصه ، ثم مشيت المسألة فى طريقها الطبيعى .

زوجة هنو تلح

هذه هى اقوال هنو فى التحقيق وقد اجتزوجته السيدةليلى على وزير المواصلات وكانت بتروح بنفسها فى مصلحة الطرق . وده يدل على ان النفوذ كان قاطعا من كل النواحى ، وزى ما الفلاحين بيقولوا القصب كان غالى جدا ... وهنو وجد فرصة سانحة ، قريبه وزير المواصلات قرام له وكلمه ، وكتب غانم خطابه المشهور اللى بيقول فيه ان منطقة العجمى اصبحت آهلة بالسكان وعامرة بالمساكن وتمشيا مع السياسة العامة عملت مباحث لانشاء ورصف طريق يوصل للبحر . وسلم غانم هذا الخطاب لمفتش الرصف . شوفوا مدير الطرق نزل إلى اى حد . بروح بنفسه لمفتش الرصف ويسلمه الخطاب . ثم استعجل العمل بعد ذلك .. وكل هذا يقطع فى الدلالة على ان المسألة تحركت فى عهد سراج الدين وبنفوذ سراج الدين .

طريقا العجمى والمرج

والدفاع يرى ان المشروع ترر فعلا ونفذ فى سنة١٩٤٩ وهذا المشروع يرتبط فى قرار واحد مع مشروع طريق المرج ، زكى عبد المتعال اللى قالت محكمة الثورة ان موقفه يؤسف له — بقول انا عايز اعتماد مالى لمشروع طريقى العجمى والمرج فينتزع الاعتماد من وزارة المالية ومجلس الوزراء بجتمع ويسمع سراج الدين ويقرر اعتماد المبالغ اللازمة لهاتين العمليتين معا ،

ودلالة هذا واضحة فى ان المشروع بدأ بسراج الدين واشهر بسراج الدين ، هو بيقول انا كنت وزير داخلية وماله ياسيدى انتاى مجلس الوزراء ووزير الست رئيس مجلس الوزراء ، ووزير الست الثانية قريبك ونسيبك .

الرئيس — اذن ليه سراج الدين قال لغانم والمهندسين روحوا قابلوا مصطفى فهمى دلالة هذا اين ؟

انا ح اتكلم عن النقطة الثانية وهى تحديد الموقع ، وسراج الدين بعت لغانم لمصطفى فهمى ليه .. مصطفى فهمى اندهش وتساءل هو سراج الدين عايز منى ايه ده مش من اختصاصى باترى عايز صوتى الفنية .. انه لا زال مندهشا للآن ليه سراج الدين بعت له غانم ، وغانم قال ان سراج الدين ارسله للمدعى عليه باعتباره مختص بالمصاريف فهل انا اعتبر باستقل تنفوذى . . انا قالى .. الموقع حدد فى ٢٦ اغسطس فلما يروح غانم للمدعى عليه فى ٣١ اغسطس ومعه خارطه معلمه جاهزه ودى خريطة بتاعة مصلحة الطرق . فمصطفى قال لا شان له بهذا

وانا لا اخذ بكلام شكيب والمحكمة دى لها دستور لما بيختلف الشهود ما بتاخدش بشهاداتهم

شاهد زور

ومضى الاستاذ ابو زيد يجرح شهادة غانم وتساءل كيف لم تقدمه النيابة متهما . انه شاهد زور . لانه لما ييجى يقول انه اول كلام فى المشروع كان فى ديسمبر مع انه كاتب خطاب فى اغسطس يبقى ايه ؟ يبقى كذاب .

ومضى الاستاذ ابو زيد يقول ان غانم كان مدت له مدة خدمته سنتين فى وزارة الوقد فاراد ان يدافع عن سراج الدين وبعدين ماعرفش ايه اللى حصل

الرئيس — طيب وشكيب بيقول كده ليه ؟

الدفاع — شكيب خانته ذاكرته .

ثم استطرد يقول انا عايز اقول على سبيل الفرض الجدلى ، ان فؤاد سراج الدين عمل كل حاجة وارسل لمصطفى فهمى لياخد رايه

الرئيس — يعنى مستشار له او شريك له فى استغلال النفوذ

الدفاع — لا سراج الدين لايسمح ان يقال انه يقبل ان يكون له شريك فى نفوذه وسلطانه

التطبيق القانونى

ثم تكلم عن التطبيق القانونى فقال ان مصطفى فهمى رجل غير مختص بهذه العملية فلا يمكن القول بانه استغل نفوذه وتدخل فى عمل اجراءات تنفيذية ليس له اختصاص فيها وليس له تاثير على موظفى مصلحة اخرى

واختتم الاستاذ حسين ابوزيد مرافعته قائلا انى اعتقد ان فى مصر قضاة وان غضب هذه الثورة العدالة ، وفى ايمانى انكم ستحققون بهذه العدالة وستضعون لبنة فى بناء هذه الثورة بعدلكم تدعيم هذا البناء

ثم رفعت الجلسة وكانت الساعة الثانية عشرة والنصف

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/٣/٩

تأجيل النطق بالحكم فى قضايا مصطفى فهمى

البكباشى محمد عادل لطفى والقائمقام محمد فريد عبد الله عضوا محكمة الغدر يتناقشان

كان أمس الموعد ، الذى حددته محكمة جرائم الغدر للنطق بالحكم فى قضايا المهندس مصطفى فهمى وزير الاشغال الاسبق ، وهى قضايا طرق المعسكر الرومانى ، والمصورة ، والعجمى

وقد بكرت هيئة المحكمة فى الحضور الى دار المحكمة واجتمعت فى حجرة المداولة .

وفى الساعة العاشرة والنصف عقدت الجلسة برياسة المستشار ابراهيم خليل وعضوية المستشارين محمد على جمال الدين وحسن جلال والقائمقامين عبد الله فريد ، وسيد ابراهيم والبكباشى محمد عادل لطفى وقائد السرب سعد الدين الشريف ، ومثل النيابة الاستاذ فخرى عبد النبى وقام بسكرتيرية الجلسة الاستاذ كمال على سليمان

ولم يحضر المدعى عليه ولا محاميه .

وقد أصدرت المحكمة القرار التالى :

قرار المحكمة

لعدم ضم محاضر جلسات محكمة الثورة الخاصة بقضية الاستاذ فؤاد سراج الدين من طريق العجمى ، قررت المحكمة مد أجل الحكم فى هذه القضية وفى قضيتى المصورة والمعسكر الرومانى أسبوعا وعلى النيابة ضم الاوراق المطلوبة فى مدى يومين

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/٣/١٤

قضايا الغدر الثلاث

لصدر محكمة جرائم الغدر غدا إحكامها فى قضايا المهندس مصطفى فهمى الثلاث.

وكانت المحكمة قد اجلت اصدار احكامها فى الجلسة الماضية لعدم ضم محضر جلسة محكمة الثورة فى قضية الاستاذ فؤاد سراج الدين وهى الجلسة التى اثير فيها موضوع طريق العجمى وصورة رسمية من حكم محكمة الثورة فى القضية.

وقد ضمت هذه الأوراق الى ملف قضية طريق العجمى

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

١٩٥٤/٣/١٦

ادانة مصطفى فهمى فى قضية تقنيش المعمورة وبراءته فى قضيتى شارع المعسكر الرومانى وطريق العجمى

حرمانه من تولى الوظائف وعضوية البرلمان والمجالس البلدية ٥ سنوات

المهندس مصطفى فهمى يصغى الى اسئلة المحكمة ووقف الى جانبه محاميه الاستاذ حسين ابو زيد

كان امس الموعد الذى حددته محكمة جرائم الغدر للنطق بالحكم فى قضايا المهندس مصطفى فهمى مدير بلدية الاسكندرية ووزير الاشغال سابقا ، وهى قضايا تفتيش المعمورة وشارع المعسكر الرومانى ، وطريق العجمى

تفتيش المعمورة

وتلخص التهمة الموجهة الى المدعى عليه فى القضية الاولى الخاصة بتفتيش المعمورة فى انه فى المدة مابين ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٤٥ ويوليو سنة ١٩٥٢ بصفته مديرا عاما لبلدية الاسكندرية وكبير مهندسى شرف القصور الملكية وبحكم صلته الوثيقة بالملك السابق استغل نفوذه للحصول الاخير على فائدة من هيئة عامة « بلدية الاسكندرية » فى رصف تسعة شوارع فى تفتيش المعمورة الخارج عن دائرة اختصاص البلدية والمملوك ملكا خاصا للملك السابق وذلك باستخدام مواد ومهمات وادوات وعمال البلدية وخصم النفقات من اعتمادات قسم الطرق بها وقيمتها ٤٣١١٨ جنيها

شارع المعسكر الرومانى

وتلخص التهمة فى القضية الثانية انه بصفته السابقة استغل نفوذه بالحصول على فائدة للدكتور النقيب وذلك بانه كان يوجد مشروع قديم بانشاء شارع المعسكر الرومانى ولم ينفذ هو او غيره فى تنفيذه حتى اشترى الدكتور النقيب قطعة ارض فى هذه المنطقة فقام المدعى عليه بتنفيذ انشاء هذا الشارع لتكلفت خزانة البلدية مبلغ ١٣٤٩١ جنيها.

طريق العجمى

وتلخص التهمة فى القضية الثالثة انه بصفته السابقة ثم وزيرا للاشغال استغل نفوذه للحصول على فائدة للغير من احدى السلطات العامة وذلك بان طلب الاستاذ فؤاد سراج الدين وهو وزير للمواصلات فى شهر يوليو سنة ١٩٤٩ من مدير مصلحة الطرق والكبارى انشاء الطريق عند الكيلو ١٧ وبناء على ذلك امر بادراج المشروع فى ميزانية سنة رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شان جريمة الغدر المعدل بالقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٣.

عقد الجلسة امس

وقد عقدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة برياسة المستشار الاستاذ ابراهيم خليل وعضوية المستشارين الاستاذين محمد على جمال الدين وحسن جلال ، والقائمقام فريد عبد الله والبكباشى محمد عادل لطفى والقائمقام ابراهيم محمد سيد ، وقائد الجناح سعد الدين الشريف ، ومثل الاتهام الاستاذ فخرى عبد النبى ، وقام بسكرتيرية الجلسة الاستاذ مراد مراد احمد

وعلى اثر عقد الجلسة نطق الرئيس بالاحكام التالية :

الحكم فى قضية طرق المعمورة

بعد الاطلاع على الفقرة « ب » من المادة الاولى والفقرة « ج » و « د » من المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ سنة ١٩٥٣ فى شان جريمة الغدر، وللاسباب المشفوعة بهذا الحكم حكمت المحكمة :

اولا ـ بحرمان المدعى عليه المهندس مصطفى فهمى من حق الانتخاب والترشيح لاى مجلس من مجلسى البرلمان والبلدية والقروية ومجالس المديريات

ثانيا ـ حرمانه من تولى الوظائف العامة وذلك كله لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الحكم

ثالثا ـ الزامه بان يدفع مبلغ مائتى جنيه الى خزينة الدولة على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية

رابعا ـ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتى الاهرام والجمهورية فى خلال اسبوع من تاريخ صدوره

قضية طريق المعسكر الرومانى

حكمت المحكمة ببراءة المدعى عليه مما اسند

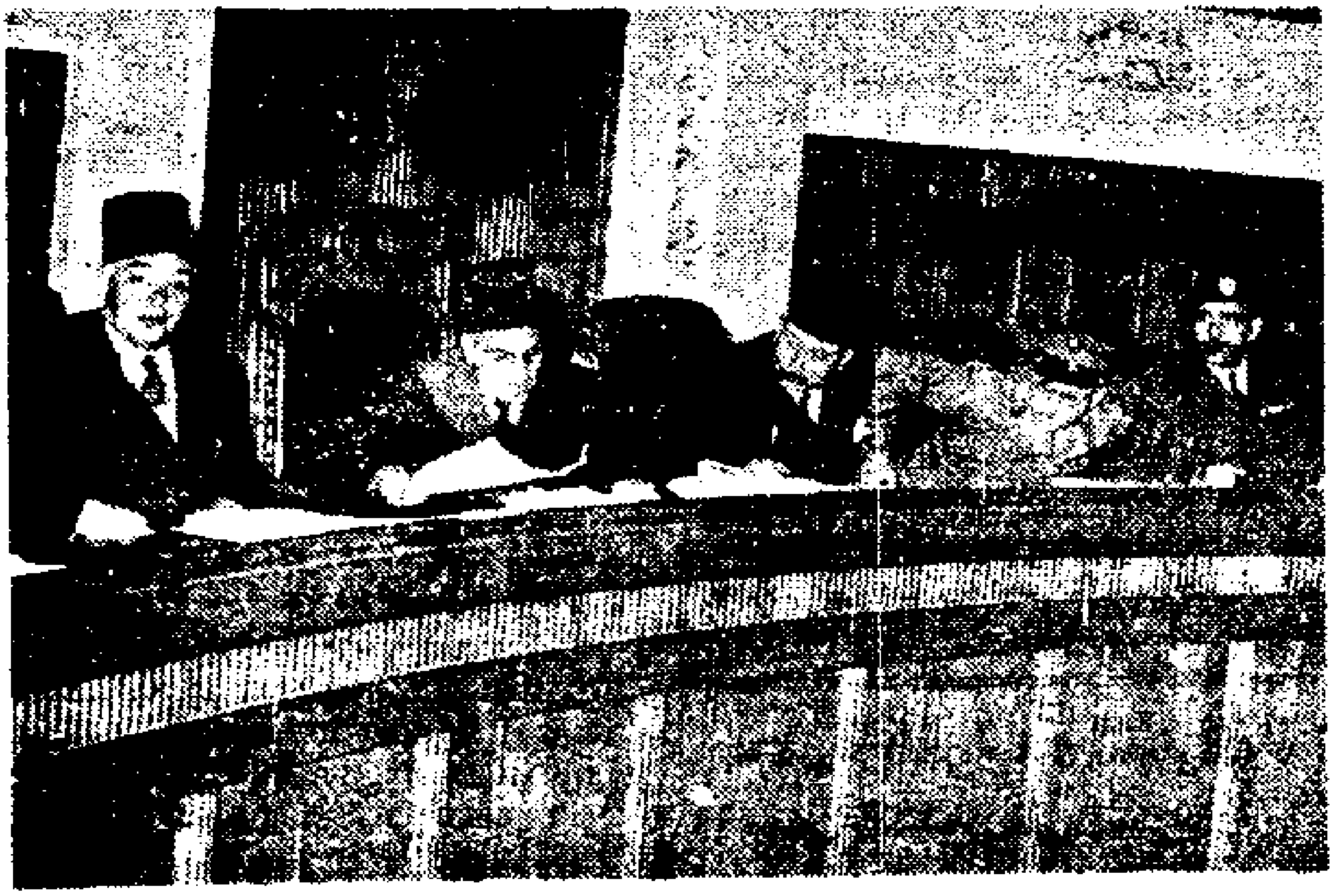

المستشار ابراهيم خليل رئيس محكمة الغدر يتلو الحكم فى قضية المهندس مصطفى فهمى وجلس الى يمينه المستشار محمد على جمال الدين وجلس الى يسار الرئيس المستشار حسن جلال فالقائمقام محمد سيد فقائد الجناح سعد الدين الشريف

١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ غير أن المدعى عليه ، وقت صار وزيرا للاشغال استعجل التنفيذ فى ديسمبر سنة ١٩٤٩

وبذلك يكون المدعى عليه قد ارتكب جرائم الغدر المنصوص عليها فى الفقرتين « ب » و« د » من المادة الاولى من المرسوم بقانون

اليه ورفض طلب التعويض ونشر الحكم فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتى المصرى والقاهرة

قضية طريق العجمى

حكمت المحكمة ببراءة المدعى عليهما اسند اليه ورفض طلب التعويض ، ونشر الحكم فى الجريدة الرسمية وصحيفتى الاخبارالجديدة ومصر

حيثيات الاحكام

وينتظر أن تذاع حيثيات هذه الاحكام الثلاثة فى يوم الخميس — بعد غد — او فى يوم السبت القادم .

الأهرام
مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
١٩٥٤/٣/١٩

حيثيات أحكام محكمة الغدر فى قضايا مصطفى فهمى

المدعى عليه استغل نفوذه فى قضية المعمورة وأساء إلى سمعة الحكم

انشار طريق المعسكر الرومانى استهدف مصلحة عامة حققت غرضًا خاصًا

محكمة الثورة لم تعرض لمسئولية مصطفى فهمى فى قضية طريق العجمى

اذاعت محكمة جرائم الغدر امس حيثيات احكامها فى القضايا الثلاث المقامة ضد المهندس مصطفى فهمى ، وهى قضايا المعمورة ، وشارع المعسكر الرومانى ، وطريق العجمى ، والتى تضمن ادانته فى القضية الاولى وبراءته فى القضيتين الاخيرتين .

وننشر فيما يلى هذه الحيثيات :

الرد على الدفع الفرعى

عرضت المحكمة للدفع الفرعى المقدم من الدفاع ، وهو عدم قبول الدعوى بالحالة التى رفعت بها وذلك للاسباب الاتية :

اولا — مخالفتها للمبادىء الانسانية التى قامت عليها ثورة الجيش واعلنها قائد الثورة فى ٢٣-٧-٥٢ وتضمنها الدستور الموقت الصادر فى ١٠-٢-٥٣ .

ثانيا — انها مخالفة للاجراءات القانونية ، لان عناصر الواقعة برمتها والمرتبط بعضها ببعض ، والتى تمت لغرض واحد لم تعرض على اللجنة الثنائية ، قبل اصدار القرار برفع دعوى الغدر .

ثالثا — انها مخالفة لنص المادة « ٧ » من قانون جرائم الغدر ولنص المادة « ٣٣٢ » من قانون الإجراءات الجنائية وللقواعد العامة المقررة فى هذا القانون الاخير .

وقد ردت المحكمة على هذا الدفع بحيثيات انتهت فيها الى انه لا محل له فى هذا المقام ، فان هذا النص وهو نص المادة لا يقرر بطلان اجراءات الاتهام اذ هو قدم للمحكمة متهما دون متهم او واقعة دون واقعة وانما يقرر القاعدة الفقهية المشهورة وهى انه فى حالة البطلان الجوهرى الذى يتعلق بالنظام العام فان المحاكم تحكم به من تلقاء نفسها ، ومع كل ما سبق فانه لم يثبت لدى المحكمة بطريقة قاطعة ان النية اتجهت الى صرف النظر عن محاسبة اى متهمين اخرين لم تشملهم الدعوى الحالية فيكون ايهما بالاخلال بمبدأ المساواة فهو اول ما يقال فيها انها سابقة لاوانها ، ومن اجل ذلك كله ترى المحكمة ان الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لا يقوم على اساس من القانون فضلا عن انه لم يقم الدليل على صحة اساسه وبذلك يتعين رفضه

يعاملهم معاملة خشنة

وقالت المحكمة فيما يتعلق بموضوع الدعوى بعد ان تناولت اقوال الشهود :

اما عن استغلال المدعى عليه لنفوذه فى انجاز هذه الاعمال فقد تجلى فى اعترافاته سواء فى التحقيقات او فى الجلسة انه كان على صلة بالملك السابق الذى كان يستدعيه يسمر معه فى سهراته ولمزاملته فى رحلاته — كما ثبت من اقوال الشهود الذين قرروا ايضا انه كان لمرحه واعتزازه بهذه الصلة لايبالى باحد ، كبر او صغر ، يعاملهم معاملة خشنة مهينة حتى لقد ولى الادبار امام طغيانه كبير مهندسى البلدية محمد عبد الخالق الطوبى الذى غادر بلدية المعمورة منتدبا فى مايو سنة ١٩٤٦ وفر الى القاهرة ولما ينقض على المدعى عليه فى منصبه الجديد الا اشهر معدودات اما وكيل البلدية الاستاذ امين شخرت الغضور فقد ظل معطلا فى عهده لان المدعى عليه استأثر من دونه فى اهم شئون البلدية بعد ان هاجمه فى عدة مناسبات ليحرجه امام مرؤوسيه ويضعف مركزه بينهم واما المهندس احمد عبد الهادى مدير قسم الطرق الذى يحمل اكبر الوزر فى الاعمال موضوع هذا الادعاء فان المدعى عليه بدأ عهده معه بان قربه الى نفسه ليحمله على مسايرته فيما يريد انجازه من رغبات الملك السابق ، وكان من اجل ذلك يوعز بان تحمل بعض مستندات صرف المواد اسم « المنتزه » للتمويه ، وهى قرينة لها دلالتها على ان المواد كانت تستعمل فى الواقع بطريق المعمورة . فلما اطمأن هذا المهندس وحسب انه صلته بالمدعى عليه جعلته فى اعلى عليين بدأ يعمل لحساب نفسه فى التقرب من السراى ولم يلبث المدعى عليه ان غدر به ورماه الى اسفل سافلين فمطله هو الاخر وشل نشاطه والقى به فى زاوية مهجورة من زوايا البلدية ليقضى فيها اوقات العمل عاطلا مهملا ، وانطلق المدعى عليه على هواه تطلق يده يعمل على اذلال كبار موظفيه ليسيطر عليهم وليشيع الذعر فى نفوسهم

وليضغط على كل راس يحاول صاحبه ان يرفعه فى وجهه فتم له بذلك أن يلقى اليهم باوامره الشفهية فيسارعون الى تنفيذها ولا يعقبون ، بل لقد تجاوز بسلطانه وسط الموظفين وامتد الى اعضاء التوصيون الذى كان لا يتفك يلوح لهم كلما ساء بان وراء ما يعرضه عليهم من أعمال هى « رغبة سامية » فلا يليثون ان يسلموا له القياد ويبادروا بالموافقة على كل ما يريد رايهم فيه

وحيث انه لكل ما سبق يكون قد وضح

المدعى عليه استغل نفوذه

ان المدعى عليه — المهندس مصطفى فهمى — فى خلال المدة من ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٤٥ الى نوفمبر سنة ١٩٤٩ وهو تاريخ خروجه من بلدية الاسكندرية ، قد استغل نفوذه بحكم صلته الوثيقة بالملك السابق فاروق وبصفته مديرا عاما لبلدية الاسكندرية وكبير مهندسى

المهندس مصطفى فهمى

حرف القصور ومباشرا لادارة القصور ومبانى نظارة الخاصة والاوقاف الملكية ، للحصول للملك السابق على فائدة من هيئة عامة (بلدية الاسكندرية) هى رصف الطرق المشار اليها المكانة بتفتيش المصورة

التعويض رمزى

وحيث أن النيابة العامة طلبت الزام المدعى عليه بان يدفع للبلدية تعويضا مدنيا قدره ٣٩٦٧٩٦ جنيها و٣٨٦ مليما ، وهو قيمة ما تكبدته البلدية من نفقات فى رصف تلك الطرق ، وترى المحكمة ان تقويم التعويض بهذا المبلغ جاء نتيجة قيام لجنة فنية بتقدير التكاليف التى تحملتها البلدية تقديرا لم تعتمد فيه على خطابات رسمية ولا على فحص قامت به على الطبيعة لبيان حقيقة المواد التى استعملت فى الرصف وتقدير اثمانها على اساس ما يسفر عنه هذا الفحص ، ولما كان هذا التقدير لا يمكن الاطمئنان اليه للاسباب السابق بيانها ، وكان المحكم بالتعويضات "هو حق جوازى للمحكمة فانها ترى ترك التعويض المادى لاصحاب الشان يستخدمون فى امره ما يشاؤون والاكتفاء بالزام المدعى عليه بتعويض ادبى نظير ما اجترح من استغلال للنفوذ واساءة الى سمعة الحكم على ان يكون تعويضا رمزيا لان الضرر الادبى لجسامته لا يقدر بمال ولذا تقدر المحكمة تقديرا رمزيا بمبلغ ٢٠٠ جنيه

قضية شارع المعسكر الرومانى

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها فى قضية انشاء شارع المعسكر الرومانى .

حيث ان مما تنعيه النيابة على المدعى عليه انه نفاذ الشارع باجراءات سريعة وغير عادية وانه ابتدع فكرة وجود رغبة ملكية لرصفه . وان الضرورة لم تكن تقضى بذلك لوجود شارع رونر بالقرب منه مما يقوله الادعاء فى ذلك مردود .

اولا — بانه لم يثبت ان الاجراءات التى اتبعها المدعى عليه كانت مخالفة للقوانين واللجوء الى المال الاحتياطى لتمويل المشروعات ليس محرما او ممنوعا من ناحية القوانين والنظريات المالية خصوصا وقد كان للبلدية احتياطى ضخم يربو على المليون جنيه ، كما ثبت من اقوال الشهود وتقرير الميزانية

الرغبة الملكية ..

وحيث انه بالنسبة لما قيل من ان المدعى عليه قد ابتدع فكرة وجود رغبة ملكية فى انشاء الشارع حتى يحمل مرؤوسيه على السير بالمشروع واتمامه فى اقرب وقت فان الثابت من الاوراق ان عبارة الرغبة السامية جاءت فى مذكرة مرفوعة من مدير التنظيم الى قسم القضايا بتاريخ ١١ — ٨ — ١٩٤٧ تتضمن ان هذا المشروع لم ينفذ نظرا لاشغال السلطات البريطانية له طول الخمسين سنة الماضية . ولما اخلت هذه السلطات المعسكر وتسلمته السلطات العسكرية المصرية ابديت رغبة سامية بفتح شارع المعسكر الرومانى وجاءت هذه العبارة ايضا فى كتاب مدير الاقسام الهندسية لمدير عام البلدية بتاريخ ١٢—١١ ٩٤٧ فقد جاء فيه انه ينهى الى علم المدير العام انه على اثر تسلم السلطات المصرية لمعسكر مصطفى باشا ابديت رغبة سامية لفتح شارع المعسكر الرومانى . ولما سئل المهندس محمد احمد مصطفى الذى كان مديرا لتنظيم البلدية عن اصل عبارة الرغبة السامية المسطرة فى خطابه لقسم قضايا قال ان هذه العبارة املاها عليه كبير المهندسين بالنيابة ، واستنتج ان يكون هذا الاخير قد تلقى بدوره هذه التعليمات من مدير البلدية المدعى عليه . غير ان المهندس ابو العلا انكر ذلك وقال انه لم يعلم بهذه الرغبة الا من خطاب مدير التنظيم . وانه اشار اليها فى كتابه الى مدير البلدية دون ان يعلم مصدرها الحقيقى ، فهذا التضارب فى اقوال الشاهدين مضافا اليه ان احدا من الشهود لم يذكر ان المدعى عليه قد تحدث عن هذه الرغبة او اشار اليها فى كتاباته لا يؤيد ان المدعى عليه هو الذى اوحى بهذه الفكرة — وقد يكون مصدر هذه العبارة هو ما كان جاريا عليه العمل فى عهد الملك السابق من استئذان السراى فى الشئون المتعلقة بالجيش

ضرورة انشاء الشارع

وحيث انه بالنسبة لما قيل بانه لم يكن هناك ضرورة لانشاء شارع المعسكر الرومانى لوجود شارع رونر بالقرب منه فان الثابت فى الاطلاع على الخرائط التى قدمت فى الجلسة ومن اقوال الشهود انه توجد جملة شوارع متفرعة من شارع الكورنيش متقاربة وعلى مسافات اقل من المسافة الواقعة بين شارع رونر والشارع موضوع الدعوى والضرورة لا تقاس بهذا الميزان وحده بل بالمبررات التى دعت لانشائه وهل هى مبررات قوية مبعثها الصالح العام ام الامر على خلاف ذلك ، وقد وضح مما سلف بيانه ان المشروع استهدف بصفة اصلية المصلحة العامة وهذا لا يمنع ان يكون قد حقق فيما حقق مصلحة خاصة للملاك الذين تقع املاكهم على هذا الشارع ومن ضمنهم الدكتور النقيب وغيره وهذه المصلحة الخاصة جاءت تبعية بطبيعة الحال للمصلحة العامة

ولذلك يتعين براءة المدعى عليه مما نسب اليه

قضية طريق العجمى

وقالت المحكمة فى قضية طريق العجمى فيما يتعلق بالدفع المقدم من الدفاع بعدم جواز محاكمة المدعى عليه لسبق الفصل فى القضية امام محكمة الثورة ، عند نظر قضية السيد فؤاد سراج الدين مايلى :

وحيث ان الثابت من الاوراق ان مثار هذه الدعوى لم يرد اصلا الى محكمة جرائم الغدر الا بعد صدور الحكم من محكمة الثورة ، وان كان تقرير الادعاء ضد المهندس مصطفى فهمى والسيد عبد المنعم هنو قد ورد وحده ، قبل ذلك الى محكمة جرائم الغدر مما اقتضى ارجاء تحديد جلسة لنظرها ، حتى يرد الملف من محكمة الثورة ، وكانت اللجنة الثنائية المشكل بها اقامة الدعوى قد عدلت قرارها وجعلته

مقصورا على المهندس مصطفى فهمى ، بعدان صدر حكم محكمة الثورة ضمن ماتضمنه فى قضية سراج الدين بالزام هذا برد نفقات انشاء الطريق ، ومن ذلك يبين أن القضية لم تطلب ولم تسحب من محكمة جرائم الغدر، بل قيد لدى سلطات الاتهام أمام محكمة الثورة حتى انتهت تلك المحكمة من الحكم فى قضية سراج الدين ، ثم أرسلت بعد ذلك الى محكمة جرائم الغدر ، وبالتالى يكون الادعاء قائما أمام هذه المحكمة بالنسبة للمهندس مصطفى فهمى ، اما قول الدفاع أن محكمة الثورة نظرت واقعة العجمى برمتها وبالتالى فصلت فى مسئولية المهندس مصطفى فهمى فانه فى الواقع تخريج لا يحتمله الوضع السليم لا من ناحية القانون كما تقدم القول ولا من ناحية الوقائع . ذلك أن المحكمة وقد رات أن تستنير فى هذا الصدد فقد قررت ضم محاضر محكمة الثورة الخاصة بطريق العجمى ، وقد اتضح من الاطلاع عليها أن المحكمة لم تعرض لمسئولية مصطفى فهمى بل كانت على العكس تتساءل عن موقفه بما ينبىء أن أمره سيكون موضع محاكمة جديدة، وما يقوله الدفاع من انه يؤخذ من منطوق الحكم أن محكمة الثورة قضت ضمنا ببراءة المدعى عليه الحالى فيه لجوز بعدو الحقيقة اذ انه وان كانت تلك المحكمة غير مقيدة حقيقة باجراء معين الا انه لا يستفاد من حكمها انها قصدت التعرض لموقف المدعى عليه ولايمكن ان تؤخذ الاحكام بطريق التخريج بل يجب ان تكشف المحكمة فى حكمها عما تقصد اليه فى صراحة ومن غير لبس او غموض ، ومن ثم كان التخريج الذى يقول به الدفاع لا يحتمله موقف ولا يمكن الاخذ به ، وهذا ينطبق ايضا على مايقوله بصدد ان الحكم على الشريك يعنى براءة الفاعل الذى لم يحصل التعرض لموقفه ذلك لان مسئولية احدهما لاينفى من الناحية القانونية مسئولية الاخر الا بحكم يقطع فى ذلك ويقول كلمته الصريحة لا من طريق الاستنتاج الذى قد تختلف فيه الاتهام

ويبين من ذلك ان الدفع فى غير محله ويتعين رفضه

دفاع تأييد

ومضت المحكمة تقول فيما يتعلق بموضوع الدعوى

وحيث ان دفاع المدعى عليه قد تايد فى جملته وتفصيله بما شهد به احمد غانم مدير الطرق ذلك الشاهد الذى تدل اقواله فى مجموعها على انه اما ان يكون شخصا قد ذهبت ذاكرته شعاعا فلم يعد يعى الحقائق ، واما انه يتلوى عن الطريق السوى فلا يقف الى جانب الحق فى ثبات وايمان . ذلك انه بعد ان قرر فى المراحل الاولى من التحقيق ان المدعى عليه هو الذى اوحى بفكرة المشروع ، وهو الذى حدد موضع الطريق عاد فى مرحلة اخرى ينكر ذلك فى جزم واصرار ويقول ان سراج الدين هو الذى فعل ذلك ويؤيد مايقوله بالبيانات التى كان قد دونها فى مذكرته الخاصة كما قرر امام المحكمة بمثل ذلك والمحكمة وان كانت لاتثق فى مجموع اقواله الا انها ترجح الرواية التى قررها اخيرا بالتحقيقات واصر عليها فى اصرار امام المحكمة وهو يقول فى التحقيقات انه بعد ان حرر خطاب ٢٦ اغسطس سنة ١٩٤٩ بطلب اجراء مباحثات من المشروع قابل المدعى عليه فى ٢٩ او ٣٠ منه تنفيذا لامر فؤاد سراج الدين اما السر فى امر هذه المقابلة واحالة سراج الدين المهندس احمد غانم الى المدعى عليه . ويرجع اما الى مايسه كل انسان يشعر فى قرارة نفسه انه يرتكب عملا يهدف منه الى تحقيق مصلحة شخصية فيحاول الاستتار وراء شخص آخر واما ان يكون قد راى انه من المستحسن ان يعرض المشروع على المدعى عليه لعلاقته باحد المصايف التى تهم المدينة ولكى يعاون رجال الطرق فى اتخاذ ما يلزم من خطوات لتحديد موقع الطريق على الطبيعة يؤيد ذلك انه لم يكن هناك محل لمقابلة غانم للمدعى عليه بعد ان حدد موقع الطريق على وجه التقريب فى خطاب ٢٦ اغسطس سنة ١٩٤٩ الا ان تكون هذه الاسباب التى اشارت اليها المحكمة منفردة او متجمعة. ولم يكن هناك محل لان يحدد المدعى عليه الموقع على الخرائط او يطلب اليه ذلك بعد ان حدد بالفعل فى الخطاب المشار اليه ، ولم يبق الا تحديده على الطبيعة ، وقد قام بذلك رجال الطرق ولم يشترك معهم المدعى عليه فى ذلك فى اى مرحلة من مراحل تنفيذ المشروع .كذلك اقوال عبدالمنعم هنو تؤيد دفاع المدعى عليه من انه سبق ان طلب اليه انشاء هذا الطريق سنة ١٩٤٨ الا انه اعتذر بانه خارج عن اختصاص البلدية ، واذ ولى سراج الدين وزارة المواصلات فى يوليو سنة ١٩٤٨ طلب اليه انشاء الطريق فاستمهله بعض الوقت ثم سار المشروع تباعا الى ان نفذ ، واذا كان هذا الشاهد قد قصد الى المدعى عليه للاستعلام عما تم فى المشروع واستجاب هو الى ذلك فان هذا الاستعلام لم يتخذ صفة التدخل او الاستغلال الذى يقول به الادعاء وهو لايعدو ان يكون مجاملة منه لصديقه . ولم يقرر هنو أن المدعى عليه اتخذ خطوات ايجابية فى صدد اقتراح المشروع او تنفيذه.

وحيث انه مما نسب الى المدعى عليه من انه اوفد مهندسا اجنبيا والشيخ منصور المطار وكيل هنو مع مهندس الطرق لارشادهم من موقع الطريق؛ فانه مع اختلاف الشهود فى صددها ، اذ يقول بعضهم ان المهندس رافقهم من البلدية ، ويقول اخرون انهم مروا عليه بمكتبه فى طريقهم الى المعاينة ، فان الواقعة فى ذاتها لاتدل على تدخل او استغلال النفوذ، بل هى لاتعدو ان تكون معاونة وتنفيذا لامر سراج الدين فى مسالة تتصل من قريب او بعيد بالمدعى عليه بوصفه مديرا للبلدية وهى انشاء طريق يصل الى احد المصايف الواقعة بالقرب من الاسكندرية

ولذلك يتعين الحكم ببراءة المدعى عليه مما نسب اليه .

قضية طريق المعمورة

تلقينا من مكتب النائب العام نص الحكم الذى اصدرته محكمة الغدر فى قضية طريق المعمورة ق ١٥ مدرس الحالى ، وهو :

« بعد الاطلاع على الفقرة ب من المادة الاولى ج و د من المادة الثانية والفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ فى شأن جريمة الغدر

وللاسباب المشفوعة بهذا الحكم

حكمت المحكمة برفض الدفع وفى الموضوع

اولا ـ بحرمان المدعى عليه المهندس مصطفى فهمى من حق الانتخاب والترشيح لاى مجلس من مجلسى البرلمان والمجالس البلدية والقروية ومجالس المديريات

ثانيا ـ حرمانه من تولى الوظائف العامة

وذلك كله لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الحكم

ثالثا ـ الزامه بان يدفع مبلغ مائتى جنيه الى خزينة الدولة على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية المناسبة

رابعا ـ نشر هذا الحكم فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتى الاهرام والجمهورية فى خلال اسبوع من تاريخ صدوره

(صدر بجلسة ١٥/٣/١٩٥٤)

محكمة الغدر . . .

لا تزال قائمة

سأل مندوب « الاهرام » الاستاذ فتحي رضوان وزير الدولة ، بوصفه عضو اللجنة النيابية المختصة بشئون محكمة الغدر ، عن امر هذه المحكمة فأجاب بقوله ان القانون الخاص بانشائها لا يزال نافذا فهي بالتالي لاتزال قائمة